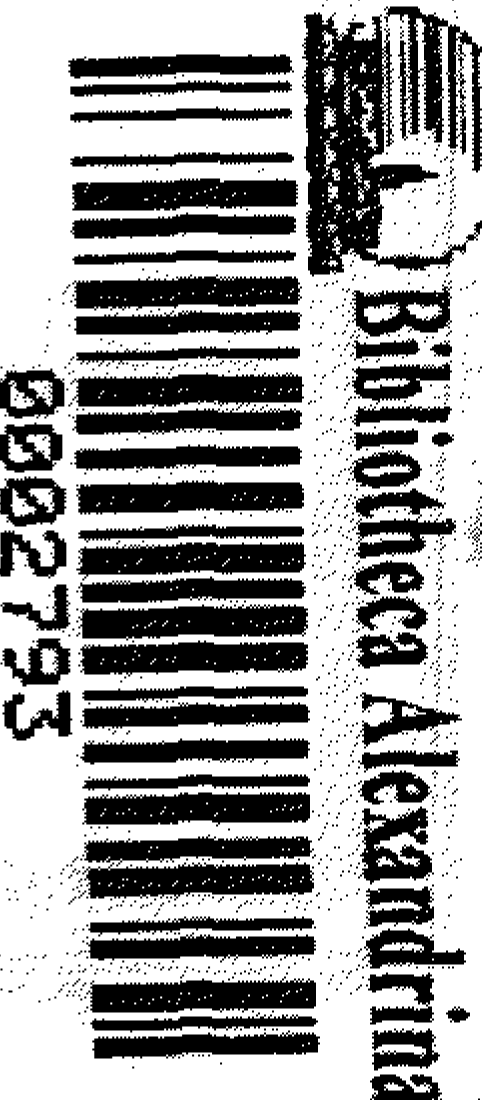
المركز اللبناني
للبحوث والتوثيق والإعلام

وثائق مؤتمر السلام

مدريد
٣٠/١٠ - ٥/١١/١٩٩١

إعداد: خليل حسين



وثـائق
مؤتمر السـلام

المركز اللبناني
للبحوث والتوثيق والإعلام

وثائق
مؤتمر السلام

مدريد
٣٠/ ١٠ - ٥/ ١١/ ١٩٩١

إعداد: خليل حسين

توطئة

إن المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، وإيماناً منه بأن العمل التوثيقي الجاد والموضوعي يخدم بشكل مباشر إيصال الحقيقة للباحثين والمهتمين بها، عمدنا إلى إنجاز هذا الكتاب نظراً لحساسية وأهمية المسألة التي يتطرق إليها ويعالجها، بأسلوب علمي مجرد ومنفتح، علنا في هذا الإسهام المتواضع إضافة عمل نكون من خلاله قد أدينا بعض توجهاتنا.

لقد قسمنا الكتاب إلى مقدمة وبابين. فالمقدمة تتناول سرداً تاريخياً للصراع العربي - الإسرائيلي من خلال الحروب التي نشبت بين الطرفين منذ العام ١٩٤٨ وانتهاءً بالإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إضافةً إلى التطرق لأهم المواقف والاستراتيجيات العربية والإسرائيلية والدولية لسبل حل هذا الصراع، ثم انتقلنا إلى إبراز أهم المطالب التي وردت في نصوص كلمات رؤساء الوفود المشاركة والتعليق عليها. وصولاً إلى محاولة استشراف مستقبل مؤتمر مدريد والنتائج التي يمكن أن يتوصل إليها. أما القسم الأول فخصصناه لتعداد الوفود المشاركة وأسماء أعضائها، ثم لنصوص الكلمات التي ألقيت في جلسة الإفتتاح والتعقيبات التي تليت عليها في أعمال الجلسة اللاحقة. أما القسم الثاني فضمناه وثائق أساسية صادرة عن الولايات المتحدة الأميركية والتي تعتبر أساس الدعوة إلى المحادثات في مؤتمر مدريد. أما القسم الثالث فتضمن وثائق أساسية متعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي صادرة عن الأمم المتحدة.

إن تقديرنا المبدأي لهذا العمل، إنه يحيط بالموضوع ويساعد إلى حد بعيد في تلمس الخلفيات والمواقف لمختلف الأطراف، آملين أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا.

المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام

بيروت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

مقدمة

يعود تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي بوجهه الحديث إلى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين، والذي أعقبه نشوء دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨. وفي الواقع إتخذ هذا الصراع في امتداداته التاريخية أوجه وأساليب متعددتين. بدءاً من صراعات فكرية وعقائدية ـ دينية، وانتهاءً بحروب ومعارك عسكرية. إلا أن الثابت في الأوجه عجز الطرفين معاً حتى الآن في حسم الصراع لمصلحته، وكذلك عجز مختلف الأطراف الداعمة لكلا الطرفين التوصل إلى تسويته.

أولاً ـ الحروب العربية ـ الإسرائيلية

ستة حروب على مدى ثلاثة وأربعين عاماً، خاضتها مختلف أقطاب البلدان العربية، وجلها كانت مفروضة عليهم باستثناء اثنتين منها. ويبدو أن الثابت في مختلف هذه الحروب، عدم استطاعة البلدان العربية في تجنيد أي من نتائجها لمصلحتهم، حتى في تلك التي حددوا فيها توقيت الحرب ومعظم مساراتها.

خاض العرب الحرب الأولى عام ١٩٤٨ مع إسرائيل في التوقيت والحجم العسكري الذي اتفقوا عليه. وعلى الرغم من أن النتائج العسكرية التي أسفرت عنها الجولة الأولى كانت لمصلحتهم فقد وافقوا على وقف إطلاق النار، ولم يتمكنوا من استثمار نتائجها، في الوقت الذي تمكنت فيه إسرائيل من إعادة تجهيز قواها العسكرية، الأمر الذي مكنها من متابعة الحرب في الجولة الثانية وتحقيق

مكاسب عسكرية هامة إضافةً إلى الأراضي التي أعطاها إياها قرار التقسيم. بحيث باتت مع هذه المكاسب الإضافية أكثر قدرة على التحكم في مواقعها التفاوضية مع البلدان العربية.

إنتهت الجولة الثانية من الحرب بتوقيع إتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وكل من البلدان العربية الأربعة على التوالي. مع مصر في ٢٤ شباط ١٩٤٩، مع الأردن ٣ نيسان ١٩٤٩، مع لبنان ٢٣ آذار ١٩٤٩، ومع سوريا في ٢٠ تموز ١٩٤٩. برعاية مجلس الأمن الدولي في جزيرة رودوس، باستثناء لبنان الذي فاوض ووقع في بلدة الناقورة على الحدود الدولية.

إن الشكل والمضمون في الإتفاقيات الأربع متشابهة. والتي تعهد كل فريق بعدم اللجوء إلى العدوان ضد الطرف الآخر، وتضمنت الموافقة على إقامة خطوط للهدنة وعدم السماح باختراقها. كما نصت بشكل واضح لا لُبس فيه، عدم استغلالها لجهة الأغراض السياسية، أو لجهة اعتبار خطوط الهدنة حدوداً سياسية أو اقليمية للدول المنطقة. بمعنى آخر ان مضمون الإتفاقيات مستوحى من اعتبارات عسكرية ـ حربية لا تعطي أي مكسب سياسي لأي من الدول المشاركة في القتال[1].

لقد دأبت إسرائيل منذ التوقيع على الإتفاقيات إلى الإحتجاج بها قرينة على اعتراف العرب بها كدولة. إذ جل ما سعت إليه محاولة الإعتراف الواقعي إن لم يكن بمقدورها تحقيق الإعتراف القانوني. وفي الحقيقة ان اللجوء إلى نصوص إتفاقيات الهدنة، وإلى التفسير الذي أعطاه مجلس الأمن في قراره رقم ٦٢٥ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، وكذلك إلى مبادىء القانون الدولي العام وفتاوى المحاكم وفقهاء القانون الدولي[2]، جميعها تثبت بشكل لا يقبل الشك،

---

(١) راجع نصوص الاتفاقيات في عادل مالك، من رودوس إلى جنيف، دون تاريخ، ص ٦٣ - ٨٧.

(٢) يقول شارل روسو، الفقيه الفرنسي في القانون الدولي العام، إن اتفاقيات الهدنة هي إيقاف عمليات القتال دون إنهاء حالة الحرب التي تستمر مع جميع الآثار القانونية المترتبة، ويتوقف =

ان الهدنة لا تعني إنهاء حالة الحرب، بل تعني تجميد الظروف الحربية القائمة إلى حين التوصل إلى سلام دائم بين مختلف الأطراف المشاركة في القتال.

إن محاولة الأمم المتحدة الوصول إلى السلام الدائم في المنطقة لم تكن قادرة عليه لاعتبارات كثيرة. وظل الوضع القائم الذي خلفته الحرب الأولى سارياً حتى العام ١٩٦٧. بيد أن فترة الجمود هذه خرقتها الحرب الثانية في العام ١٩٥٦، إثر العدوان الثلاثي على مصر الذي شاركت فيه كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل. إلا أن ظروفاً دولية مؤاتية لجانب العرب قد ساعدت في إعادة الوضع إلى ما كان عليه في العام ١٩٤٨[٣].

لقد تمكنت إسرائيل من الإستفادة إلى أقصى الحدود خلال تلك الحقبة لجهة التسليح، واستيعاب ظروف المنطقة بشكل دقيق، فشنت حرباً خاطفة ضد مصر والأردن وسوريا في الخامس من حزيران ١٩٦٧ وقلبت ميزان القوى العسكري مجدداً لصالحها وبشكل مكنها أيضاً من الوقوف بثبات بمواجهة الدول العربية. فقد احتلت كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى صحراء سيناء

= إنهاء حالة الحرب من الناحية القانونية على توقيع معاهدة صلح نهائي. راجع Droit international public, Paris, P 356. وكذلك قرار محكمة التمييز الفرنسية في ١٩٤٤/١١/٣ الذي اعتبر حالة الحرب بين فرنسا والمانيا قائمة بالرغم من توقيع اتفاقية الهدنة. وكذلك قرار محكمة بنسلفانيا الأميركية الصادر في ١٩٤٧/٦/٤ الذي قررت فيه ان حالة الحرب تظل قائمة بين الولايات المتحدة ودول المحور إلى حين توقيع اتفاقيات الصلح. تيسير النابلسي، الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، دون تاريخ، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) من الظروف التي ساعدت في إعادة تجميد الوضع، دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على خط التنافس في الشرق الأوسط، ومحاولة واشنطن إبعاد النفوذين الفرنسي والبريطاني عن المنطقة، إضافة إلى المد الجماهيري العربي والدولي الذي وقف إلى جانب مصر بقيادة عبد الناصر آنذاك في مطالبه المحقة لجهة تأميم قناة السويس وسيادة مصر التامة عليها، راجع التفاصيل في، خليل حسين وآخرون، شهادات هزيمة إسرائيل في لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، بيروت، ١٩٩١.

وبعض مرتفعات الجولان. وبذلك بلغت مساحة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل ٨٩٣٥٩ كلم²، بعدما كانت لا تتجاوز ٢٠٧٠٠ كلم² عند بدء القتال.

إن النتائج العسكرية لحرب ١٩٦٧، ترجمها قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢؛ إذ أظهر الخلل الواضح في ميزان القوى السياسي ـ العسكري في المنطقة لصالح إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت تمحورت مجمل محاولات التسوية للصراع على ذلك القرار، رغم غموضه لجهة الأراضي التي يجب على إسرائيل أن تنسحب منها؛ أو بما سُميَ فيما بعد بشعار مبادلة الأرض بالسلام بين العرب وإسرائيل[٤].

لقد رفض مجمل الدول العربية آنذاك ذلك القرار، ورُفِع شعار اللاءات الثلاث، لا مفاوضات، لا صلح، لا اعتراف بإسرائيل. بيد أن ذلك الرفض بدأ بالتلاشي مع نجاح الولايات المتحدة في تسويق مشروع روجرز للسلام مع مصر في العام ١٩٦٩، والذي استوحى معظم أسسه من القرار ٢٤٢. وعلى الرغم من ذلك فإن أي نَجاح ملموس لم يتحقق على مستوى التسوية السلمية في المنطقة.

خاضت الدول العربية الحرب الرابعة عام ١٩٧٣، وتمكنت من استعادة بعض التوازن في ميزان القوى العسكري والسياسي بين العرب وإسرائيل. ورغم ذلك فإن القرار الصادر عن مجلس الأمن (٣٣٨) جاء ليؤكد وجوب تطبيق القرار

---

(٤) لقد حاول القرار ٢٤٢، إبقاء الغموض والإبهام في آلية الإنسحاب، كما تضمن عدة سلبيات منها، صدوره وفقاً لصلاحيات مجلس الأمن الدولي في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي بقاء التزام الأطراف به شرطاً أساسياً لتطبيقه، رغم ان الوضع القائم آنذاك يوجب إصداره ضمن صلاحيات المجلس في الفصل السابع لما يشكل العدوان الإسرائيلي على الدول العربية تهديداً للأمن والسلم الدوليين. راجع تفاصيل ذلك في، خليل حسين، «الأمم المتحدة وتجارب حل النزاعات الإقليمية»، مقاربات، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، بيروت، العدد ٢، ١٩٩١.

(٢٤٢) للعام ١٩٦٧، دون لحظ ذلك التغير الذي حصل لمصلحة العرب.

ثانياً - إسرائيل واجتياح جنوب لبنان

رغم أن لبنان ظل في استراتيجية الدول العربية بلداً مسانداً في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، إلا أنه دفع ثمناً كبيراً لموقعه هذا. فانتقال الثقل العسكري الفلسطيني من الأردن بعد العام ١٩٧٠ إلى لبنان، فسح المجال واسعاً أمام المقاومة الفلسطينية كي تنشيء مختلف بنيانها السياسية والعسكرية على الأراضي اللبنانية وأن تمارس عملها بشكل فعّال في الوقت الذي سُجل فيه تراجعاً ملحوظاً على باقي الجبهات العربية - الإسرائيلية.

إزاء ذلك الوضع كانت استراتيجية إسرائيل بعد العام ١٩٧٠، هي توجيه ضربات خاطفة على الجنوب اللبناني خاصة وباقي المناطق عامة لضرب المقاومة الفلسطينية ومن يدعمها من قوى لبنانية، إلا أن العام ١٩٧٨ شهد أول اجتياح شبه كامل لجنوب لبنان، وصلت فيه القوات الإسرائيلية إلى نهر الليطاني بحجة إبعاد صواريخ منظمة التحرير عن المستوطنات الإسرائيلية في شمالي الأراضي المحتلة. إلا أن القوات الإسرائيلية ما لبثت أن انسحبت، مخلفة وراءها حزاماً أمنياً أشرفت عليه مباشرة. وظل القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي مجرد وثيقة قانونية بيد لبنان ليس إلا، دون أن يشهد أي تحرك عملي لتنفيذه في الشكل والمضمون الذي يتطلبه واقع جنوب لبنان.

هذا الوضع لم يحل مشكلة إسرائيل، إذ أقدمت في العام ١٩٨٢ على اجتياح ثلث الأراضي اللبنانية، بحجة تأمين سلامة الجليل أيضاً، وتحت هذا الستار جرّت لبنان إلى مفاوضات مباشرة وتوقيع اتفاقية «سلام كاملة» في ١٧ أيار ١٩٨٣.

إن تاريخ الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان، يعتبر من أوسع سجلات الاعتداءات الاسرائيلية على الدول العربية. ورغم ذلك فإن إسرائيل لم تتمكن من الوصول إلى أي من أهدافها في لبنان بالشكل الذي سعت إليه وخططت له. بل إن بعض مراحل احتلالها لجنوب لبنان، شكلت تراجعات ملحوظة خصوصاً

لجهة الإنسحاب الذي نفذته من جانب واحد في العام ١٩٨٥ تحت وطأة عمليات المقاومة التي شُنت ضدها.

ثالثاً ـ استراتيجيات أطراف الصراع وتجارب التسوية

تبدلت من فترة لأخرى استراتيجية كل طرف من أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بتبدل المعطيات والظروف الاقليمية التي أحاطت بالمنطقة وبالعالم. ودخلت في هذه الاستراتيجيات عوامل واعتبارات متعددة ومتناقضة في أحيان كثيرة. وحتى أن مظاهر متعاكسة قد ظهرت في أشكال وأساليب كل استراتيجية على حدة؛ بحيث كانت تمثل انعكاساً للتيارات السياسية ـ الاجتماعية في كل دولة.

فمن الرفض العربي لقرار تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧؛ إلى المطالبة بمبادلة الأرض بالسلام. ومن السعي الاسرائيلي الحثيث لجهة اعتراف الدول العربية بها؛ إلى السعي الإسرائيلي لمشاركة الدول العربية بمواردها. ومن شعار «الكفاح المسلح» وسيلة لتحرير الأرض؛ إلى جر الدول العربية لمفاوضات سلام في ظروف غير ملائمة لمصلحة العرب. ومن تضامن عربي بلغ أوجه في فترة الخمسينيات والستينيات؛ إلى انهيار شبه شامل وابتعاد وتضاد في ميزان الثقة بين الدول العربية.

إن هذه التبدلات في المواقف والشعارات التي طرحت من مختلف فرقاء الصراع يمكن فصلها من الناحية الزمنية إلى أوائل السبعينيات ويعود ذلك التباعد في الأساس بين الدول العربية أنفسهم. فحتى العام ١٩٧٠ كان قطبا العرب بمواجهة إسرائيل هما مصر وسوريا وإلى جانبهما مجموعة من الدول إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية؛ فيما وقف بعض الدول العربية الأخرى في مسارات مغايرة للمسار الذي رسمتهما وخصوصاً بعد العام ١٩٧٣. إذ ظلت سوريا منفردة بعد ذلك العام في الاستراتيجية التي بدأتها في الأساس.

إن وصول أنور السادات لسدة الرئاسة في مصر، خلفاً للرئيس عبد الناصر،

شكّل تحولاً جذرياً في سياسة مصر باتجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بدءًا باتفاقية فصل القوات المصرية ـ الاسرائيلية في خيمة الكيلومتر ١٠١ وانتهاء بمعاهدة السلام. بمعنى آخر لقد أخذ السادات بوجهة نظر السياسة الأميركية تجاه الصراع، ومضى قدماً في مسار التسوية المنفردة مع إسرائيل. وبذلك تمكنت واشنطن من شق الصف العربي، وإخراج أحد أركان ميزان القوى السياسي ـ العسكري للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

إن وضع مصر السابق واللاحق لمعاهدة السلام حدا بسوريا (وخصوصاً بعد العام ١٩٧٥) إلى انتهاج أسلوب أكثر واقعي في السياسة الخارجية. فهي وإن تخلت عن اللاءات الثلاث، نظراً للظروف العربية والدولية المستجدة، فإنها تمسكت بالحل الشامل لقضايا المنطقة عبر رفض الحلول الثنائية والتمسك بالمفاوضات الجماعية العربية بمواجهة إسرائيل عبر مؤتمر دولي يرعى الحقوق العربية المشروعة.

إن تلك الاستراتيجية التي اعتمدتها سوريا، واجهتها عقبات كثيرة من أطراف عربية وغير عربية، ورغم ذلك فقد أكملت نفس المنهج وتجلى ذلك عبر سياستها تجاه طرفي الاستقطاب العربي (لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية) وتمكنت إلى حد كبير من ضبط تلك الورقتين الهامتين منعاً من محاولات الاستفراد التي يمكن أن يقعا فيها.

وفي الواقع لقد استطاعت سوريا إنجاح أهداف سياستها الخارجية عبر سياسة «التفشيل» التي اعتمدتها في مواجهة أي مشروع يستثني أهدافها. فهي وإن لم تستطع إسقاط معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، فإنها قوضت أحد أركان اتفاقات كامب ديفيد (الحكم الذاتي للفلسطينيين)؛ وإن لم تستطع تسيير لبنان في الاتجاه الذي يخدم مصالحه في المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣، فإنها أسقطت اتفاق ١٧ أيار. وإن لم تتمكن من تحديد وتكييف بعض المواجهات العسكرية مع إسرائيل بعد العام ١٩٧٣، فإنها تمكنت من محاولة البدء في إقامة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في منتصف الثمانينات.

أما بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، أحد المعنيين الرئيسيين في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فكانت انطلاقتها في العام ١٩٦٤ ورفع شعار الكفاح المسلح لتحرير الأرض، تمثل أماني وتطلعات الشعبين الفلسطيني والعربي، إلا أنها عانت من صعوبات كبيرة في ترجمة شعاراتها عملياً، وذلك يعود لعدة اعتبارات أبرزها واقع الأنظمة العربية التي احتضنت شعبها ومقاومتها، إضافةً إلى قضايا تتعلق بسياسات المنظمة نفسها وعلاقاتها مع بعض المحاور العربية.

إن أوضاع المنظمة التي كانت غالباً ما تعبر عن ميزان التضامن العربي، عانت من حالات الإرباك في أخذ قراراتها المستقلة عملياً، ولم تتمكن في أغلب مراحل نضالاتها أن تحقق مكاسب عملية باستثناء بعض المواقع المتواضعة نسبياً مقارنة مع مستوى الجهود التي بذلتها. ولذلك حاولت بعد العام ١٩٧٠ تشكيل نواة انطلاق نوعية في لبنان ظناً منها، أن الوجود السياسي والعسكري المكثف في لبنان مع بناء نواة دولة يمكنها من حرية التحرك باتجاهات متعددة، الأمر الذي جعلها تصطدم مع بعض القوى في لبنان قبل العام ١٩٧٥ ومن ثم مع السوريين بعد العام ١٩٧٦، وبعدها مع أطراف لبنانيين تحالفوا معها في فترات مراحل انطلاقتها.

إن منظمة التحرير التي رفضت الحكم الذاتي في مشاريع(٥) متعددة، لم تستطع فرض البديل منه. بل سعت في أواخر الثمانينيات إلى محادثات مع الولايات المتحدة (١٩٨٨ في تونس) رغم ان خطة جيمس بيكر لا تعطي الفلسطينيين أكثر مما رفضوه سابقاً. وجاءت حرب الخليج (١٩٩١) لتسحب كامل الغطاء السياسي العربي عن المنظمة بسبب مواقفها من الأزمة العراقية ـ الكويتية، وتدفعها إلى المزيد من التنازلات وصولاً إلى القبول بوفد مشترك يضمها إلى جانب الأردنيين. لقد وضعت المنظمة ثقلها لكسب مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني في النصف الأول من السبعينيات، إلا أن جملة أسباب أوصلتها إلى ما هي عليه الآن. وإذا ما استمرت في سياساتها غير الواقعية لجهة الإنخراط في

---

(٥) راجع بعض هذه المشاريع في، سلمان سلمان، إسرائيل والتسوية، دار إبن خلدون، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٥٥ ـ ٢٠٢.

سياسة المحاور العربية فإن موقعها التفاوضي في مؤتمر مدريد لن يكـون بأحسن حال من مواقعها في المعادلات الاقليمية السابقة.

أمـا الأردن، الذي لـه مع الأراضي المحتلة أطـول حدود بـرية (٦١٠ كلم) مقارنة مع باقي الدول العربيـة، وبتركيبـة سكانـه (نصفهم من الفلسطينيين)؛ لم يكن مـوقعه وتـركيبته ممـاثلين للدور الذي لعبـه في تـاريـخ الصـراع العـربي ـ الإسرائيلي. فمشاريع وحدة سوريا الكبرى التي أطلقها في منتصف الأربعينيات الأمير عبد الله كـان الهدف منهـا ضم الأراضي الفلسطينيـة إلى الإمارة الأردنيـة آنـذاك، ومن ثم إجراء محـادثات سـرية مـع بعض اليهـود في العـامين ١٩٤٦ و ١٩٤٧ لإعطائهم حكماً ذاتياً في بعض الأراضي الفلسطينية. بيد أن دور الأردن بعد وصول الملك حسين إلى المملكة قد تبدل بعض الشيء وعمل على احتضان منظمة التحرير بين الأعوام ١٩٦٤ حتى ١٩٧٠ ثم عمل على إخـراجها عسكـرياً لأسباب عديدة.

إن استراتيجية الأردن كانت بملامحهـا الأساسيـة ميالـة إلى الخط المحافظ ضمن المحاور العربية إجمالاً، وإن لم يستطع الإعلان بشكل مباشر وواضح عن مواقفه فإنه اتخذ موقفاً وسطاً في غالب الأحيان حين احتـدام صراعـات المحاور العربية، مع وجود بعض الاستثناءات أبرزها في أزمة الخليج (١٩٩١). فإن رفض اتفـاقات كـامب ديفيد إسـوة بباقي الـدول العربيـة، فإنـه أول من أعاد عـلاقاتـه الدبلوماسية مع مصر. وإن كان من مؤسسي مجلس التعاون العربي الـذي اعتبر أداة لمواجهة الامتـداد السياسي السـوري، فإنـه لم يغضب سوريـا وظل النقـطة الأقرب إلى دمشق بين أعضاء المجلس. وإن كـانت سياستـه الخارجيـة مرتبـطة بشكل خاص مع لندن وواشنطـن والغرب بشكـل عام الأمـر الذي يهيؤه لمسـار التسوية وفقاً للمنظور الأميركي، فإنه لم يُقدم على تلك الخطوة وفضل الـدخول في مفاوضات مشتركة بين العرب وإسرائيل، مع تسجيل مزيد من الانفتاح باتجاه مشاريع التسوية التي كانت تطرح بين الحين والآخر.

أمـا لبنان الـذي اعتبر الحلقـة الأضعف في الصراع العـربي ـ الإسـرائيلي والذي حُيد بإرادة عربية عن ذلك الصراع وصنف في وضع المساندين؛ ظل بمنأى

عن التأثيرات العسكرية المباشرة للصراع وذيوله حتى العام ١٩٦٩. إذ شهدت الفترات اللاحقة وخصوصاً بعد العام ١٩٧٨ مزيداً من الإنخراط المباشر في قضايا الصراع مع إسرائيل. فلبنان الذي يمتلك حدوداً مع فلسطين المحتلة تبلغ حوالي ٦٢ كيلومتراً؛ وبتركيبته السكانية غير المتآلفة اجتماعياً وسياسياً حمل وزر القضية المركزية العربية بشكل مباشر ودفع عن تقاعسه عن المشاركة في الحروب العربية ـ الإسرائيلية غالياً. فهو وإن لم يخسر أي أرض في الحروب الثلاثة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) فإنه خسر مساحات واسعة في جنوبه وبقاعه الغربي في الاجتياحين (١٩٧٨ و١٩٨٢) وتكبد خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات عبر الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة؛ إضافة إلى انهيار البنية التحتية لاقتصاده من جراء الحرب الأهلية التي طغى عليها العوامل الخارجية وأبرزها التدخلات الإسرائيلية.

ففي الاجتياح الإسرائيلي الأول عام ١٩٧٨، لم ينل لبنان سوى القرار ٤٢٥ كسند قانوني له لاسترجاع سيادته في الجنوب. وفي الاجتياح الثاني عام ١٩٨٢ مجموعة من القرارات بدأها مجلس الأمن الدولي بالقرار ٥٠٨. ولم يتمكن أحداً من تنفيذ مجمل القرارات الدولية. بل جُر لبنان إلى مفاوضات مباشرة انتهت بتوقيع اتفاقية «سلام» في ١٧ أيار ١٩٨٣.

إن سياسة «اللاموقف» التي انتهجها الحكم في لبنان في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي عبر امتداداته التاريخية واجهته اعتراضات واضحة من بعض اللبنانيين، وتمكنت مؤخراً (بعد العام ١٩٨٤) من توجيه سياسة لبنان الرسمية باتجاهات مغايرة للتي سبقتها. بمعنى آخر أصبح لبنان معني بشكل مباشر في قضايا الحرب والسلم في المنطقة بخلاف مواقفه السابقة. فبعد العام ١٩٧٨ تساوى لبنان عملياً مع دول الطوق الجغرافي لفلسطين واحتلت بعض أراضيه كما أُحتُلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء وبعض الجولان. وأصبح يترتب عليه ما يترتب على باقي الدول العربية في تحرير أرضها.

وفي الواقع إن النهج الذي اعتمده لبنان في محاولة تحرير أرضه بعد الاجتياح الثاني لم يكن واقعياً؛ إذ ابتعد عن الخيار العربي بشكل عام والخيار السوري

بشكل خاص، واعتمد عملياً على الدعم الأميركي لمساندته في المفاوضات مع إسرائيل، دون مراعاته لحسابات الدول الكبرى ومصالحها الاقليمية(٦).

إن جملة التغيرات التي حصلت على الصعيد الداخلي اللبناني في بداية العام ١٩٨٤، قد ساعدت بشكل مباشر في إسقاط اتفاق ١٧ أيار وإخراج القوة المتعددة الجنسيات. ونظراً لجملة ضغوط خارجية إضطر لبنان إلى الدخول في مفاوضات عسكرية مع إسرائيل في بلدة الناقورة بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٨٤ واستمرت اثنتا عشرة جولة انتهت بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٥، دون أي نتيجة. إلا أن هذه المفاوضات كانت مغايرة تماماً لمفاوضات اتفاق ١٧ أيار. فقد جرت وفقاً لنصوص لتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩، وعلى مستوى عسكري لا سياسي.

أما بخصوص إسرائيل؛ فلم تترك فرصة سانحة إلا واستغلتها إلى أقصى الحدود في تصوير واقعها الدولي، على أنها الدولة المستهدفة من قبل العرب والتي تسعى بكل قواها إلى السلام الدائم. بيد أن التدقيق في وقائع الظروف تثبت العكس تماماً. فهي وإن تطالب بشعارات السلام، ترفع نظرية العمق الحيوي «لشعب إسرائيل». وإن أظهرت بعض الليونة في المواقف؛ فإنها تلجأ إلى ضم الأراضي المحتلة (نموذج الجولان والقدس). وإن قبلت بالحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإنها تنظم هجرة اليهود إليها وتقيم المستوطنات وتصادر الأراضي وتبعد أصحابها. وإن انسحبت من بعض الأراضي المحتلة (سيناء)، فإنها احتلت جنوب لبنان. وإن وافقت على مبادلة الأرض بالسلام في فترة من الفترات، فإنها تطالب بإبقاء تفوقها الاستراتيجي العسكري عبر نزع الأسلحة غير التقليدية من بعض الدول العربية.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول مواقف القوى الداخلية والخارجية راجع، خليل حسين، اثر المشاركة في سياسة لبنان الخارجية، رسالة دبلوم دراسات عليا علوم سياسية، الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٢٢ ـ ١٣٢.

رابعاً ـ مواقف الوفود في مؤتمر مدريد

يعتبر مؤتمر مدريد السابقة الأولى التي جمعت العرب مجتمعين في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. كما تعتبر السابقة الثانية لحل نزاع اقليمي في ظل النظام الدولي الجديد بعد محاولة حل الأزمة الكمبودية. وغريب المفارقات في الهجوم على السلام، أو بمعنى أدق محاولة إحلال السلام في بعض مناطق العالم، يكمن في إبراز قدرات الولايات المتحدة الأميركية على جمع أطراف وفرقاء نزاعات، عملت هي نفسها في مراحل سابقة على تعميق النزاعات بينهم؛ وإثارة الإضطرابات والمشاكل حتى بين تيارات الطرف الواحد. فهل أن سطوة واشنطن بعد تفردها في قيادة العالم حدا بها إلى تغيير أساليب تعاملها؟ أم أن هذه المحاولات لا تعدو كونها نتائج لنشوة المنتصر في فرض إرادته وهيبته!.

ـ في الواقع، وعلى الأقل نظرياً، تبقى المتغيرات الدولية المستجدة أحد الدوافع للتغير الحاصل في الموقف الأميركي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مع تسجيل بعض الإستثناءات التي تبرز ازدواجية الموقف الأميركي تجاه القضايا المتشابهة. فالموقف الأميركي السابق لتلك المتغيرات جلها تتمحور حول إمكانية الحلول وفقاً للمنظور الأميركي عبر استبعاد أي طرف دولي فاعل ومساند للدول العربية (محاولة إبعاد الإتحاد السوڤياتي) ومحاولة تهميش دور أي تجمع اقليمي أو دولي (كدور أوروبا أو الأمم المتحدة). أما الآن فإن قبلت بمشاركة موسكو جنباً إلى جنب لموقعها، فإنها تدرك سلفاً عدم فاعلية هذا الوجود مقارنة مع وضعه وقوته السابقين. وإن أشركت المجموعة الإقتصادية الأوروبية والأمم المتحدة، فإن دورهما لا يعدو كونهما رقيبين أو شاهدين. وإن سعت نفسها لإشراك تجمعين اقليميين عربيين (مجلس التعاون العربي واتحاد المغارب العربي) فإن الهدف منه إسباغ المفاوضات الشاملة الملزمة لكافة الدول العربية في حال توصلها إلى نتائج معينة.

وإذا كان المؤتمر من حيث الشكل لا يختلف جوهرياً عن تطلعات واشنطن، فإن مضمون خطاب الرئيس جورج بوش الذي ألقاه في افتتاح المؤتمر يعكس

أيضاً وجهة النظر الأميركية الكلاسيكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فإن حدد أهداف المفاوضات بالوصول إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل، فإنه لم يذكر الشعار الذي رفعته نفسها «مبادلة الأرض بالسلام» رغم ذكره لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ دون ذكر القرار ٤٢٥ المتعلق بلبنان. وإن أتى بلغة دبلوماسية فائقة على حقوق الفلسطينيين فإنه لم يُشر إلى حقهم في إقامة دولة ذات سيادة بشكل واضح واعترف بعدم قدرة أي طرف التكهن بنتائج المفاوضات.

إن الجديد في الدعوة الأميركية عبر المفاوضات تكمن في المفاوضات المتعددة الطرف والتي يجب أن تراعى فيها مصالح دول في المنطقة لا تمت بصلة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل مباشر. بمعنى آخر إن إعادة جدولة أولوية المفاوضات لاحقاً حول قضايا المياه والبيئة ونزع السلاح والتنمية الإقتصادية ـ الإجتماعية وشؤون اللاجئين تعكس نية واشنطن في إمساك دفة النظام الدولي الجديد بدقة ووفقاً للشكل والأسلوب اللذين يخدما مصالحها(٧).

ـ أما الموقف السوفياتي الذي عبر عنه ميخائيل غورباتشوف لا يتجاوز الأماني في الأدبيات السياسية المعاصرة. تاركاً خلفه مجمل الشعارات التي رفعها أسلافه في مناصرة الشعوب المضطهدة والمغلوب على أمرها، مشيراً إلى ضرورة التعاون من أجل بناء نظام عالمي جديد. وفي الحقيقة أن ذلك الموقف يعبر عن واقع الإتحاد السوفياتي وتلاشي قوته على المسرح الدولي، ويحاول مجاراة الغرب إلى أقصى حد ممكن في تطلعاته آملاً في الحفاظ على ما تبقى من ملامح هيبته ولو على الصعيد النظري.

ـ إن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كانت أكثر جرأة في طرح الأمور، واتخاذ المواقف الواضحة، رغم مكانتها المتواضعة بين المؤتمرين. فكلمة هانس ڤان دان بروك كانت متوازنة إلى حد بعيد، فإن دعت إلى وقف الإستيطان

(٧) راجع بحثنا «النظام الدولي الجديد ومستقبل العالم الثالث» للتدليل على هذه المقولة وإثباتها في مجلة «مقاربات، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، بيروت، العدد ١، ص ١١ ـ ٢٤.

الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، فطرحت في المقابل وقف المقاطعة العربية لإسرائيل. إضافة إلى ذلك فإن كلمة المجموعة تطرقت إلى مسائل أساسية وجوهرية لم يذكرها راعيا المؤتمر بوش وغورباتشوف، كمقايضة الأرض بالسلام، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما أشارت إلى القرار ٤٢٥ بخصوص لبنان.

إن الموقف المتقدم الذي طرحته المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يعكس بعض التيارات ضمن المجموعة نفسها والذي تحاول فيه التمايز في موقفها عن واشنطن أو عن غيرها، إلا أن هذه المحاولات التي غالباً ما كانت تتلاشى في السابق من الصعب أن تجد طريقاً واضحاً وفاعلاً لطروحاتها لاعتبارات كثيرة، أبرزها عدم قدرة هذه المجموعة الإفلات تماماً من السياسة الأميركية، ويبقى أن تسجيل الموقف رغم عدم القدرة على تنفيذه، يبقى أمراً مستحسناً بالمقارنة مع سياسة التجاهل التي تنتهجها بعض القوى الفاعلة في العالم.

ـ ورغم أن مصر التي تربطها معاهدة سلام مع إسرائيل، فإن مشاركتها في أعمال المؤتمر جنباً إلى جنب مع باقي الدول العربية يعكس واقع العلاقات المصرية ـ العربية المستجدة، ويمثل انعكاساً واقعياً لوزن مصر التاريخي إلى جانب القضايا العربية وتأثيراته الفاعلة. فالموقف المصري الذي عبر عنه وزير خارجيتها عمرو موسى، مثل وجهة النظر العربية بشكل عام عبر التمسك بالقرارات الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإشارته إلى الشعب الفلسطيني على أنه يملك كل «خصائص الشعوب الأخرى» في معرض إيحائه لإقامة دولة مستقلة. إضافةً إلى طرحه لقضية المستوطنات والقدس، والإشارة تلميحاً إلى الأراضي التي ضمتها إسرائيل (الجولان) وبطلان القرارات الإسرائيلية وفقاً لمبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية.

ـ أما إسرائيل، فقد ركز رئيس وزرائها إسحق شامير على ضرورة المحادثات الثنائية مع كل دولة عربية على حدة، ملمحاً في كلمته إلى مغزاها الشرق أوسطي، عبر اعتراف الدول العربية بإسرائيل، (الحلم التاريخي لإسرائيل) كما ركز على المحادثات متعددة الطرف المترافقة مع المحادثات الثنائية آملاً في

خلفية هذا الموقف عبر الإستفادة من قضايا التنمية والمياه وغيرها من المسائل المستجدة على الصعيد الدولي. كما أن شامير لم يشر إلى قضية الأراضي العربية المحتلة إلا من قبيل التأكيد على حاجة إسرائيل لها، مبرراً ذلك بعدد سكان إسرائيل ومساحتها مقارنة مع عدد سكان العرب ومساحة دولهم.

إن الموقف الإسرائيلي من السلام لم يكن في يوم من الأيام واضحاً؛ بل شابه الغموض والتهرب وتفسير الأمور وفقاً للكيفية التي تراها. وحتى قبل سفر شامير إلى المؤتمر بساعات قليلة، رفض مقايضة الأرض بالسلام، مكرراً قوله «السلام مقابل السلام». مؤكداً بعد انتهاء افتتاح المؤتمر إن بعض الأراضي المحتلة (الجولان) ليس محلاً للمفاوضة على الإنسحاب.

لقد دأبت إسرائيل على عرقلة المؤتمر من أساسه. فقد رفضت فكرة المؤتمر الدولي بإشراف الأمم المتحدة. واستُعيض عنه بمؤتمر شكله دولي وجوهره إقليمي، إذ رعى المؤتمر الأميركيون والسوفيات وأُشركت الأمم المتحدة بصفة مراقب وحتى انها حُرمت من إلقاء كلمة في جلسة الإفتتاح. وعارضت مشاركة موسكو، ووافقت فيما بعد، إثر سلسلة الإبتزازات التي اكتسبتها لجهة العلاقات الدبلوماسية مع موسكو وهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. وعارضت مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، واستُجيب لطلبها عبر تمثيل الفلسطينيين بوفد مشترك مع الأردن لا علاقة له بالمنظمة. ورغم سلسلة التقديمات فإن مزيداً من عمليات الإبتزاز جارية بشكل متلاحق وآخرها مكان انعقاد المفاوضات الثنائية والمتعددة.

ـ أما الأردن الخارج من تحالفه «القسري» مع العراق، أُعيد تعويم دوره التقليدي، لحساسية ظروف المنطقة وعدم إمكانية إيجاد البديل المناسب منه. لذا بدا موقفه أقرب إلى التمنيات والآمال منه إلى المجاهرة بعرض الوقائع وفرض الحقوق المشروعة. «إن الأردن يدخل هذه العملية من موقع الاقتدار المعنوي» على حد تعبير رئيس وفده كامل أبو جابر، باعتباره الحلقة الأضعف بعد لبنان في مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إن أقصى ما يمكن أن يعمله هو المطالبة بالحقوق والشعارات التقليدية التي تبنتها معظم الدول العربية، ولكن بلهجة

دبلوماسية هادئة تخلو من أي إمكانية لإثارة الحساسيات والغرائـز لدى السـامعين لها.

ـ أما منظمة التحرير الفلسطينية التي مارست في تاريخ نضالها أوسع عمليات التجاذب والانتقال غير الواقعي بين التيارات والمحاور العـربية المتنـاقضة، فقـد دفعت الثمن غالياً نتيجة موقفهـا المسانـد للعراق في أزمـة الخليج، الأمـر الذي انعكس على موقعها التفاوضي في المؤتمر من حيث الشكل والجوهـر إن معظم المكتسبات التي حققتها المنظمة في النصف الأول من السبعينيـات افتقدتهـا الآن، وأبرزها «شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني». واستُعيض عن تمثيلها بوفد مشترك مع الوفد الأردني، حُرم من حق ولائه لقيادته ونظام حكومته، على حد تعبير رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي.

إن كلمة «الشافي» كانت الوحيدة بين كلمات الوفود العربية التي قُرأت باللغة الإنكليزية. وبالتالي كانت الكلمة الوحيدة بين مختلف الوفود التي خرج فيها عن اللغة القومية لصاحبها. وعلى الرغم من ان اختيار اللغة أمر هام لإيصال ما يريد إلى سامعيها، فإن التمسك باللغة القومية في مثل تلك المؤتمرات يعتبر من الأمور الحساسة التي يجب مراعاتها وعدم التخلي عنها. فرئيس الوفد الإسرائيلي إسحق شامير تحدث باللغة العبرية والتي بالتأكيد لا يتقنها سوى أقلية مقارنة مع الشعوب الأخرى.

وبصرف النظر عن الشكل، فإن مضمون ما ورد في الكلمـة يعبر عن الحـد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني؛ وبالمقارنة مع التضحيات التي قدمها عبر نضالاته تاريخياً، فإن الكلمة التي ألقيت لا تعـدو كونهـا محاولـة خجولـة لإبراز بعض الحقـوق التي رفضهـا الفلسـطينيـون قبـل ذلـك كقـرار التقسيم مثـلاً. فالمؤتمرات والمفاوضات وفقاً لأعراف القانون الدولي العام، هي على الأقل فن طرح أقصى ما يريد للحصول على الممكن، بأقل ما يمكن من تنازلات، وهذا ما افتقرته كلمة الوفد الفلسطيني.

ـ بالنسبة للبنان الذي ظل منذ إنشاء كيانـه العام ١٩٢٠، بعيـداً أو مُستبعِداً نفسه عن أي موقف يشير إلى هويته العربية، فقد سجل وزير خارجيته فارس بويز

أول إشارة إلى هويته وانتمائه العربيين في مؤتمر بهذا المستوى. وأعاد لبنان إلى موقعه المفترض والذي به يكون أكثر قدرة وقوة على تلمس مصلحته والمحافظة عليها. فلبنان الذي بدأ مفاوضاته مع الإسرائيليين في خلدة بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢ بعيداً عن جوهر الموقف العربي، أوصلته إلى اتفاق ١٧ أيار الذي جدد وجوه أزمته الداخلية وعمق خلافاته مع الدول العربية عامةً وسوريا خاصةً. أما في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ فيبدو أن الأمر مغاير للذي سبقه؛ ذلك يعود لعدة اعتبارات من بينها السياسة الواقعية التي انتهجها وتوجّها في «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» مع سوريا. بمعنى آخر لقد حدد لبنان موقعه ودوره بشكل واضحين تجاه القضايا العربية عامة والصراع العربي - الإسرائيلي خاصة، عبر تأكيده على ضرورة توافق سياساته الخارجية مع السياسات السورية في القضايا التي تهم البلدين بشكل خاص والقضايا العربية بشكل عام.

إن لبنان الذي أبدى استعداداً لحضور مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، واتخذ قراراً فيه في العام ١٩٨٥ جاءت ظروف ١٩٩١ لتساعده في هذا الشأن رغم تحفظات بعض الأطراف الداخليين على هذه المشاركة لعدة اعتبارات من بينها الخوف من محاولة الإستدراج الأميركية - الإسرائيلية للبنان في مراحل المفاوضات اللاحقة لا سيما المفاوضات المتعددة الطرف التي ستُبحث فيها قضايا أخرى أبرزها المياه والذي يُعتبر لبنان الهدف الأساسي لإسرائيل في هذا الشأن.

إن تأكيد لبنان على دخوله المؤتمر على أساس اتفاق الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية (١٩٤٩) وقرار مجلس الأمن (٤٢٥) لعام ١٩٧٨، من دون ربط هاتين المسألتين بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، يراعي وجهة نظر المعارضين للمشاركة في المؤتمر. لكن العبرة تكمن في مسيرة وآلية المفاوضات المقبلة في حال استمرارها، خصوصاً وأن جداول المفاوضات وإن كانت مركبة على الغالب، من الصعب ضبط متفرعاتها، فكثيراً ما تبدأ المحادثات بنقطة معينة لتتفرع إلى نقاط أخرى لا تمت بصلة إلى النقطة الأساسية. إن سابقة اتفاق ١٧ أيار لا تزال ماثلة في أذهان غالبية اللبنانيين. فقد بدأت على أساس بنود هدنة ١٩٤٩ والقرارات

الدولية، وما لبثت أن انتهت باتفاق «سلام دائم»، مع رسائـل سريـة إلى أطراف متعددة تزيد في صعوبة بسط السيادة اللبنانية الكاملة على أراضيه.

ـ أمـا سوريـا التي ظلت منفردة في واجهـة الصراع العـربي ـ الإسرائيلي، استمرت في هذا الموقع حتى في قاعة مؤتمر السلام. إذ أن كلمة وزير خارجيتها فاروق الشرع، كـانت الكلمة العـربية الـوحيدة في مـواجهة النـد للند. خـطاب دبلوماسي جامـع مانـع لطرح القضـايا العـربية، أصـاب بدقـة مواطن الخلل في التعامل الدولي مع القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة.

إن مـوافقة سـوريا على حضـور المؤتمر بـالشكل الـذي حُضر لـه نابـع من «الحرص على إنجاح عملية السلام». وإذا كان ظاهره يُعبر عن ضغوط دولية بعد المتغيرات المثيرة في العالم وحرب الخليج الثانية، فإن المشاركة السـورية على «المحادثات المتعددة الطـرف والتي لا تقع في نطاق القرار ٢٤٢» مشروطة في «تحقيق إنجاز جوهري ملموس في المباحثات الثنائية». إن دقة تحديـد الموقف السـوري له اعتبـارات كثيرة، أبـرزها عـدم العودة إلى الجـدل العقيم في تفسير قرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى الشروع في تنفيذها قبل البحث في المسائل الأخرى كالتنمية والتسلح والبيئة. باعتبار إن ما جرى في حرب الخليج الثانية يعتبر سابقة لجهة ضرب القوى العسكريـة المتقدمـة نوعيـاً للعراق وفي المقـابل غض النظر عن القوة غير التقليدية لإسرائيل.

إضافة إلى ذلك، فإن المطالب السورية الواردة في نص الخطاب، لم تغفل أياً من القضايا المثارة خارج قاعة المؤتمر وداخله. من دون إغفال التذكير باتجاه العرب نحو السلام العادل والمشرف. وباختصار جمعت الكلمة السـورية همـوم العرب ومطالبهم من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.

إن الظروف التي يمر بها العرب جميعاً لا يحسدون عليها. وعلى الرغم من ذلك فإن إشارة وزير الخارجية السوري فاروق الشـرع في بدايـة كلمته عن البلد المضيف للمؤتمر (اسبانيا) على انه يـرتبط «بعلاقـات تاريخيـة وانسانيـة وثقافيـة عميقة الجذور ما زالت آثارها حية ومشـرقة حتى يـومنا هـذا» إنما يعبـر عن دور

العرب الحضاري الذي وصلوا فيه إلى غرب أوروبا في القرون الوسطى، خلافاً لما يظن أو يتجاهله معظم الأوروبيين.

خامساً ـ آفاق مؤتمر مدريد

إن مجمل الوقائع والظروف التي أجبرت العرب على الدخول في مؤتمر مدريد بهذا الشكل والأسلوب غير الملائمين لأسس التوازن بين طرفي الصراع، باعتقادنا لن تكون لمصلحة نجاح المؤتمر والوصول به للنهايات المرجوة من قبل الداعين له. فالسلام العادل والمشرف لجميع أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين يكمن في الأساس إيجاد نوع من التوازن، وعدم المضي في ازدواجية التعامل تجاه القضايا المتشابهة.

فالظروف الدولية الجارية حالياً، وما بدا من بناء عالم جديد على أسس غير متوازنة عملياً في القول والفعل، لن يكون بأحسن حال عما سبقه؛ وبالتالي فإن الإستمرار في نفس النهج السابق لجهة حل النزاعات الإقليمية لن يكون مصيره سوى الفشل. باعتبار أن كثيراً من المشاريع والحلول كانت قد طرحت في الماضي ولم ينفذ أي منها عملياً، على الرغم من وجود توازنات دولية دقيقة، وتوازنات اقليمية شبه دقيقة.

أما الآن وفي ظل تصوير هزيمة العراق في حربة مع دول التحالف على أنها هزيمة لكل العرب، فأمر يجر بالضرورة إلى طرح العديد من التساؤلات حول مصداقية الداعين لبناء نظام دولي تسوده العدالة والمساواة بين الشعوب والدول. فإذا كان هدف مؤتمر مدريد هو الوصول للسلام الشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، فإنه بالضرورة يجب العمل على نزع فتيل الحرب عبر تطبيق القرارات الدولية بالدرجة الأولى. وإذا كان مؤتمر مدريد يهدف أيضاً إلى سبل التعاون اللاحق بين دول المنطقة عبر التطبيع الكامل، فإنه بالضرورة يجب إرساء نوع من الثقة بين أطراف الصراع. وإذا كان مؤتمر مدريد يهدف أيضاً إلى إجراء مفاوضات متعددة الطرف في مرحلة لاحقة حول قضايا التسلح وأمور أخرى؛ فإنه يجب أيضاً أن لا يكال بمكيالين تجاه قضايا التسلح. فإن يُطرح بين الحين والآخر

نزع أسلحة الدمار الشامل من بعض الدول العربية، فإنه يجب أن يشمل أيضاً إسرائيل، وهذا لم يحصل حتى الآن. فمجمل الطروحات التي سُربت إشارت إلى الدول العربية واستثنيت منها إسرائيل.

إن قضايا عديدة في النظام العالمي الجديد قد قفزت إلى واجهة جداول المؤتمرات كقضايا المياه والتسلح والبيئة والتنمية الاقليمية، بعدما كان بعضها مهملاً من قبل. أما الآن فإن هذه القضايا تشكل حساسية دقيقة لبعض التجمعات الاقليمية ومنها الدول العربية. ولذلك ان تركيز مؤتمر مدريد على هذه الأمور في المراحل اللاحقة دون التوصل إلى أسس السلام المقبول لكل الأطراف سيقود جميع الأطراف إلى إعادة النظر بمؤتمر مدريد وبالسلام بشكل عام.

فأسس السلام التي يطرحها العرب تنطلق من القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥. وهذا يعني الإنسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧. إضافة إلى جميع المسائل المتفرعة عنها كقضايا المستوطنات الإسرائيلية في هذه الأراضي.

أما أسس السلام الإسرائيلي، فأبرزها السلام مقابل السلام، وما يترتب عليه من أغفال للإنسحاب، إضافة إلى التعنت والتصلب في المواقف وحتى عدم الإستجابة للتحادث بشأن الأراضي المحتلة واعتبارها أرضاً إسرائيلية بعد ضمها (القدس عام ١٩٨٠ والجولان ١٩٨١). إضافة إلى ثلاث قضايا رئيسة، المستوطنات، والمياه والأسلحة غير التقليدية. أي بمعنى آخر إن السلام الذي تبحث عنه إسرائيل في مؤتمر مدريد هو القفز نوعياً إلى نتائج المحادثات المتعددة الطرف، الأمر الذي ترفضه الدول العربية عامة وسوريا خاصة.

لتلك الاعتبارات ولغيرها، ليس بمقدورنا إلا أن نرى مستقبلاً قاتماً وغامضاً لمؤتمر السلام. إن لم يكن بالإمكان القول انه مؤتمر لتحضير أسس وكيفية الحرب السورية - الإسرائيلية القادمة. إن هذه الرؤية مبنية على الوقائع السالفة الذكر، وإن لم يحصل معجزات في مواقف وسلوك الداعين للمؤتمر، وهذا أمر مستبعد، فإن قرع طبول الحرب سيصم آذان الداعين إلى السلام.

القسم الأول

اسماء الوفود
وكلمات رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

انعقد المؤتمر تحت رعاية:

جورج بوش: رئيس الولايات المتحدة الأميركية
ميخائيل غورباتشوف: رئيس الإتحاد السوفياتي

وتابعه عنهما

جيمس بيكر: وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية
بوريس بانكين: وزير خارجية الإتحاد السوفياتي

أسماء المراقبين

ادوارد برونر: ممثل الأمم المتحدة.
هانس فان دان بروك: ممثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية
عبد الله بشارة: ممثل مجلس التعاون الخليجي
محمد عمامو: ممثل إتحاد المغرب العربي

اسماء اعضاء الوفود

أعضاء الوفد اللبناني

فارس بويز: وزير الخارجية، رئيس الوفد.
ظافر الحسن: مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية.
جعفر معاوية: مدير الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية.
جهاد مرتضى: مدير الدراسات والتوثيق في وزارة الخارجية.
ناجي أبو عاصي: سفير لبنان لدى السنغال.
سمير مبارك: سفير في الإدارة المركزية.
عباس حمية: سفير لبنان لدى اسبانيا سابقاً.
يوسف ارسانيوس: مستشار في وزارة الخارجية.
غسان سلامة: أستاذ جامعي، خبير في القانون الدولي.
ايزابيل اده: مستشارة اعلامية.
ماهر الطفيلي: عقيد في مديرية المخابرات.
شفيق مهران: رائد في مديرية المخابرات.

أعضاء الوفد المصري

عمرو موسى: وزير الخارجية، رئيس الوفد.
علاء بركات: سفير لدى إسبانيا.
محمود أبو النصر: مساعد وزير الخارجية سابقاً.
رمزي الشاعر: رئيس جامعة الزقازيق.
يونان لبيب رزق: أستاذ في جامعة عين شمس.
قدري خفي: أستاذ في جامعة عين شمس.

صلاح عامر: أستاذ في جامعة القاهرة.
على الدين هلال: رئيس مركز الدراسات السياسية في جامعة القاهرة.
أحمد فخر: لواء متقاعد.
لطفي الخولي: صحافي في جريدة الأهرام.
وجيه حمدي: مدير إدارة المشرق العربي في وزارة الخارجية.
رضا شحاتة: مدير إدارة الهيئات الدولية في وزارة الخارجية.
أحمد أبو الغيط: مدير مكتب وزير الخارجية.
نبيل فهمي: مسؤول في مكتب وزير الخارجية.

أعضاء الوفد السوري

فاروق الشرع: وزير الخارجية، رئيس الوفد.
موفق علاف: سفير في وزارة الخارجية، رئيس الوفد المفاوض.
زكريا اسماعيل: سفير سابق.
ضياء الله الفتال: سفير لدى الأمم المتحدة.
نصرت ملا حيدر: عضو المحكمة الدستورية العليا.
محمد خضر: سفير لدى بريطانيا.
وليد العلم: سفير لدى الولايات المتحدة.
مجدي الجزار: مدير إدارة المنظمات في وزارة الخارجية.
أحمد فتحي المصري: رئيس بعثة سوريا لدى الأمم المتحدة في جنيف.
صابر فلحوط: رئيس إتحاد الصحافيين السوريين.
عدنان طبارة: لواء، رئيس الجانب السوري في لجنة مراقبة الهدنة مع إسرائيل.
أحمد عرنوس: مدير مكتب وزير الخارجية.
رزق الله الياس: أستاذ جامعي.
زهير عقاد: سفير لدى اسبانيا.

أعضاء الوفد الأردني

كامل أبو جابر: وزير الخارجية الأردني، رئيس الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك.

عبد السلام المجالي: وزير صحة سابق، رئيس الجانب الأردني في الوفد المشترك.

عواد الخالدي: سفير لدى فرنسا.

محمد العدوان: سفير لدى الإتحاد السوفياتي.

طلال الحسن، سفير لدى بلجيكا والمجموعة الاوروبية.

فؤاد أيوب: سفير لدى بريطانيا.

عبد الحافظ مرعي: لواء في الجيش ويرئس إدارة الإستخبارات العسكرية.

عدنان النحيت: نائب رئيس جامعة الأردن.

عون الخصاونة: خبير في القانون الدولي.

موسى بريزات: باحث سياسي في الديوان الملكي.

غسان الجندي: خبير في القانون الدولي.

محمد بني هاني: رئيس هيئة مياه الأردن.

وليد الخالدي: أستاذ في جامعة هارفرد.

أنور الخطيب: حاكم القدس سابقاً.

مروان المعشر: الناطق الرسمي باسم الوفد.

أعضاء الوفد الفلسطيني

حيدر عبد الشافي، طبيب، رئيس الوفد.

نبيل الجيري، رئيس مجلس أمناء جامعة الخليل.

غسان الخطيب، رئيس مركز الإتصالات الصحافية في القدس.

عبد الرحمن حمد، عميد كلية الهندسة في جامعة بيرزيت.

صائب عريقات، أستاذ في جامعة النجاح.

فريخ أبو مدين، نقيب المحامين في قطاع غزة.

الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم.

مصطفى النتشة، رئيس بلدية الخليل سابقاً.
زكريا الآغا، رئيس اللجنة الطبية العربية في غزة.
ممدوح عكر، طبيب.
سامي الكيلاني، عضو إتحاد الفلسطينيين.
سمير عبد الله، إقتصادي.
سامح الكنعان، عضو غرفة تجارة نابلس.
نبيل قيس، نائب مدير جامعة بيرزيت.

أعضاء الوفد الإسرائيلي

إسحق شامير، رئيس الوزراء، رئيس الوفد.
يوسي بن اهارون، مدير عام رئاسة الوزراء.
الياكيم روبنشتاين، أمين عام مجلس الوزراء.
بنيامين نتنياهو، نائب وزير الخارجية.
عوزي لاندو، عضو الكنيست.
إلياهو بن اليسار، عضو الكنيست.
سارة دورون، عضو الكنيست.
أسعد الأسعد، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الدرزية.
يوسف هداس، مدير عام وزارة الخارجية بالوكالة.
إتيان بن تسدر، مدير عام مساعد في وزارة الخارجية.
سلاي ميريدور، مستشار وزير الدفاع.
يكوتيل مور، مساعد وزير الدفاع.
زلمان شوفان، سفير لدى الولايات المتحدة.
شلومو بن امي، سفير لدى اسبانيا.

قائمة أسماء المتحدثين

الأربعاء ٣٠ تشرين الأول:

١١,٣٠ : رئيس الوزراء الإسباني فيليبي غونزاليس.
١١,٤٠ : الرئيس الأميركي جورج بوش.
١٢,٠٠ : الرئيس السوڤياتي ميخائيل غورباتشوف.
١٥,١٥ : وفد المجموعة الأوروبية.
١٦,٣٠ : الوفد المصري.

الخميس ٣١ تشرين الأول:

١١,٠٠ : الوفد الإسرائيلي
١٢,١٥ : الوفد الأردني ـ الفلسطيني
١٥,٤٥ : الوفد الأردني ـ الفلسطيني
١٧,٠٠ : الوفد اللبناني
١٨,١٥ : الوفد السوري.

الجمعة ١ تشرين الثاني:

٩,٠٠ : الوفد الإسرائيلي
٩,١٥ : الوفد الأردني ـ الفلسطيني
٩,٣٠ : الوفد الأردني ـ الفلسطيني
٩,٤٥ : الوفد اللبناني
١٠,٠٠ : الوفد السوري
١٠,١٥ : الوفد المصري
١٠,٣٠ : وزير الخارجية السوڤياتي بوريس بانكين
١١,٠٠ : وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر.

١

نص الاعلان الذي أدلى به وزيرا الخارجية الأميركية جيمس بيكر، والسوفياتية بوريس بانكين، لتوجيه دعوات الحضور لمؤتمر سلام الشرق الأوسط في مدريد يوم ٣٠/١٠/١٩٩١ (تل أبيب، ١٨/١٠/١٩٩١).

«اليوم يوم مهم وأعتقد أن هذه لحظة مهمة. فلأول مرة في التاريخ يوجد وزير الخارجية الأميركية ووزير الخارجية السوفياتية معاً في القدس.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد السوفياتي استأنف العلاقات الكاملة مع إسرائيل بعد قطعها قبل ٢٥ عاماً.

ولكني أعتقد أن وجودنا معاً هنا اليوم يمثل شيئاً أهم. فإن وزير الخارجية بانكين وأنا سعيدان لأن نعلن أن الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف يدعوان اليوم إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين لحضور مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي سيعقد اعتباراً من يوم ٣٠ تشرين الأول في مدريد. وستلي هذا المؤتمر مفاوضات مباشرة بهدف إحلال سلام حقيقي.

لقد شهدنا بدايات جديدة في مناطق أخرى من العالم. وتنطوي عملية المفاوضات التي نسعى إلى بدئها بهذه الدعوة على الأمل في عهد جديد في الشرق الأوسط. . الأمل في عهد يتسم بالحوار لا بالرفض. . الأمل في عهد يتسم بالتعاون لا بالصراع. . والأمل في عهد يتسم بالأمل ذاته لا باليأس.

وتمثل هذه الدعوة لشعوب هذه المنطقة طريقاً لإنهاء عهد من المواجهة وتوفر أساساً لمستقبل جديد.

ولن يكون الطريق نحو السلام سهلاً وأعتقد أن كلاً منا يدرك هذا تمام

الإدراك. بل على النقيض سيكون في غاية الصعوبة وتحف به مشاكل كثيرة وعراقيل كثيرة وربما توقف أكثر من مرة. ولن تختفي الشكوك القديمة سريعاً. والخلافات حقيقية ولن يتم التغلب عليها بسهولة. ولذا فلا أوهام لدينا بشأن العمل الشاق الذي ينتظرنا.

«ولكننا نتحلى بالشجاعة بإصدار هذه الدعوات التي هي نتاج عمل الأشهر الثمانية الماضية. ونعتزم أن نتخذ خطوة واحدة في المرة الواحدة كما اعتدنا أن نفعل سابقاً، وعلى ذلك فإذا تلقينا ردوداً إيجابية على هذه الدعوة فإننا سنتخذ خطوة أخرى نحو تحقيق السلام والأمن اللذين حرمت منهما شعوب الشرق الأوسط مدة طويلة».

وقال بانكين «سيداتي وسادتي لقد أبلغكم وزير الخارجية جيمس بيكر على التو بالاعلان السوفياتي ـ الأميركي المشترك ولذا فليس لدي أوراق أخرى لأقرأها عليكم.. ولا يمكنني سوى القول إنني أتفق مع ما قاله الوزير بيكر تماماً.

إن المرحلة التي وصلنا إليها الآن تمثل نقطة تحول مهمة جداً للوضع بكامله في الشرق الأوسط. لقد قطعنا شوطاً طويلاً وقد قطعناه سوياً. وقدمنا مساهمة مهمة لعقد هذا المؤتمر باعتبار أننا سنتولى الرئاسة المشتركة للمؤتمر وهي تساوي في أهميتها المساهمات التي قدمها جميع الأطراف في جهودهم الشاقة التي لا تكل.

إننا على اقتناع بأن التاريخ يتيح الآن فرصة يجب ألا نتركها تفلت. وأنا أحث جميع المشتركين في المؤتمر على انتهاز هذه الفرصة.

وكما أشار الوزير بيكر لتوه فقد استأنفنا العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل ووقعت بياناً سوفياتياً ـ اسرائيلياً مشتركاً بهذا الشأن مع نظيري وزير الخارجية ديفيد ليفي.

«إنني أود أن أؤكد على أن هذه خطوة منطقية وطبيعية تتفق تماماً مع الواقع الحالي. فهذه الخطوة لا تمثل هدية يقدمها كل منا للآخر ولا تحدياً جديداً. لقد أصبحت هذه الخطوة ممكنة بسبب وبفضل النجاح الكبير في تقريب المؤتمر إلى الانعقاد».

٢ نص كلمة رئيس الوزراء الأسباني، فيليبي غونزاليس، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣٠/١٠/١٩٩١).

لقد منحنا شرف ومسؤولية استضافة هذا المؤتمر للسلام بالشرق الأوسط في بلادنا.

وعبر التاريخ تمتعت اسبانيا بثمرة التعايش والتسامح والسلام بين الثقافات الثلاث الموجودة هنا اليوم.

وعرفت اسبانيا أيضاً النتيجة المريرة للصدام.

وخلال الأعوام القليلة الماضية انغمست بلادنا في عملية مزدوجة من الانفتاح الداخلي والخارجي وحاولنا الخروج من العزلة والنهوض بالمسؤوليات التي ألقاها على عاتقنا التاريخ والجغرافيا وأدركنا أننا نعيش في عالم يتغير كل يوم.

وكنا دوماً نتساءل هل يمكن للظروف التي جعلت التعايش المثمر ممكناً ذات يوم أن تتكرر.

واليوم نتأمل في هذا الواقع الجديد.

فاللذان يرعيان المؤتمر بصورة مشتركة هما هذان الرجلان الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف اللذان كانا حتى الأمس زعيمي كتلتين تواجه كل منهما الأخرى عقائدياً وعسكرياً واللذان يمثلان اليوم الرمز للسعي من أجل علاقات دولية تتسم بأسلحة أقل وسلام أكثر وصدامات أقل وتعاون أكثر وعنف أقل واحترام أكثر لحقوق الأفراد والشعوب.

ومن الحيوي أن نتذكر جهود الكثيرين من البشر الذين عملوا لسنوات من أجل هذا الحوار الذي يبدأ اليوم.

وعلى مدى الأشهر الماضية وفي إطار من التعاون الذي حل محل المواجهة يحق علينا أن نسلط الأضواء على الجهود المنسقة لوزير خارجية الولايات المتحدة ووزير الخارجية السوفياتية.

سينصت العالم كله لما يدور الحديث عنه هنا وما يتم أبداؤه من إرادة. وهنا أمل ليس من الممكن إحباطه.

ونحن مدركون لتعقيدات العملية ولكننا كأسبان نعرف أن التعاون بين الثقافات والجهود الجماعية يمكن أن يولد تعايشاً سلمياً. والسلام هو الشرط الأساسي.

ونحن على أعتاب العام ١٩٩٢ الذي يحفل بالأمل لنا جميعاً نود نحن الاسبان أن نواصل العمل معكم لإحلال سلام مستقر يقوم على العدل ويمكن أن يدوم.

ونحن باستقبالنا لكم في منزلنا نناشد فيكم الكرم أن تقيموا السلام.

وأسألكم آخذاً في الاعتبار صداقتكم مع اسبانيا أن تلتمسوا العذر لما هو حتمي من تعذر الكمال وقد كان علينا أن ننظم هذا اللقاء في صراع مع الزمن.

وإذا كان السلام ممكناً فكل جهد يستحق أن يبذل. وقد علمنا وسنستمر في كل ما نستطيع من أجل المساعدة.

«مرحباً بكم في مدريد ومرحباً بكم في اسبانيا التي أصبحت اليوم بوجودكم عاصمة ووطن الآمال في السلام».

٣ نص كلمة الرئيس الأميركي، جورج بوش، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣٠/١٠/١٩٩١).

رئيس الوزراء غونزاليس، الرئيس غورباتشوف، أصحاب السعادة.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الحكومة الاسبانية لاستضافتها هذا التجمع التاريخي. فخلال فترة قصيرة سارع الشعب الاسباني وزعماؤه إلى توفير هذا المكان الرائع. فلنأمل في أن يمثل مؤتمر مدريد هذا بداية فصل جديد في تاريخ الشرق الأوسط.

وأود أيضاً أن أعرب في البداية عن سعادتي لوجود الرئيس غورباتشبوف الذي يشارك في رعاية المؤتمر. ففي الوقت الذي تقوم تحديات خطيرة داخل بلاده، أعرب الرئيس غورباتشيوف ومساعدوه الكبار عن عزمهم على إشراك الاتحاد السوفياتي كقوة تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي في الشرق الأوسط. وأرسل ذلك إشارة قوية إلى جميع من يتوقون إلى السلام.

لقد جئنا إلى مدريد في مهمة أمل، هي بدء العمل على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط. لقد جئنا هنا سعياً إلى إحلال السلام في منطقة من العالم ظلت طويلاً في ذاكرة البشرية عنواناً لكثير من الكراهية والمعاناة والحرب. وأعتقد أنه لا مسعى أكثر استحقاقاً أو أكثر ضرورة. يجب أن يكون هدفنا واضحاً ومحدداً. فهو ليس إنهاء حال الحرب في الشرق الأوسط فحسب وإبدالها بحال عدم اعتداء. إن هذا ليس كافياً ولن يدوم. ولكننا نسعى إلى السلام، السلام الحقيقي. وأعني بالسلام الحقيقي المعاهدات، الأمن، العلاقات الديلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي، وحتى السياحة.

ما نسعى إليه هو شرق أوسط لا تكرس موارده الضخمة للتسلح. شرق أوسط لا يكرس شبانه حياتهم معظم الوقت للقتال. شرق أوسط لا يكون ضحية للخوف والارهاب. شرق أوسط يحيا فيه رجال ونساء عاديون حياة عادية.

ولا يخطئن أحد في إدراك عظم هذا التحدي. فالصراع الذي نسعى إلى إنهائه له تاريخ طويل ومرير. وكل نفس قتلت وكل إحساس بالغضب وكل عمل من أعمال العنف محفور بعمق في قلوب شعوب هذه المنطقة وتاريخها. وتاريخها يلقي بظلال كثيفة على الأمل. لكن على رغم ذلك يجب ألا يكون التاريخ سيد الإنسان.

وأتوقع أن يقول البعض إن ما أشير إليه مستحيل. لكن لنعد بأذهاننا إلى الوراء. إذا عدنا إلى عام ١٩٤٥، من كان يفكر أن فرنسا وألمانيا اللتين ظلتا عدوين لدودين قرابة قرن ستصبحان حليفتين بعد الحرب العالمية الثانية؟ ومن كان يتكهن قبل سنتين بأن جدار برلين سيسقط؟ ومن كان يعتقد في أوائل الستينات أن الحرب الباردة ستصل إلى نهاية سلمية ويحل محلها التعاون؟ ومثال ذلك حقيقة وجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هنا اليوم لا متنافسين ولكن شريكين كما أشار رئيس الوزراء غونزاليس.

لا، إن السلام في الشرق الأوسط يجب ألا يكون حلماً. إن السلام ممكن. ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية دليل قاطع على أن في إمكان الأعداء السابقين تحقيق السلام والمحافظة عليه. وفوق ذلك ثمة بين أطراف الشرق الأوسط اتفاقات تحظى بالاحترام لا في سيناء فحسب ولكن في مرتفعات الجولان أيضاً.

وحقيقة أننا جميعاً تجمعنا هنا اليوم للمرة الأولى تشهد على إمكان جديد للسلام. فقد اتخذ كل منا خطوة مهمة نحو إحلال سلام حقيقي عن طريق الاجتماع هنا في مدريد. ولن تؤدي كل الصياغات المكتوبة على الورق ولا الاعلانات الحسنة النية في العالم إلى تحقيق السلام إذا لم توجد آلية عملية للتحرك قدماً.

ولن يتحقق السلام إلا نتيجة للمفاوضات المباشرة والحلول الوسط والتنازلات المتبادلة. ولن يفرض السلام من الخارج عن طريق الولايات المتحدة أو غيرها. ففي حين أننا سنواصل بذل كل ما في استطاعتنا لمساعدة الأطراف على التغلب على العقبات، يجب أن يأتي السلام من داخل المنطقة.

لقد جئنا إلى مدريد كواقعيين. إننا لا نتوقع التفاوض على السلام خلال يوم أو أسبوع أو شهر أو حتى سنة. إن الأمر سيستغرق وقتاً. وفي الواقع يجب أن يستغرق وقتاً. . . وقتاً كي يتعلم فيه الأطراف الذين ظلوا طويلاً في حال حرب الحديث كل إلى الآخر والاستماع كل إلى الآخر. وقتاً لاندمال الجروح القديمة وبناء الثقة. وفي هذا المسعى يجب ألا يكون الوقت عدواً للتقدم.

ما نتصوره هو عملية مفاوضات مباشرة تتقدم في اتجاهين أحدهما بين إسرائيل والدول العربية والثاني بين إسرائيل والفلسطينيين. ويجب أن تجري المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.

ولن يجري العمل الحقيقي هنا في الجلسة الموسعة ولكن في المفاوضات الثنائية المباشرة. ولا يمكن أن يفرض هذا المؤتمر تسوية على الأطراف أو يعترض على اتفاقات. وبهذه الأهمية نفسها لا يمكن دعوة المؤتمر إلى الانعقاد مرة أخرى إلا بموافقة جميع الأطراف. إن التقدم رهن بإرادة الأطراف الذين يجب أن يتحملوا العواقب.

وبعد فترة قصيرة من بدء المحادثات الثنائية يجتمع الأطراف لتنظيم مفاوضات متعددة الطرف. وستتركز هذه المفاوضات على قضايا مشتركة للمنطقة وتتجاوز الحدود الوطنية وهي الحد من التسلح والمياه والمسائل المتعلقة باللاجئين والتنمية الاقتصادية. ولا يستهدف التقدم في هذه المحافل بديلاً مما يجب أن يتقرر في المحادثات الثنائية بل على النقيض فإن التقدم في القضايا المتعددة الطرف يمكن أن يساعد في خلق جو يمكن أن تحل فيه النزاعات الثنائية القديمة بسهولة أكبر.

وبالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين، هناك بالفعل إطار للدبلوماسية.

وستجرى المفوضات على مراحل تبدأ بمحادثات في شأن ترتيبات حكم ذاتي موقت. وتهدف إلى التوصل إلى اتفاق خلال سنة. وحالما يتم الاتفاق تستمر ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت خمس سنوات. وفي بداية السنة الثالثة تبدأ مفاوضات على الوضع الدائم.

ولا يستطيع أحد أن يحدد النتيجة بدقة. وفي رأينا يجب أن يتطور شيء. يجب أن يكون هناك شيء مقبول لاسرائيل والفلسطينيين والأردن ويمنح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره ويوفر الأمن لاسرائيل والاعتراف بها.

ويمكن أن نقدر جميعاً أن كلاً من الاسرائيليين والفلسطينيين يهتمون بالحل الوسط ويهتمون بالتوصل إلى حل حتى بالنسبة إلى أصغر النقاط مخافة أن تصبح سابقة لأمور مهمة فعلاً. ولكن يجب ألا يتجنب أحد الحل الوسط أو الترتيبات المؤقتة لسبب بسيط هو أن أي شيء يتم الاتفاق عليه الآن لن يضر بالوضع الدائم للمفاوضات. بل على النقيض فإن هذه المفاوضات التالية ستتحدد على أساس الأوضاع الخاصة بها.

ولا يمكن أن يعتمد السلام على الوعود فحسب. فالسلام الحقيقي، السلام الدائم، يجب أن يقوم على أساس الأمن لجميع الأطراف والشعوب بما فيهم اسرائيل. فالشعب الاسرائيلي يعيش منذ زمن بعيد في خوف وهو محاصر بعالم عربي لا يقبله. والآن حانت اللحظة المثالية كي يظهر العالم العربي أن مواقفه قد تغيرت. وإن العالم العربي مستعد للعيش في سلام مع اسرائيل والتسليم بحاجة اسرائيل الضرورية إلى الأمن.

إننا نعلم أن السلام يجب أن يقوم أيضاً على العدل. ففي غياب العدل لن تكون هناك شرعية ولا استقرار. وهذا ينطبق أولاً على الشعب الفلسطيني الذي عرف الكثير من أفراده الاضطراب والاحباط قبل أي شيء آخر. وأمام اسرائيل الآن فرصة لكي تظهر أنها مستعدة للدخول في علاقة جديدة مع جيرانها الفلسطينيين، علاقة تبنى على أساس الاحترام المتبادل والتعاون.

إننا نسعى إلى تسوية مستقرة ودائمة في كل أنحاء الشرق الأوسط ولم نحدد بعد ماذا يعني هذا. وفي الواقع إنني أشير إلى هذه النقاط بلا خريطة توضح أين هي الحدود النهائية. ومع ذلك فإننا نعتقد أن تسوية بالنسبة إلى الأراضي أمر أساسي للسلام. ويجب أن تعكس الحدود المساواة بين الأمن والتدابير السياسية. والولايات المتحدة على استعداد لقبول أي شيء يراه الأطراف مقبولاً. وما نسعى إليه كما قلت في السادس من آذار هو حل يلبي المعيار المزدوج للعدل والأمن.

إنني أعلم وأعتقد إننا جميعاً نعلم أن هذه المفاوضات لن تكون سهلة. وأنا أعلم أيضاً أن هذه المفاوضات لن تسير بسلاسة. ستكون هناك خلافات وانتقادات ونكسات ومن يعلم قد يكون هناك توقف. إن المفاوضات والحلول الوسط شاقة دائماً. وسيفلت النجاح من بين أيدينا إذا ركزنا فقط على ما يجري التنازل عنه.

ويجب أن نثبت أنظارنا على ماسيجلبه السلام الحقيقي. إن السلام قبل أي شيء لا يعني تجنب الحرب وتكاليف الإعداد لها فحسب. لقد أنعم الله على الشرق الأوسط بموارد ضخمة مادية ومالية وفوق كل ذلك بشرية. وثمة فرص جديدة في متناول أيدينا. . . فقط إذا كانت لدينا الرؤية اللازمة لانتهازها.

ولننجح يجب أن ندرك أن السلام لمصلحة جميع الأطراف والحرب ليست لمصلحة أحد. إن البديل من السلام في الشرق الأوسط هو مستقبل من العنف والضياع والمآسي. وفي أي حرب مستقبلية يكمن خطر أسلحة الدمار الشامل. وكما تعلمنا من حرب الخليج، فقد جعلت الترسانات الحديثة في الإمكان مهاجمة المناطق المدنية وتعريض أرواح الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال للخطر وتحويل شوارع المدن والمدارس وملاعب الأطفال ساحات قتال.

واليوم يمكننا أن نقرر اتخاذ طريق مختلف نحو المستقبل بتجنب الصراع. الأعمال المنفردة سواء في شكل كلمات أو أفعال مما يستدعي الانتقام أو ما هو أسوأ الأضرار بهذه العملية أو حتى تهديدها. وأدعو جميع الأطراف إلى البحث في اتخاذ التدابير التي تدعم الثقة المتبادلة والخطوات التي تشير إلى التزام مخلص للمصالحة.

وأود أن أقول شيئاً عن دور الولايات المتحدة الأميركية. لقد اضطلعت بدور نشط في جعل هذا المؤتمر ممكناً. وسأقوم أنا ووزير الخارجية جيمس بايكر بدور نشط للمساعدة في إنجاح العملية. ومن أجل هذا الهدف قدمنا تأكيدات كتابية إلى اسرائيل وسوريا والأردن ولبنـان والفلسطينيين. وبـروح المصارحـة والصدق سنطلع كل طرف على التأكيدات التي قدمنـاها إلى الـطرف الآخر. ونحن على استعداد لتقديم ضماناتنا وتوفير التكنولوجيا والدعم إذا كان هذا ما يتطلبه السلام. وسندعو أصدقاءنا وحلفاءنا في أوروبا وآسيا لينضموا إلينا في توفيـر الموارد حتى يمكن أن يسير السلام والرخاء جنباً إلى جنب.

ويمكن الأطراف الخارجيين أن يقدموا المساعدة ولكن على شعـوب الشرق الأوسط وحكوماته في النهاية أن تشكل مستقبل الشرق الأوسط إن هـذه فرصتهم ومسؤوليتهم كي يبذلوا كل ما في وسعهم ليستفيدوا من هذا التجمع، هذا التجمع التاريخي، وما يرمز إليه وما يبشر به.

ويجب ألا يظن أحد أن الفرصة المتاحة لنا لتحقيق السلام ستبقى إذا فشلنا في أن ننتهزها في هذه اللحظة. ومن المفارقات إنها فرصة ولدت من الحرب. . . من دمار الحروب السابقة والخوف من حروب مقبلة. وقد حان الوقت لوضع نهاية للحرب وقد حان الوقت لاختيار السلام.

وفي حديثي باسم الشعب الأميركي أود أن أعيد التأكيد أن الولايات المتحدة مستعدة لتسهيل البحث عن السلام وأن تكون عاملاً مساعداً كما كنا في الماضي وكما كنا أخيراً جداً. إننا لا نسعى إلا إلى شيء واحد ونحن لا نسعى إليه من أجل أنفسنـا ولكن من أجل شعـوب المنطقـة وخصوصـاً أطفالهـا وهو أن هـذا الجيل والأجيال المقبلة في الشرق الأوسط قد تعرف معنى السلام ونعمته.

لقد شاهدنا أجيـالاً كثيرة من الأطفـال الذين لا يـظهر في أعينهم المـذعورة سوى الخوف والجنازات الكثيرة جداً لأشقائهم وشقيقاتهم وأمهاتهم وآبائهم الذين قضوا قبل فترة قصيرة والعداء الكثير جداً والحب القليل جداً. وإذا لم نكن قادرين على التحلي بالشجاعة للتخلي عن الماضي من أجل أنفسنا، فلنعقد العزم على القيام بذلك من أجل أطفالنا.

فليباركم الرب وليهد أعمال هذا المؤتمر وعسى أن يضعنا هذا المؤتمر على طريق السلام. شكراً لكم».

٤ مقتطفات من كلمة الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣٠/١٠/١٩٩١).

«إن حل النزاع في الشرق الأوسط يتطلب جهوداً مضنية وإرادة طيبة من جانب كافة الأطراف المعنية والرأي العام العالمي خاصة إن هذا النزاع يعتبر أكثر النزاعات استمراراً في النصف الثاني من القرن العشرين».

«إن التغييرات في العالم جعلت من الممكن أن يكون هناك عصر جديد للسلام والتاريخ العالمي مما يدعو إلى الأمل في تحقيق تسوية عربية ـ اسرائيلية».

«إن التعاون بين القوتين العظميين وأعضاء مجلس الأمن لا يمكن التخلي عنه في إطار تحقيق السلام».

«إنني اتفقت مع الرئيس بوش في أيلول من العام الماضي في هلسنكي على أن هناك أسباباً قوية تدعونا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وهذا يعني أننا يجب أن ننظر إلى النتيجة التي خرجنا بها من حرب الخليج».

«إن دعوتنا قد قامت على الرغبة في تحقيق السلام من الداخل وليس من خارج المنطقة».

«إن لدينا اليوم فرصة فريدة لا يجب أن نتركها لتحقيق السلام الدائم الشامل والنجاح في صالحنا جميعاً ليس فقط لأن حقوق الشعوب والأفراد والأمم ينظر إليها اليوم كأساس للنظام العالمي الجديد ولكن لسبب آخر هام وله ثقله وهو أن الشرق الأوسط أكثر الأماكن تسلحاً في العالم حيث أن التكنولوجيا النووية والأسلحة الشاملة قد بدأت تنتشر في هذه المنطقة».

«إن هــذا المؤتمــر لن ينجــح إلا إذا تم التغلب عــلى المــاضي وحقق ســلامــاً دائماً على احترام الشعب الفلسطيني وحقوقه».

«إننا أعدنا العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل حيث أن التغييرات الديموقراطية تحدث اليوم في بلادنا وفي العالم كله ونحن اليوم ننظر إلى الشرق الأوسط وبدأنا عملية السلام فيه ولم يكن من المجدي أن نـظل من دون علاقـات مع اسـرائيل وهذا يمكننا من القيام بدور إيجابي ومفيد في عملية السلام».

«إن التطور القائم على الديموقراطية يعتبر أمراً واقعاً خاصة إن هناك نمواً كبيراً في الروح الشعبية ونحن نـنظر إلى هذا التـطور كعملية إيجـابية تبشـر بأمـل في المستقبل كما حدث في دول كثيرة».

«إن الأخطار ما زالت محيطة بنا ونحن نواجهها وقد لا يتوقع أحد أن يكـون هذا في أوروبا».

«إن الأزمة التي تبدأ اليوم يجب ألا تمتد كمـا حدث في هـذه المنطقـة من العالم فنحن لا نتطلع إلى أزمـة ذات أبعاد مثـل أزمة الشـرق الأوسط التي تمثل تناقضات كثيرة تراكمت على مر الزمان».

«إن بلادي وهي دولة كبيرة تمر بتطورات كثيرة وإذا ما تغلبنا على الصراعات العرقية في بلادنا فسيكون لنا القدرة كقوة عالمية تقوم أساساً على اقتصاد السوق والديموقراطية . . وقد عملنا كل التغيير وهذا العام هو النهايـة بالنسبـة لسعينا كي نجتاز هذه المرحلة من التغيير والمجتمع العالمي أصبح يدرك الآن بشكل متزايد أن الصراع في الاتحاد السوفياتي لـه تأثيـر كبير على العـالم أكثر من أي صـراع آخر».

«لسنا هنا لتقديم تمنياتنا الطيبـة لكننا هنـا لتقديم تعـاون عملي لخلق عالم جديد وعصر جديد ـ كما قال الرئيس بوش ـ وسنحاول معاً أن ننهي هذا السباق للتسلح فالأسلحة النووية على مدى سنوات طويلة كانت هي الأمـر الذي قـامت عليه سياسة العالم . . إننا نسعى الآن كي نستبدل ذلك بشيء جديـد لكي نخلق طـريقاً في القـرن الحادي والعشـرين. إننا ننـظر إلى مشكلات العـالم ونحـاول

حلها.. قبل مشكلات البيئة وتوفير الطعام والتخلص من التهديد النووي وكل تحديات يمكن التغلب عليها من خلال المجهود المشترك».

«إن هناك أشباحاً من الماضي في هذا المؤتمر تحوم حولنا ولكننا يمكن التغلب عليها لتحقيق النظام العالمي الجديد.. إن الفرصة في هذا المؤتمر مؤاتية لحل المشكلات وهي مهمة ضخمة.. وفي هذا المؤتمر سوف نبذل أقصى جهودنا لتحقيق السلام الذي كانت شعوبنا تتطلع إليه على مدى طويل».

٥ مقتطفات من كلمة ممثل المجموعة الأوروبية، هانس فان دان بروك، وزير الخارجية الهولندي، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣٠/١٠/١٩٩١).

دعا وزير الخارجية الهولندي هانس فان دان بروك، باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية، اسرائيل إلى وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة في إطار إجراءات لبناء الثقة تقابلها الدول العربية برفع مقاطعتها التجارية للدولة العبرية.

وقال: «في رأينا أن وقف نشاط الاستيطان الاسرائيلي مساهمة ضرورية للغاية. وإن نبذ المقاطعة التجارية العربية لاسرائيل مساهمة ضرورية أخرى».

كذلك دعا الفلسطينيين والاسرائيليين إلى «ضبط النفس» في الأراضي المحتلة.

وأكد أن مفاوضات السلام يجب أن تقوم على مبدأ مقايضة الأرض المحتلة بالسلام.

وتعهد أن تساعد المجموعة في عملية السلام، مشيراً إلى احتمال إقامة المجموعة علاقات اقتصادية أوثق مع بلدان الشرق الأوسط لتعزيز رخائها. وأضاف: «من المطلوب اتخاذ موقف جريء خلاق. وسوف نقدم أفكارنا».

ووصف الشعب الفلسطيني بأنه «الضحية الرئيسية للنزاع العربي - الاسرائيلي» وقال إنه يستحق حق تقرير المصير.

وأشار أيضاً إلى قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ الذي يدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من «المنطقة الأمنية» التي تسيطر عليها في جنوب لبنان.

٦ نص كلمة وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣٠/١٠/١٩٩١).

«اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم وإلى مؤتمر السلام الذي تشكلونه رسالة التقدير العميق والأماني الصادقة من الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية. بأن تنطلق بانعقاد هذا المؤتمر عملية سلام حقيقي تفتح لشعوب الشرق الأوسط جميعاً آفاق عهد جديد. يستبدل بالظلم العدالة وبالقهر الحرية.. وبالاحتلال التحرر. وبالعداء التعايش وبالشك الثقة. وبالصراع التعاون وبالحرب السلام.

«إن المشاعر لتتزاحم ونحن نجتمع اليوم في هذا البلد العريق اسبانيا الذي شهد تاريخه الطويل تفاعلاً إيجابياً بين الثقافتين العربية واللاتينية هو اليوم أساس لإطار حضاري ثري ودليل على أنه بتفاعل الحضارات ـ وليس بانفصامها ـ وتداخل الثقافات ـ وليس بانعزالها ـ بتأكد التعايش وبتدعيم التعاون ويعم السلام.

وفي هذا فنحن المصريين نحن العرب ـ أهل تاريخ وأصحاب إسهام في حضارة هذا العالم. وكما كان إسهامنا في ماضي العالم قديمه وقريبه إسهاماً مشهوداً موثقاً فإن عزمنا لأكيد بأن نسهم في رسم أطر العالم الجديد التي لا يمكن إلا أن تكون أطر تعاون وتفاعل طالما كانت قواعد العدالة ومبادىء الشرعية لحمتها والمساواة والتقابل في الحقوق والالتزامات سداها.

«إن الجهود العظيمة التي بذلت حتى ينعقد هذا الاجتماع التاريخي وتنطلق به ومنه عملية السلام في الشرق الأوسط والقبول الإجماعي بها من كافة الأطراف المعنية لتمثل دلائل نرجو أن تؤكدها المفاوضات القادمة على بزوغ الإرادة وتمام

التصميم ـ لدى الجميع ـ من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة وسليمة للصراع العربي ـ الاسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية.

«إننا ونحن أمام هذا المنعطف من تاريخ العالم وحين تتطلع كافة شعوب الشرق الأوسط يحدوها الأمل والترقب إلى هذا الحدث الكبير نشعر مع ملايين العرب والاسرائيليين مع هؤلاء الذين يتطلعون إلى الحرمة والسلام والامتنان العميق لتلك الجهود الشجاعة الدؤوبة متى لم تعرف الكلل والتي بذلتها الإدارة الأميركية منذ السادس من آذار الماضي حين أطلق الرئيس جورج بوش مبادرته من أجل السلام.

«إن الدعم الإيجابي والمستمر الذي قدمه الاتحاد السوفياتي قد أسهم في نجاح المهمة التاريخية لوزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر والذي أشيد بما لمسته عن قرب من قدراته الدبلوماسية الخلاقة حتى انطلقت عملية السلام.

ولقد استطاع الشعب الفلسطيني من خلال ممثليه أن يتخذ القرار الصعب ذات القرار الذي اتخذته كل من سوريا والأردن ولبنان واسرائيل وهو قرار تاريخي عظيم الدلالة والمغزى قرار شجاع بقبول تحدي السلام ويقيننا أن هذا القرار هو نفسه قرار قبل خيار السلام.

«إن التحولات التاريخية في العلاقات الدولية والتي حطمت جدران العزلة وأنهت ايديولوجيات المواجهة أرست الأسس التي ترتكز عليها التسويات العادلة وتحقيق السلام في مختلف مناطق التوتر والصراع.

«لقد طرحت حركة التاريخ في هذه المرحلة أمام الشعوب والدول التي لم تستثمر لظروف معينة ـ فرص السلام في السابق فرصة جديدة وربما أخيرة لممارسة إيجابية لإرادتها. واستعادة حقوقها واختيار مستقبلها وفتح آفاق التعاون والاعتراف المتبادل بالحقوق والالتزامات من أجل إقامة سلام عادل يحسم الدعاوى المتناقضة بروح من المصالحة والمواءمة والتوافق من خلال الحوار والمفاوضات.

«إن الشرق الأوسط مهد أعرق الحضارات ومهبط الرسالات السماوية

الموحدة اليهودية والمسيحية والإسلام قد ابتلى عقوداً طويلة من الدهر بالحروب والعنف والثأر.

«ولقد قضت المقادير على الشرق الأوسط أكثر مما قضت على منطقة أخرى في العالم بمآس يندر مثلها تفيض بالدموع وتنضح بالدماء وتصرخ بالمعاناة الإنسانية. لقد ظلت أشباح اليأس والإحباط والفوضى والموت تعربد في كل بقعة من هذه البقاع المباركة.

«إن هذا الأمر لن يكون هو القدر الأبدي للشرق إننا نؤمن بقدرتنا الجماعية على إعادة توجيه مسار التاريخ وعلى أن نسطر فصلاً جديداً وخالياً من الميراث المرير ميراث الحقد، والثأر والخوف والشك فصلاً يتسم بالتسامح والثقة وبالجهد الإنساني المشترك من أجل أجيال قادمة من العرب ومن الاسرائيليين وعلى مستوى العالم كله.

«لقد كان السلام هو الرسالة التي انبعثت من الشرق.. من سيناء أرض مصر من الناصرة والقدس من مكة والمدينة تلك المنارات الخالدة للبشرية جمعاء ورددت أصداء الدعوة للتوحيد بالله فهل يكرس أحفاد إبراهيم عليه السلام أنفسهم من جديد لتلك الرسالة السماوية التي تدعوهم للسلام والآخاء. إن القرار بأيدينا وسوف نحاسب أمام التاريخ على قرارنا إن أخفقنا. ولكن ليس أمامنا إلا النجاح.

«إن مصر في ساعة من أروع ساعات تاريخها عام ١٩٧٣ دعت إلى السلام وفي عام ١٩٧٧ كانت الرائدة في مسيرة السلام وفي عام ١٩٧٩ صادقت على السلام مع اسرائيل وإن مصر من خلال جهودها الدؤوبة الجسورة من أجل السلام تمسكت بموقف لا يتغير. يستند إلى التزامها بالشرعية الدولية وبميثاق الأمم المتحدة وقراراتها واليوم فإن مصر أشد ما تكون التزاماً بنفس المبادىء التي لا تبديل فيها ولا مساومة عليها.

«إن السلام الذي نسعى لإرسائه وتعزيزه وضمانه لا بد وأن يؤسس على صيغة الأرض مقابل السلام التي تتمثل في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي أكد من دون لبس المبدأ الراسخ في ميثاق الأمم المتحدة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضمان حق كل الدول في العيش في أمن وسلام.

«إن هـذا السلام لـه مقومـاته وأركـانه وعنـاصره ويعني الحق مقـابـل الحق والالتزام مقابل الالتزام والأمن مقابل الأمن والسيادة مقابل السيادة هذا وحده في يقيننا وضميرنا ما يحقق مقولة السلام مقابل السلام.

«إننا لا نتصور أن تكون المبادىء التي صادق عليها العـالم وأقرهـا موضعـاً لتفاوض محلاً لتفسير أو مجالاً لمزايدة.

«إن الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت منذ العام ١٩٦٧ في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وغزة ومرتفعات الجولان السورية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وكذلك من جنوبي لبنان تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ هـو المدخل الصحيح لإقرار سلام حقيقي على أساس من العـدالة والكـرامة.. ولا مسـاومة على الحقـوق العربيـة في الأراضي العربيـة. وإن الاعتراف بـالحقـوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو الضمان الأول للتعايش السلمي بين الاسرائيليين والفلسطينيين بل ومع العرب جميعاً في كافة أوطانهم.

«إن العرب لم يأتوا للتنازل عن حقوقهم التي حظيت بالقبول والإقرار والتأييد في ظل قواعد القانون الدولي ومبادىء العدالـة وميثاق الأمم المتحـدة وقراراتهـا والإجماع الدولي كما لم يأتوا للتخلص من التزاماتهم طبقاً لنفس هـذه القواعـد والمبادىء وإنما أتوا ليبحثوا وبالنوايا الحسنة والثقة المتبادلـة عن أرضية مشتـركة وعن صيـاغات مقبـولة تستجيب للشـواغل وتـوفق بين مختلف المـطالب وتحقق الاتفاق حول الترتيبات والأساليب التي تكفل الاحتياجات المشروعة لكل الأطراف وبشكل عادل ومتكافىء ودون المسـاس بحقوق أي طرف وإننا ندعو اسرائيل لأن تنتهج نفس النهج.

«إن انطلاق عملية السلام التاريخية يجب ألا يتعثر فوق عراقيل تعوق تطورها المضطرد نحو التسوية الشاملة والدائمة ولا بد من توفر واحترام عدد من المتطلبات الأساسية.

أولاً ـ إن الـوضع القـانـوني للشعب الفلسـطيني لا يقبـل الـطعن فـالشعب الفلسطيني ليس مجرد سكـان أو قاطنين في أراض مفتـوحة بـل شعب له تـاريخ وحضارة وشخصية قومية متميزة لها كل خصائص الشعوب الأخرى.

ثانياً ـ إن الضفة الغربية وغزة والجولان السورية أراضٍ عربية محتلة تخضع للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وهي أيضاً ليست أراضٍ مفتوحة ولا هي أراضٍ موعودة لشعوب أخرى بل إن لها أصحابها الشرعيون كما أن الدعاوى القائمة على غير مبادىء الشرعية والقانون الدولي لا مكان لها في عالم اليوم.

ثالثاً ـ إن المستوطنات التي تقام في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس. مستوطنات غير مشروعة والمزيد من المستوطنات يصادر أي تقدم ممكن نحو سلام حقيقي ويلقي بظلال من الشك على مصداقية العملية ذاتها ولا بد من إيقافها حتى لا تعرقل مسيرة السلام وتقوض أساس المفاوضات حول المستقبل النهائي للأراضي المحتلة وتفتت إرادة التعايش.

«إن المتطلبات الأساسية التي لا بد من توافرها واحترامها تشمل أيضاً مدينة القدس التي لها وضعها الخاص حيث يتعين أن تظل حرة مفتوحة مقدسة لكل المسلمين والمسيحيين واليهود والا تمارس قوة الاحتلال أي احتكار أو سيادة غير مشروعة على المدينة المقدسة كما أن تكريس القرارات المنفردة التي أصدرتها سلطة الاحتلال بضم المدينة لا يمثل بالنسبة لنا قرارات تتمتع بأي مصداقية أو مشروعية ومن ثم فيجب أن يخضع وضع المدينة للتفاوض ويتقرر بالاتفاق في إطار الشرعية التي صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولي.

«إن النزاع العربي ـ الاسرائيلي يتأسس في جوهره على الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ويعتمد في انطلاقه وتقدمه على تسوية المشكلة الفلسطينية أرضاً وحقوقاً ولكنه يستلزم كذلك إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي السورية التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧ وانسحاب اسرائيل إلى حدود سوريا الدولية.

«إن مسيرتنا نحو تحقيق ذلك يجب أن تتم بالعقل والحكمة وتستهدف العدالة والإنصاف وتتم في إطار التوازن في الحقوق والالتزامات وعلى قاعدة الشرعية الدولية ومن منطق الفهم الصحيح والواعي بحركة التاريخ.

«إن مؤتمر السلام يبشر بمنعطف جديد في تاريخ الشرق الأوسط فهو يجمع أعداء وخصوم الأمس في لقاء واحد ويسعى لرأب الصدوع الهائلة بينهم وهو

يجسد التطلع واللهفة في نفوس الشعوب العربية والفلسطينين والاسرائيليين ذلك الصراع التاريخي بين العرب والاسرائيليين.

«إن واجبنا ألا تخذل شعوبنا وشعوب العالم وإلا نستسلم للحظات اليأس نحن لم نأت إلى هنا لنفوز من الغنيمة بالإياب بل أتينا لنفوز معاً بأعظم الغنائم... بالسلام وهو جائزة لا يمكن التفريط فيها أو التهوين منها.

«إن ملايين الآباء والأمهات عرباً وإسرائيليين بقلوبهم التي انطوت على مشاعر الألم لأبناء فقدوا وأزواج غابوا وأعزاء ذهبوا ولم يعودوا.. هؤلاء الملايين يتطلعون بعيونهم التي أرهقها القلق وأضناها لهف الانتظار تجمعها الآن بوارق الأمل تلك الملايين هي فيالق السلام لا الحرب. ترفع غصن الزيتون وتتوجه لنا جميعاً بنداء السلام والأخاء لنقتحم بوابة التاريخ الإنساني الجديد.

«إن المصاعب هائلة لكن التوقعات باهرة وإن آفاقاً جديدة من التعاون سوف تنفتح. وقنوات جديدة من الاتصال سوف تؤسس ولقد حان الوقت لإزالة مصادر التوتر وأسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية من الشرق الأوسط حتى تكرس موارده التي لا تزال تهدر في سباق التسلح لاحتياجات التنمية والرخاء المشترك.

«لقد حانت لحظة الصدق والالتزام والأمل.. ولقد اخترنا السلام الحقيقي هدفاً وغاية وإن الطريق مليء بالأشواك والمسيرة مرهقة مضنية والتحديات هائلة لكن الغاية عظيمة ونبيلة وتستحق مسيرة الحج من أجل السلام.

«إننا بالنوايا الحسنة والعزيمة القوية والإرادة السياسية الإيجابية قادرون على أن نجعل العام ١٩٩١ بداية النهاية لمحن طالت آمادها وآلامها.. إن اللحظة هي لحظة القرار التاريخي لحظة الشجاعة والصبر لحظة الحكمة والثقة بالنفس لحظة الرؤية ونفاذ البصيرة.

«إن موازين القوة عبر التاريخ قديماً ووسيطاً وحديثاً لم تكن أبداً موازين ثابتة بل هي تتبدل كما أنها تنهار في انساق متباينة في الزمان والمكان والتاريخ على ذلك أكبر الشاهدين. والقوة لم تحسم ولم تحسم. صراعاً مثل صراع الشرق

الأوسط تتداخل فيه اعتبارات ودعاوى ترتكز على تراث من الدين والتاريخ والثقافة والجغرافيا ولا تقتصر على جانب واحد فقط من أطراف الصراع.

«إن ذلك هو المغزى الكامن وراء الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذلك الصراع الذي تحدى الحسم عن طريق القوة لأنه صراع حول الحقوق والدعاوى والدعاوى المضادة التي تستحق التوفيق لا الإنكار ولا الإهدار.

«إن مصر من أجل هذا كله وهي الشريك والند الكامل في السعي من أجل السلام لن تترك عقبة لا تزيلها أو درباً لا تسلكه أو آفاقاً لا ترتادها من أجل النهوض بمسؤولياتها حيال أشقائها العرب والفلسطينيين بل حيال منطقتها بكاملها حتى يتم إحلال سلام حقيقي سلام في ظل الشرف والكرامة للجميع.

«إن أواصر التاريخ والحضارة والالتزامات القانونية التي تربط مصر بأشقائها العرب وعلاقة السلام التي تربطها بإسرائيل لتسوغ لها تقديم الدعم القوي للمطالب المشروعة بتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وللمساهمة في وضع إطار للسلام والأمن والتعاون لكافة الدول في الشرق الأوسط والأطراف في النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

«إن مصر لتشعر بالارتياح والطمأنينة العميقة لأن الرعاية بل المشاركة الأميركية ـ السوفياتية في رئاسة المؤتمر وفي المؤتمر نفسه تضع عملية السلام على قاعدة انطلاق أكثر أمناً وأرسخ أساساً كما أن اشتراك دول المجموعة الأوروبية يشكل ضماناً إضافياً ثميناً ومطلوباً». إن وجود الأمم المتحدة فيمثل رمزاً للشرعية الدولية بالإضافة إلى أن قراريها ٢٤٢ و٣٣٨ هما أساساً عملية التفاوض ومبادىء ميثاقها هي الإطار الذي تتم بين ضفتيه أية تسوية عادلة ومقبولة.

«إن هذه المشاركة الدولية الواسعة تكرس التأييد الدولي الذي لا يتزعزع لعملية السلام وهو القوة الدافعة وراء التقدم نحو بلوغ أهدافها.

«إن عائد السلام لن يكون حكراً على طرف دون آخر أو على الأطراف المعنية مباشرة بعملية المفاوضات فالمنطقة بأسرها وفي البحر المتوسط وأوروبا بل العالم أجمع سوف يكون شريكاً في جني ثمار السلام. وإن الدول كافة لها

مصلحتهـا المباشـرة والأكيدة في تحقيق تسـوية عـادلة وشـاملة للصراع العـربي الاسـرائيلي تلبي الحقوق المشـروعة والثـابتة لكـافة الشعـوب بمـا فيهـا الشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير وتقيم سلاماً يوفر الأمن لكل الدول بما فيها دولة اسرائيل من خلال الاعتراف المتبادل بالحقوق على أساس من التكـافؤ والعدالة.

٧ نص كلمة رئيس الوزراء الاسرائيلي، إسحق شامير، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣١/١٠/١٩٩١).

إنه شرف أن أمثل شعب اسرائيل في هذه اللحظة التاريخية وشرف أن أتحدث في افتتاح محادثات السلام بين اسرائيل وجاراتها العربيات.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لضيوفنا الاسبان لكرم ضيافتهم ولجعلهم هذا التجمع ممكناً، فبعد ألفي عام من التشرد توقف الشعب اليهودي هنا عدة مئات من السنوات إلى أن تم طردها قبل ٥٠٠ عام، ففي اسبانيا عبر الشاعر والفيلسوف اليهودي العظيم يهودا هاليفي عن اشتياق جميع اليهود لصهيون في كلمات يقول فيها «إن قلبي في الشرق بينما أنا في أقصى الغرب».

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للدولتين اللتين اشتركتا في رعاية هذا المؤتمر، للولايات المتحدة التي احتفظت بعلاقة صداقة قوية مع اسرائيل في تحالف تغلب على خلافات عابرة وللاتحاد السوفياتي الذي أنقذ أرواح الكثيرين من اليهود خلال الحرب العالمية الثانية والذي تفتح أبوابه الآن أمام إعادة توطين اليهود في وطنهم القديم.

إن شعب إسرائيل ينظر إلى هذا القصر ولديه توقعات كبيرة، إننا نصلي من أجل أن يصبح هذا الاجتماع بداية حقيقية جديدة في تاريخ الشرق الأوسط وإنه سوف يعني انتهاء العداء والعنف والارهاب والحرب. وإنه سوف يؤدي إلى حوار وقبول وتعايش وفوق كل شيء السلام.

من أجل تقدير معنى السلام لشعب اسرائيل على المرء أن يعاين سيادة اليهود اليوم في أرض اسرائيل ومقارنتها بتاريخهم.

لقد تعرض اليهود للقمع عبر العصور في جميع القارات تقريباً، وتحملتنا بعض البلدان بالكاد وقامت بلدان أخرى بقمعنا وتعذيبنا وذبحنا ونفينا.

وشهد القرن الحالي النظام النازي وهو يشرع في إبادتنا. وقد أصبح من الممكن وقوع المذابح الجماعية المأساوية ذات الأبعاد التي لم يسبق لها مثيل والتي أبادت ثلث شعبنا لأن أحداً لم يدافع عنا. ولأننا كنا بلا وطن فقد كنا أيضاً عاجزين.

ولكن لم تكن المذابح الجماعية هي التي جعلت المجتمع الدولي يعترف بمطلبنا الشرعي في أرض اسرائيل، وفي الواقع فإن إعادة ميلاد اسرائيل بعد فترة قصيرة من المذابح الجماعية جعلت العالم ينسى أن مطلبنا قديم جداً، فنحن الشعب الوحيد الذي عاش في أرض اسرائيل حوالي ٤ آلاف عام من دون انقطاع، ونحن الشعب الوحيد الذي تمتع بسيادة مستقلة في هذه الأرض باستثناء مملكة صليبية استمرت فترة قصيرة. ونحن الشعب الوحيد الذي كانت عاصمته القدس ونحن الشعب الوحيد الذي لا توجد أماكنه المقدسة إلا في اسرائيل.

ولم تعرف أمة عن ارتباطها بأرضها بمثل هذه القوة والاستمرارية كما فعلنا. وقد ظل شعبنا آلاف السنوات يردد في كل مناسبة المزمور الذي يقول... لن أنساك يا أورشليم ولو فقدت يمين، وظللنا آلاف السنين نشجع بعضنا بالتحية التي تقول «العام القادم في أورشليم» وظلت صلواتنا وآدابنا وفنوننا الشعبية تعبر طوال آلاف السنين عن الاشتياق الجارف للعودة إلى الأرض، إن أرض إسرائيل هي وطننا الحقيقي، وأي بلد آخر مهما تكن درجة ضيافته لا يزال هو الشتات ومحطة مؤقتة على الطريق نحو الوطن.

وبالنسبة للآخرين فإنها لم تكن أرضاً ذات جاذبية، ولم يرغب فيها أحد، وقد وصفها مارك توين قبل مائة عام فحسب بأنها «أرض مهجورة يلفها الحداد والرماد والصمت ولا يمكن تخيل أن تبعث فيها الحياة».

وقد أعطت الحركة الصهيونية تعبيراً سياسياً لمطالبتنا بأرض إسرائيل. وفي العام ١٩٢٢ اعترفت عصبة الأمم بعدالة هذا المطلب، وقد فهمت الضرورة

التاريخية الملحة لإقامة وطن يهودي في أرض اسرائيل. وأعادت الأمم المتحدة تأكيد هذا الاعتراف بعد الحرب العالمية الثانية.

وللأسف عارض الزعماء العرب الذين نحتاج إلى صداقتهم أكثر من صداقة أي شخص آخر قيام دولة يهودية في المنطقة، ومع استثناءات بارزة قليلة زعموا أن أرض اسرائيل جزء من العالم العربي الذي يمتد من المحيط إلى الخليج الفارسي.

وفي تحد للإرادة والشرعية الدولية حاولت الأنظمة العربية اجتياح وتدمير الدولة اليهودية حتى قبل ولادتها، وأعلن المتحدثون العرب في الأمم المتحدة أن إقامة دولة يهودية سيؤدي إلى حمام دم تتضاءل بجانبه المذابح التي ارتكبها جنكيز خان.

وفي إعلانها الاستقلال في ١٥ أيار العام ١٩٤٨ مدت اسرائيل يدها بالسلام لجيرانها العرب داعية إلى إنهاء الحرب وسفك الدماء. ورداً على ذلك قامت سبع دول عربية بغزو اسرائيل، وانتهك بذلك قرار الأمم المتحدة الذي قسم البلاد وألغى بشكل فعلي.

ولم تنشىء الأمم المتحدة اسرائيل، فقد خرجت الدولة اليهودية إلى الوجود لأن الطائفة اليهودية الصغيرة في الوقت الذي كانت فيه فلسطين تحت الانتداب ثارت على الحكم الامبريالي الأجنبي، ولم تقم بغزو أرض أجنبية، وقمنا بصد الهجوم العربي ومنعنا إبادة إسرائيل وأعلنا استقلالها وأقمنا دولة يمكنها البقاء ومؤسسات حكومية في غضون فترة زمنية قصيرة.

وبعد أن فشل هجومها على اسرائيل واصلت الأنظمة العربية قتالها ضد اسرائيل بالمقاطعة والحصار والارهاب والحرب المباشرة، وبعد فترة وجيزة من إنشاء اسرائيل تحولت هذه (الأنظمة) ضد الطوائف اليهودية في الدول العربية، وتسببت موجة من القهر ومصادرة الممتلكات والطرد في نزوح جماعي لنحو ٨٠٠ ألف يهودي من الأراضي التي كانوا يقطنونها منذ ما قبل ظهور الإسلام.

ومعظم هؤلاء النازحين اليهود الذين جردوا من ممتلكاتهم الكبيرة قد جاؤوا

إلى اسرائيل. ورحبت بهم الدولة اليهودية، وتم إيواؤهم ودعمهم واندمجوا في المجتمع الاسرائيلي إلى جانب نصف مليون شخص نجوا من الإبادة الجماعية الأوروبية.

إن رفض الأنظمة العربية لوجود اسرائيل في الشرق الأوسط والحرب المستمرة التي تشنها عليها جزء من التاريخ. وقد جرت محاولات لإعادة كتابة هذا التاريخ بما يصور العرب كضحايا واسرائيل على أنها المعتدي، وسيفشل ذلك مثلما فشلت محاولات نفي الإبادة الجماعية، ومع انتهاء الأنظمة الاستبدادية في معظم أنحاء العالم سيختفي هذا التحريف للتاريخ.

وفي حربها ضد وجود اسرائيل استفادت الأنظمة العربية من الحرب الباردة وحشدت دعم العالم الشيوعي لها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ضد اسرائيل وحولت صراعاً محلياً واقليمياً إلى برميل بارود دولي. وتسبب ذلك في إغراق الشرق الأوسط بالأسلحة التي أججت نار الحروب وحولت المنطقة إلى ساحة قتال خطيرة ومنطقة تجارب للأسلحة المتطورة. وفي الأمم المتحدة حشدت الدول العربية تأييد الدول الإسلامية الأخرى والكتلة السوفياتية وتمتعت معاً بأغلبية آلية لعدد لا يحصى من القرارات التي حرفت التاريخ وصورت الخيال على أنه حقيقة وسخرت من الأمم المتحدة وميثاقها.

إن العداء العربي لاسرائيل أفضى أيضاً إلى آلام إنسانية مفجعة للشعب العربي. فقد قتل وجرح عشرات الآلاف، وشجع مئات الآلاف من العرب الذين عاشوا في فلسطين تحت الانتداب البريطاني من قبل زعمائهم على ترك ديارهم، ومعاناتهم وصمة في جبين البشرية، ولا يمكن لأي شخص متحضر ولا سيما يهود هذا العصر التغاضي عن هذه المعاناة.

إن عدة مئات الآلاف من العرب الفلسطينيين يعيشون في أحياء فقيرة تعرف باسم مخيمات اللاجئين في غزة ويهودا والسامرة، وقد أحبطت اعتراضات العرب محاولات اسرائيل لإعادة تأهيلهم وإسكانهم، وليس وضعهم أحسن حالاً في الدول العربية، وعلى عكس اللاجئين اليهود الذين جاءوا إلى اسرائيل من الدول

العربية لم يلق معظم اللاجئين العرب ترحيباً أو دمجاً في المجتمع من جانب مضيفيهم. ولم تمنحهم سوى المملكة الأردنية الجنسية، وقد استغلت معاناتهم كسلاح سياسي ضد اسرائيل.

وأصبح العرب الذين اختاروا البقاء في اسرائيل من المسيحيين والمسلمين مواطنين كاملين يتمتعون بحقوق وتمثيل متساو في الهيئة التشريعية والهيئة القضائية وفي كل نواحي الحياة.

ونحن الذين حرمنا على مر القرون حرية الوصول إلى أماكننا المقدسة نحترم أديان كل العقائد في بلدنا، ويضمن قانوننا حرية العبادة ويحمي الأماكن المقدسة لكل دين.

إنني أقف أمامكم اليوم في مسعى جديد للسلام ليس فقط بالانابة عن دولة اسرائيل ولكن أيضاً باسم الشعب اليهودي بأكمله الذي يحتفظ برباط لا يمكن تمزيقه بأرض اسرائيل منذ نحو ٤ آلاف عام.

إن سعينا لتسوية الخلافات والسلام لا يفتر، وبالنسبة لنا فإن تجمع اليهود في وطنهم القديم ودمجهم في مجتمعنا وإنشاء البنية الأساسية اللازمة تأتي في مقدمة اهتماماتنا الوطنية، وإن دولة تواجه مثل هذا التحدي الضخم لا بد وأن ترغب بشكل طبيعي في السلام مع كل جيرانها.

ومنذ بدء الصهيونية قمنا بصياغة عدد لا يحصى من مقترحات وخطط السلام، وقد رفضت جميعها، وحدث أول تصدع في جدار العداء في العام ١٩٧٧ عندما قرر الرئيس المصري الراحل أنور السادات كسر الحظر والقدوم إلى القدس، وقد قوبلت لفتته بالحماس من جانب شعب وحكومة إسرائيل التي كان يرأسها مناحيم بيغن وأدى هذا التطور إلى اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل. وبعد ذلك بأربع سنوات وفي أيار العام ١٩٨٣ وقعت اتفاقية مع حكومة لبنان الشرعية، وللأسف لم تنفذ هذه الاتفاقية بسبب التدخل الخارجي، ولكن وضعت السابقة وتطلعنا قدماً إلى خطوات شجاعة مماثلة لخطوات أنور السادات، وللأسف لم ير زعيم عربي واحد أن من الملائم التقدم

إلى الأمام والرد على دعوتنا إلى السلام.

إن تجمع اليوم هو نتيجة لجهد أميركي متواصل اعتمد على خطتنا للسلام في أيار العام ١٩٨٩ التي قامت بدورها على أساس اتفاقيات كامب ديفيد.

وبموجب المبادرة الأميركية فإن هدف هذا اللقاء هو إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين اسرائيل وكل من جيرانها ومفاوضات متعددة الأطراف بشأن قضايا اقليمية بين كل دول المنطقة.

وإننا نعتقد دائماً إن المحادثات الثنائية المباشرة هي فقط التي يمكنها إحلال السلام، وقد اتفقنا على أن نسبق هذه المحادثات بهذا المؤتمر المراسمي ولكننا نأمل أن تشير موافقة العرب على إجراء محادثات مباشرة وثنائية إلى إدراك أنه لا يوجد طريق آخر إلى السلام. ولهذا معنى خاص في الشرق الأوسط لأن مثل هذه المحادثات تدل ضمناً على القبول المتبادل والسبب الأساسي للصراع هو الرفض العربي للاعتراف بشرعية دولة اسرائيل.

إن المحادثات المتعددة الأطراف التي ستصاحب المحادثات الثنائية هي عنصر حيوي في العملية، وفي هذه المحادثات ستناقش العناصر الضرورية للتعايش والتعاون الاقليمي، ولا سبيل إلى سلام حقيقي في منطقتنا إلا إذا عولجت هذه المسائل الاقليمية وتم حلها.

ونحن نعتقد أن هذه المفاوضات الثنائية هو توقيع معاهدات سلام بين اسرائيل وجيرانها والتوصل إلى اتفاق مع العرب الفلسطينيين على ترتيبات للحكم الذاتي المؤقت.

لكن شيئاً لا يمكن أن يتحقق من دون حسن النية، وأناشد الزعماء العرب أولئك الحاضرين منهم وأولئك الذين لم ينضموا بعد إلى عملية السلام.. أظهروا لنا وللعالم أنكم تقبلون وجود اسرائيل، أظهروا استعدادكم لقبول اسرائيل ككيان دائم في المنطقة، دعوا الناس في منطقتنا يسمعوكم تتكلمون لغة المصالحة والتعايش والسلام مع اسرائيل.

إن في اسرائيل إجماعاً شبه كامل على الحاجة إلى السلام ونحن نختلف فقط على أفضل السبل لتحقيقه، وفي معظم الدول العربية يبدو أن العكس هو الصحيح فالاختلافات تتعلق فقط بسبل دفع اسرائيل إلى موقع لا يمكن الدفاع عنه وتدميرها في نهاية الأمر. إننا نود أن نرى في دولكم نهاية للدعاية المسمومة ضد اسرائيل، نود أن نرى نفس التعطش إلى السلام الذي يميز المجتمع الاسرائيلي.

إننا نناشدكم أن تنبذوا الجهاد ضد اسرائيل، نناشدكم أن تدينوا ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الداعي إلى تدمير اسرائيل. نناشدكم أن تدينوا البيانات التي تنادي بإبادة اسرائيل مثل ذلك الذي صدر عن مؤتمر الرفض في طهران في الأسبوع الماضي، نناشدكم أن تسمحوا برحيل اليهود الراغبين في مغادرة بلادكم.

ونحن نوجه دعوة إلى العرب الفلسطينيين، أنبذوا العنف والارهاب... استخدموا الجامعات في المناطق الواقعة تحت الإدارة (الاسرائيلية) والتي كانت اسرائيل وحدها هي التي جعلت وجودها ممكناً لأغراض التعليم والتنمية لا الإثارة والعنف.. توقفوا عن تعريض أبنائكم للخطر بإرسالهم لإلقاء القنابل والحجارة على الجنود والمدنيين.

منذ يومين فقط تم تذكيرنا بأن الارهاب الفلسطيني لا يزال مزدهراً عندما ذبحت أم لسبعة أطفال وأب لأربعة. إننا لا يمكن أن نبقى لا مبالين وأن يكون متوقعاً منا أن نتحدث إلى أناس متورين في مثل هذه الأعمال الكريهة.

نناشدكم التنائي عن الدكتاتوريين أمثال صدام حسين الذين يهدفون إلى تدمير اسرائيل.. أوقفوا التعذيب الوحشي والقتل لأولئك الذين يختلفون معكم... اسمحوا لنا وللمجتمع الدولي ببناء مساكن لائقة للناس الذين يعيشون الآن في مخيمات اللاجئين. وقبل كل شيء نأمل أن تدركوا آخر الأمر أنه كان بمقدوركم الجلوس إلى هذه المائدة منذ زمن طويل عقب إبرام اتفاقيتي كامب ديفيد لو كنتم قد اخترتم الحوار بدل العنف والتعايش بدل الارهاب.

إننا نأتي إلى هذه العملية بقلب مفتوح ونوايا مخلصة وتوقعات عظيمة. إننا ملتزمون بالتفاوض دون توقف إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق. ستكون هناك مشكلات وعقبات وأزمات ودعاوى متناقضة، لكن التفاوض أفضل من إراقة الدماء... فالحروب لم تحل شيئاً في منطقتنا، إنها لم تتسبب إلا في البؤس والمعاناة والحرمان والكراهية.

إننا نعلم أن شركاءنا في المفاوضات سيقدمون لاسرائيل مطالب بشأن الأراضي. ولكن كما هو واضح من فحص التاريخ الطويل للصراع فإن طبيعته لا تتعلق بالأراضي، فقد احتدم قبل حيازة اسرائيل ليهودا والسامرة وغزة والجولان في حرب دفاعية بزمن طويل. ولم تكن هناك أي إشارة إلى الاعتراف باسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ عندما لم تكن المناطق المذكورة تحت سيطرة اسرائيل.

إننا أمة من أربعة ملايين شخص، والأمة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج عددها ١٧٠ مليوناً، ونحن نسيطر على ٢٨ ألف كيلومتر مربع فقط، ويمتلك العرب رقعة من الأرض تبلغ ١٤ مليون كيلومتر مربع، إن القضية ليست الأرض وإنما وجودنا.

وسيكون أمراً يؤسف له أن تتركز المفاوضات فقط وبصفة أساسية على الأرض، إن هذا أسرع طريق للوصول إلى طريق مسدود، إن ما نحتاج إليه في المقام الأول هو بناء الثقة وإزالة خطر المواجهة وتطوير العلاقات في أكبر عدد ممكن من الميادين.

إن القضايا معقدة وستكون المفاوضات طويلة وصعبة، ونحن نرى أن أفضل مكان للمحادثات هو في منطقتنا بالقرب من صانعي القرارات وليس في أرض أجنبية، إننا ندعو شركاءنا للمجيء إلى اسرائيل لعقد الجولة الأولى من المحادثات ونحن من جانبنا مستعدون للذهاب إلى الأردن وإلى لبنان وإلى سوريا للغرض نفسه.

ليس من سبيل لصنع السلام أفضل من التحدث في وطن كل منا، إن تفادي مثل هذه المحادثات هو إنكار للغرض من المفاوضات، وأنا أرحب بأي رد إيجابي

من ممثلي هذه الدول هنا والآن، إن علينا أن نتعلم العيش معاً، وعلينا أن نتعلم العيش بلا حرب ولا إراقة دماء، لقد أعطت اليهودية العالم عقيدة التوحيد وأعطته أيضاً فكرة أن كل الرجال والنساء خلقوا على صورة الرب، وليس من خطيئة أكبر من تشويه هذه الصورة بإراقة الدماء.

إنني على ثقة أنه لا توجد أم عربية تريد لولدها أن يموت في معركة كما لا توجد أم يهودية تريد لولدها أن يموت في حرب. وأعتقد أن كل أم تريد لأولادها أن يتعلموا فن الحياة لا علم الحرب.

لعدة مئات من السنين ظلت الحروب والعداوات العميقة لعنة على هذه القارة التي نلتقي فيها. لقد شهدت أمم أوروبا ارتفاع نجم دكتاتوريين وهزيمتهم بعد نضالات طويلة ومؤلمة، والآن فإن الأعداء السابقين تجمعوا في جماعة متحدة، وهم يناقشون خير الجماعة ويتعاونون في كل الشؤون ويتصرفون كأنهم تقريباً وحدة واحدة، إنني أحسدهم، وأود أن أرى نشأة مثل هذه الجماعة في الشرق الأوسط، وأعتقد أنه على الرغم من كل الخلافات بيننا فإننا يجب أن نكون قادرين تدريجياً على بناء جماعة اقليمية موحدة. إنه اليوم حلم ولكننا شهدنا في حياتنا تحقق بعض أكثر الأحلام إغراقاً في الخيال، إن الهوة الفاصلة بين الجانبين الآن لا تزال أوسع والعداء العربي لاسرائيل أعمق وانعدام الثقة أكبر من أن يتيح حلاً دراماياً سريعاً، ولكن يجب علينا أن نبدأ السير على طريق المصالحة بهذه الخطوة الأولى في عملية السلام.

إننا مقتنعون أن الطبيعة الإنسانية تفضل السلام على الحرب والعداء، إننا نحن الذين اضطررنا لخوض سبع حروب والتضحية بحياة ألوف كثيرة لا نمجد الموت ولا الحرب، إن العقيدة اليهودية تمجد السلام إلى حد أنها تعتبره من أسماء الخالق نفسه، ونحن تواقون إلى السلام ونصلي من أجل السلام.

إننا نعتقد أن بركة السلام يمكن أن تحيل الشرق الأوسط جنة ومركزاً للابداع الثقافي والعلمي والطبي والتكنولوجي، ونحن نستطيع التنبوء بفترة من التقدم الاقتصادي العظيم تنهي البؤس والجوع والأمية.

ويمكن لهذا أن يضع الشرق الأوسط مهد الحضارة على طريق عصر جديد.

إن مثل هذا الهدف يستحق إخلاصنا وتكريس جهودنا طالما كان هذا ضرورياً إلى أن نتمكن حسب قول النبي أشعياء من تحويل السيوف إلى محاريث وإحلال بركات السلام على جميع شعوب المنطقة.

واسمحوا لي أن أنهي حديثي بكلمات النبي نفسه.. السلام السلام للبعيد والقريب.. يقول الرب.

دعونا نقرر أن نغادر هذه القاعة بتصميم موحد على أنه من الآن فإن أي خلافات قد توجد بيننا لن تحل إلا بالمفاوضات وحسن النية والتسامح المتبادل. دعونا نعلن هنا والآن نهاية الحرب وحالة الحرب والعداء، ودعونا نسير معاً إلى الأمام نحو المصالحة والسلام».

٨ نص كلمة وزير خارجية الأردن، كامل أبو جابر، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣١/١٠/١٩٩١).

إنه لمن دواعي غبطتي وسروري أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر لحكومتي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي على رعايتهما المشتركة لهذا المؤتمر التاريخي. وإننا إذ نثمن جهودهما التي حملتنا إلى هذا المؤتمر فإننا نود أن نؤكد أن هذه المناسبة تمثل بالنسبة لنا نقطة تحول نهائية من انزلاق نحو كارثة حتمية لشعوبنا وللمنطقة وربما للعالم بأسره إلى عصر جديد يشاد فيه بشكل لائق سلام حقيقي وأمل وحياة، وإن كافة أطراف هذا النزاع المزمن والمأساوي يتطلعون إلى دعمكما المستمر في مساعدة الفرقاء على تحقيق السلام العادل الذي تستحقه شعوب الشرق الأوسط وتحتاج إليه.

كما نحيي صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس حامي حمى الديموقراطية الاسبانية ورئيس وزرائه السيد فيليبي غونزاليس وحكومة وشعب اسبانيا لاستضافتهم المؤتمر في مدريد، ونشكرهم على ضيافتهم الكريمة واستقبالهم الحار.

إنها حقاً لحظة تاريخية، الحلم فيها كبير والقضايا المتصلة بها على غاية الأهمية وفي خطابه الموجه إلى المؤتمر الوطني الأردني في الثاني عشر من الشهر الجاري حدد جلالة الملك الحسين جوهر هذا التحدي عندما تحدث عن آفاق السلام الحقيقي وما تنطوي عليه من معان حول مستقبل أبناء سيدنا إبراهيم عليه السلام الأب الكبير للعرب واليهود.

وتجدر الإشارة إلى أن اسبانيا تسعى إلى تكريم العرب واليهود في العام ١٩٩٢ وذلك في إطار ذكرى الأندلس والسيفارد. فقد ساهم كلاهما في بناء

حضارة غنية تعتبر مفخرة لا لاسبانيا فحسب بل للإنسانية جمعاء إذ كانت ثمارها لكل أبناء البشر.

إنـه ليس بالمستحيـل أن يبشر هـذا المؤتمر بفجـر حقبة جـديدة من شـأنها تصويب أخطاء الماضي ولعل إمكانية الإسهام المشترك لتحقيق ذلك أصبحت مرة أخرى في متناول اليد ولا بد لكل فرد أن يتذكر ما جاء في كتاب الله الكريم ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير**﴾ صدق الله العظيم.

وإذا كان لهذا المؤتمر أن يحقق شيئاً فليكن ذلك وضع نهاية لاعتقاد اسرائيل بأن موقفها هو الأسلم والأصلح. الأمر الذي جعلها تعيش بقوانين وأحكام خاصة بها حتى الآن وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا المؤتمر هـو بمثابـة اختبار لمصـداقية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

إن الأردن يشارك في هذا المؤتمر بكل نية حسنة، إن رؤيتنا التي نحملها لا تتوقف عند حد وضع نهاية لحالة الحرب أو التوصل إلى هدنة أخرى، بل تتعدى ذلك إلى سلام دائم وعادل وشامل، فمنذ نهاية القرن لم تعرف منطقتنا هذه سوى العنف وعدم الاستقرار وقد حان الوقت لكي تنعم بالسلام.

إن المطلوب ليس النظر بالبصر فقط بل والتمعن بالبصيـرة كي نمكن أنفسنا من أن نرى المستقبل جيداً ونقيم النتائج المترتبة على غياب السلام. فقد عاشت شعوب هذه المنطقة لأطول مما يجب أسيرة أحقادها التاريخية وشكوكها وتنافرها.

ومن هنا فإننا نسجل للرئيس بوش تقديرنا لمساعيه الحميدة ولما لقيتـه هذه المسـاعي من دعم من لدن الرئيس غورباتشوف آملين استمرار اهتمامهما ودعمهما الشخصي بل إننا نأمل أن ترتفع وتيـرة هذا الاهتمـام وهذا الـدعم خلال عمليـة المفاوضات.

إننا نحضر هذا المؤتمر مستندين إلى موقف معنوي قوي مدعوم بسجل حافل بالاعتدال والـرؤية الحكيمـة منذ نشـوء دولتنا في العصـر الحديث ويمثـل النزاع المـأساوي الـذي نحن بصدده أقـدم موضـوع تضمنه جـدول أعمال هيئـة الأمم

المتحدة والذي بالرغم مما يبدو عليه وكأنه ذو طابع اقليمي فإن أبعاده الدولية كثيرة وجليلة. وعلى خلفية أزمة الخليج بشكل خاص يقف هذا النزاع ليضع على المحك وبشكل صارم لا مصداقية هيئة الأمم المتحدة فحسب بل مصداقية الأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن.

وفي أعقاب حرب الخليج بالذات أخذ الرئيس بوش على عاتقه مهمة العمل الجاد من أجل حل المشكلة ونود في الحين ذاته التعبير عن تقديرنا لمشاركة الاتحاد السوفياتي في هذا الجهد وتقديرنا لدعم المجموعة الأوروبية، وإنه لمن دواعي سرورنا أن يجد جهدنا في هذا المؤتمر قواعده في الشرعية الدولية الممثلة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينصان على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ومبادلة الأرض بالسلام.

صحيح أن معظم العرب رفضوا العام ١٩٤٧ التفكير بالتسوية من منطلق غضبهم وشعورهم بالظلم والعقوق لكن صحيح أيضاً أنه كان في المنطقة عرب آخرون كانوا راغبين في التوصل إلى السلام.

ومنذ الثلاثينات والأربعينات بل وحتى يومنا هذا تركت الساحة للمتطرفين، وفي خضم صراعات الأفكار والرؤى والجيوش التي تعاقبت منذ ذلك الوقت لم يعد للمنطق بل لم يعد للإنسانية ذاتها في الأغلب مكان داخل حدود الخيارات.

وتدهورت الحال ليصل الجميع إلى درك المجتمعات البدائية حيث حل استخدام القوة الغاشمة محل النهج المتحضر، لقد حلت القوة محل الحق، إن المملكة الأردنية الهاشمية التي لي الشرف في تمثيلها كانت ومنذ بداية النزاع إلى جانب كل مسعى استهدف حله بالطرق السلمية وقد ساهم جلالة الملك حسين في صياغة قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ الذي يشكل أساساً لهذا المؤتمر.

وفي هذا اليوم نقف أمام الفرصة التاريخية لتحقيق السلام في أرض لم تذق طعمه منذ أمد بعيد وعلينا أن نتذكر أن المتطرفين والرافضين الذين يتحدثون بالعبارات المطلقة لا يزالون في مواقعهم يتربصون ويترقبون ويطلقون الشعارات المعتادة والتهديدات المسمومة.

وبقدر ما يمثل السلام بحد ذاته من خير باعتباره قيمة متأصلة فهو في الحين ذاته معركة ضد المنظرين الذين يقتاتون على الضغائن القديمة ويرى البعض بأنه قد لا يكون هناك موجب لتسوية الوضع ويفضل تركه للأجيال القادمة، أما أصحاب الرؤى فإنهم ينظرون إلى الأمر بمنظار مغاير وانطلاقاً من نظرتهم التي تفرضها الضرورة من أهمية عاجلة للوصول إلى تسوية في هذه الآونة بالذات من تاريخ العالم وما تعكسه من أوجه اعتماد الدول والشعوب بعضها على البعض الآخر. قال جلالة الملك الحسين. . «إذاً فالأمر يعنينا حاضراً ومستقبلاً لأنه يتصل بوجودنا وبقائنا وبدونه نتعرض لا قدر الله لمخاطر يعلم الله وحده حجمها ومداها».

ومن هنا تتضح أهمية التركيز على تجاوز الحاضر من أجل البحث عن المستقبل إن استمرار البقاء ضمن الأطر الجامدة لايديولوجيات دعاة الأحكام المطلقة يعني سد المنافذ على التخلص من اغلال الكراهية.

إننا نقدّر ونحترم ما تضمنه خطاب الرئيس بوش الموجه للكونغرس الأميركي في السادس من شهر آذار من العام ١٩٩١ حيث قال «إنني آمل أن تنطلق قوى السلام من بين أهوال الحرب». . لقد علمنا العصر الحديث أن الجغرافيا لا يمكنها أن تكفل الأمن وإن الأمن لا يتأتى عن القوة العسكرية وحدها. . وفي هذا الوقت لا بد لكافة الأطراف أن تكون على بينة من أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب التوصل إلى حل وسط.

لا يجوز للسلام بل لا يمكن له أن يعكس صورة التوازن العسكري القائم بين أطراف النزاع الآن بل لا بد أن يعكس الأمل في مستقبل أفضل من شأنه أن يضع نهاية وعلى نحو قاطع للعيش في خضم مآسي وكتل الضباب التي تحيط بحياتنا وكما قال اينشتاين «فإن السلام لا يمكن المحافظة عليه بالقوة بل بالتفاهم» وهكذا فلا يكون السلام سلاماً إذا تحقق بأي ثمن، ينبغي أن يكون السلام مشرفاً كي نتمكن والأجيال القادمة من العيش في ظله، إننا نتطلع لسلام دائم ينبثق عن هذه المفاوضات فالسلام الدائم هو الذي يتحقق نتيجة تفاهم متبادل بين الأطراف

المتنازعة شريطة أن لا يترتب على ذلك أية تضحية بالحقوق أو انحراف عن مبادىء القانون الدولي.

ويقوم الموقف الأردني على فرضية بسيطة وواضحة وهي أن الموقف الأخلاقي العادل أكثر صلابة من القوة الغاشمة وعلى الرغم من إدراك العالم والاسرائيليين أنفسهم ببراءتنا مما ارتكب ضدهم من جرائم فإن غضبهم المفعم بالسخط لا ينم عن حس بعدالة متوازنة وقد شاءت الأقدار أن يكون نصيبنا في الأردن أن نعايش التطرف ونعاني منه ونحتوي قواه الجامحة. فقد تسبب النازيون وآخرون بإطلاق مشاعر الصهيونية الجريحة ليدفع الفلسطينيون والأردنيون ثمنها في النتيجة.

إن الله وحده هو الذي يعلم كم هو الثمن الذي ما زلنا نقدمه مقابل خطايا الآخرين لقد كتب على وطننا وتراثنا وشعبنا بل وحتى على أرواحنا وعلى كل ما هو عزيز ومقدس لدينا كتب علينا أن نعيش السلب والتحريف والاضطرار للتكيف مع وقائع جديدة وحقائق مصطنعة ملفقة خلقت على الأرض بقسوة وشراسة.

وهكذا وصل الأمر بنا إلى الحد الذي لا نكتفي معه بالسؤال عما ينبغي لنا القيام به فحسب بل والترحيب بالجهد الحالي ويصبح الأمر أكثر إيلاماً عندما نمعن في العالم العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص إلى التأمل في واقعنا، ففي الأردن وخلال أربعة عقود وجدنا أنفسنا مضطرين في ثلاث أزمات إلى إيواء موجات كبيرة من المهاجرين المعدمين الحائرين ممن أجبروا على ترك ديارهم وأوطانهم وبيوتهم.

إننا ندرك تماماً أن التسوية عن طريق المفاوضات لا تمثل بطبيعة الأمور ذروة العدالة، ومع ذلك ومن خلال معالجتنا الأردنية التقليدية التي تتميز بالمنطق والاعتدال وعلى مدى ما لدينا من رؤى مستقبلية فقد جعلنا من الوفاق والتوازن حجر الأساس لمنهجنا السياسي وذلك منذ العام ١٩٦٧ وعلى تعبير جلالة الملك الحسين «إن السلام ضروري لنا من أجل أن نعيش حياة طبيعية. . . لقد جعلنا من السلام رمزاً لحياة أفضل للأجيال القادمة. . . لقد أصبح السلام هدفاً قومياً».

ولهذا السبب فإن لصيغة الأرض مقابل السلام وقعاً حقيقياً ذا مدلولات أعمق مما يحمله أي مبدأ أو شعار آخر فصدى طبول الحرب يتردد في قلب المنطقة ووجدانها، ألم يحن الوقت إذاً ونحن نقف على أبواب القرن الحادي والعشرين كي يخيم السلام على ربوعها.

إن الأردن يدخل هذه العملية من موقع الاقتدار المعنوي ومن منطلق ثقته التامة بأن في وسع العقلاء الوصول إلى حلول مغقولة وبأن العدل لا بد أن يسود بالنتيجة وبأن الصلح هو حقاً سيد الأحكام وأن منطق السلام يفرض تسوية الخلافات لا النزوع إلى الحرب، وخلاف ذلك فإننا قد نصبح في الحقيقة أصحاب بعد واحد مجردين من الجوهر والروح تدفعنا الغرائز البدائية لشريعة الغاب التي تقودنا بدورها إلى الهلاك.

علينا أن ننبذ حالة الخوف وأن نبتعد عن شبحه وندرك أن الدول شأنها شأن أبناء البشر يمكن أن تقدم على الانتحار نتيجة خوفها من الحياة إن المزيد من الأرض لا يعني مزيداً من الأمن فالاحتلال يتعارض مع كل مبدأ قانوني والشكل الذي أخذه الاحتلال في الأراضي العربية يتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وعليه فإننا نقول إن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات يخالفان أحكام القانون الدولي مخالفة صريحة.

إن العدالة التي يسعى الأردن إلى تحقيقها تتطلب اللجوء إلى القانون، القانون الذي ينظم تصرفات البشر ويمنحهم الحرية كي يعيشوا أحراراً في عالم مستقر منظم يقوم على المؤسسات ويمكن أن يكفل عملية توزيع الأعمال والموارد وبذلك أيضاً يمكن أن تؤمن القدرة على البقاء والاستمرار في ظل من الحرية والأمن، إن تكنولوجيا الحرب قد تجاوزت إمكاناتنا لتقدير ما تحمله في ثناياها من أخطار ودمار، وإلا كيف لنا أن نفسر مواصلتنا التفكير في أمننا بلغة القذائف الصاروخية والأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية لا بد لمهمتنا أن تتجاوز القضايا التي تتعلق بمجرد البقاء فتتجه نحو البحث عن مستقبل جديد.

لهذا السبب بالذات ناشد جلالة الملك الحسين من خلال خطابه أمام المؤتمر الوطني بتاريخ الثاني عشر من تشرين الأول من عام ١٩٩١، ناشد

المجتمع الدولي طالباً مساعدته ودعمه لعملية السلام حيث قال. . إن قضيتنا ليست بيننا وبين اسرائيل فقط، بل بين العالم واسرائيل أيضاً إنها بين سيادة القانون الدولي وبين التمرد عليه، فالعالم كله لا يوافق على ما تقوله القيادة الاسرائيلية لأنه مخالف للشرعية الدولية بل إن نسبة متزايدة من الشعب الاسرائيلي تقترب من الموقف العالمي. . وبعد أن أشار جلالته للتوجه العالمي نحو متطلبات السلام قال. . إن العرب وبقية شعوب العالم يلتقون في رغباتهم ومصالحهم المتبادلة من أجل الوصول إلى حل سلمي. .

هذه هي القاعدة الأولى للموقف الأردني للبحث عن سلام يؤيده العالم العربي بأكمله بل المجتمع الدولي بأسره والفلسطينيون بصورة خاصة إن لدى الفلسطينيين ولدينا قضية عادلة لا بد من حلها بعدالة وإنصاف.

أما القاعدة الثانية التي انطلقنا منها نحو مشاركتنا في عملية السلام فتقوم على توقعنا بأننا لن نواجه حالة من عدم التناظر والمقاييس المزدوجة.

وتتمثل القاعدة الثالثة في أن قضيتنا وقضية أخواننا الفلسطينيين قضيتان مترابطتان وبحكم أواصر التاريخ والتراث والدين واللغة والديموغرافيا والجغرافيا مثلما هما متشابكتان بالمعاناة الإنسانية والأماني القومية.

فقد قال جلالة الحسين في كلمته المشار إليها آنفاً. . إننا نفضل أن يكون هناك وفد فلسطيني مستقل برغم عدم اعتراضنا على توفير مظلة لاخواننا الفلسطينيين انطلاقاً من إدراكنا أن الأردنيين والفلسطينيين محاصرون وهم الفريقان المتأثران مباشرة وبشكل سلبي من استمرار الأمر الواقع الناجم عن استمرار النزاع العربي - الاسرائيلي.

رابعاً: إن السلام الذي ننشد لا بد أن يتحقق على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والهدف من ذلك هو الوصول إلى سلام حقيقي ولا بد لنا من التأكيد على فهمنا للقرار ٢٤٢ أنه ينبثق عن مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالحرب ومبادلة الأرض بالسلام، فالمداولات التي سبقت اتخاذ القرار والتي ساهم الأردن في وضعها كانت مبنية على هذا الأساس وموقفنا هذا يستند بشكل

حازم على قرارات هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي وبطبيعة الحال فإننا على بينة تامة من أن قيام دولة اسرائيل نفسها إنما جاء نتيجة لقرار الأمم المتحدة الرقم ١٨١ في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني من العام ١٩٤٧، وعلى أساس هذه القرارات وطبقاً للمبادىء العامة للقانون الدولي يطالب الأردن بانسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من كافة الأراضي الأردنية والفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة.

إن الأبعاد الثلاثة للموقف الأردني وهي البعد الأردني والبعد الفلسطيني والبعد الاقليمي تستند جميعها إلى القانون الدولي، فالقرار ٢٤٢ هو وثيقة دولية نافذة تم الاتفاق عليها بالإجماع من قبل المجتمع الدولي وهي بذلك ملزمة لجميع أعضاء الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة والسيادة العربية يجب أن تعود إلى القدس العربية وفي إطار الحديث عن السلام لا بد وأن تمثل القدس بالنسبة لمن يدينون بالأديان التوحيدية الكبيرة الثلاثة جوهر السلام ومعناه فإرادة الله تعالى هي التي شاءت أن تكون لهذه المدينة التاريخية تلك الأهمية الكبيرة لدى أتباع هذه الديانات.

إن المستوطنات غير شرعية فينبغي إزالتها لا توسيعها والإضافة لها، مثلما ينبغي حل قضية اللاجئين الفلسطينيين المشردين بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ويجب أن يسمح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير المصير في وطن أجدادهم ويمثل تحقيق هذه المطالب اختباراً لمصداقية قرارات الأمم المتحدة، ودعوني أتحدث بوضوح. . إن الأردن لم يكن أبداً فلسطين ولن يكون كذلك. إن الانسحاب من لبنان وتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ هو أيضاً مطلب ضروري لتحقيق سلام اقليمي.

خامساً: السلام الذي ننشد نتيجة المفاوضات هو سلام دائم وعادل وشامل، إنه السلام الذي ينبغي أن يركز على عدد من القضايا الاقليمية مثل الحد من التسلح والأمن الاقليمي والمياه والبيئة ومصير اللاجئين والمشردين الفلسطينيين وتحقيق التوازن الاقتصادي بين شعوب المنطقة من خلال برامج تنمية مشتركة، لا بد أن يستهدف السلام تحقيق الأمن للجميع كي يشعروا في أعماق قلوبهم

ونفوسهم بأنهم في منأى عن التهديد والأخطار طالما أن السلام الذي يوفر ذلك يرتكز على العدالة والشرف.

سادساً: ويقوم موقفنا كذلك على ما لدينا من رؤيا تجاه مستقبل أفضل من شأنه أن يضع نهاية لما هو قائم حالياً من مرارة وإحباط وعلى حد تعبير جلالة الملك الحسين من أجل.. ان يمكننا من تحويل هذه المعطيات إلى إيجابيات تنقلنا من حال المزاج المكتئب النابض بحس النكبات إلى حال المزاج المزدهر بالأمل والانفراج ومن حالة المجابهة وما رافقها لما يزيد عن أربعة عقود من معاناة وقلق وآلام وما طبع حياتنا الفردية والجماعية خلالها من مواقف وعواطف ونمط تفكير إلى حال السلام وما يعد به من أمن واستقرار وفرص نماء وازدهار على صعيد الفرد والمجتمع سواء بسواء ومن حالة اللاحرب واللاسلم وما يرافقها من استمرار الواقع وازدياد شروره الأكيدة إلى حال الاطمئنان وراحة البال التي تزدهر فيها مواهب وآمال الشباب..

إننا ننشد سلاماً حقيقياً لا يضطر معه الرجال والنساء والأطفال إلى الاحتماء خوفاً وراء الحصون، إننا نسعى إلى تحقيق سلام مشرف من شأنه تمكين شعوبنا من هدم أسوار الخوف والكراهية مثلما فعل الناس بجدار برلين ونرغب في أن تحيا شعوبنا فجراً ندياً وأن تستمتع بدفء يوم جديد بدلاً من استمرار معاناتها تحت قسوة ظلمة الليل الطويل الذي شاءت الظروف أن يكون هو نصيبها حتى الآن.

إن الأمل يحدونا بأن يقدّر العالم موقفنا ويمنحه الدعم والتأييد وهو الموقف المستند إلى تجربتنا السلمية الليبرالية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإلى تجربة تستحق الدعم في مسيرتها التقليدية المتصلة نحو بناء الديموقراطية والمؤسسات وصولاً للتعددية السياسية.

إن الاختبار الذي نواجه ذو طبيعة محلية وعالمية في آن معاً حيث أن أزمتنا الاقتصادية الراهنة ما زالت تتفاقم، وقد وجدنا أنفسنا مضطرين إلى استيعاب موجة المهجرين الثالثة الناجمة عن أزمة الخليج إن هذا الاختبار في الحقيقة هو تحد للسلام.

إن أملنـا لكبير في أن يتجـه مؤتمر السـلام هذا نحـو إيجاد حـل لكل هـذه المشكلات ذات الأهمية البالغة. حل من شأنه أن يوصلنا ليس فقط إلى انسحاب اسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية بل أيضاً إلى رسم الحدود الاسرائيلية بشكل دائم وأخيراً إلى سلام حقيقي.

لقد أقدمنا على هـذه الخطوة الشجـاعة التي تلزمنـا بانتهـاج أسلوب تفكير خـلاق نأمل معه أن يحمل إلى منـطقتنا الاستقـرار والرخـاء، إن أطراف النـزاع من كلا الجانبين تعاني من كثرة ذكرياتها حول ما مس تراثنا الحضاري من جروح وعلينا أن نحاول بشكل ما تحقيق التغيير المطلوب.

لا يمكننا بعد الآن مـواصلة العيش في شرنقتين متنـاقضتين في إطار رقعتنـا الصغيرة من الأرض ذات الموارد المحدودة وهناك الكثيـر من التزمت العقـائدي الذي يقف حجر عثرة أمام حياة راشدة ومعقولة ولا بد أن نوضـح لأولئك الـذين يواصلون التفكير بلغة المطلق بأن للتاريخ امتداداً زمنياً لا حدود له أما البشر فإنهم ليسوا خالدين وان جراح حضارتنا ليست هي الوحيدة التي تتطلب الشفاء فهنـاك أيضـاً جراح الأرض التي نشـأت عن زحف الجيـوش وعن قـرع طبـول الحـرب فالأرض هي الأخرى بحاجة إلى المعالجة والترميم.

هناك حدود لممارسة القوة ولعل الـوقت قد حـان ليس فقط لمعالجـة الآلام الذهنية والنفسية بل أيضاً لردم الخنادق المحفورة عميقاً في الأرض وهذا بلا ريب يتطلب منا الصبر والمثابرة مثلما يتطلب حكمة أعمق بكثير من مجرد الذكاء.

ولعله من المناسب أيها السيدات والسادة أن أختتم كلمتي بقـوله تعـالى في القـرآن الكريم ﴿ولا يجـرمنكم شنآن قـوم على الا تعدلـوا اعـدلـوا هـو أقـرب للتقوى﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٩ نص كلمة رئيس الوفد الفلسطيني، حيدر عبد الشافي، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣١/ ١٠/ ١٩٩١).

«بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الحشد الكريم إسمحوا لي أن أوجه تحية شكر وتقدير إلى الدولة الإسبانية ملكاً وحكوماً وشعباً لتكرمها باستضافة هذا المؤتمر التاريخي وأن أوجه تحية إكبار وإعزاز لأبناء الشعب الفلسطيني الذين لا زالوا يناضلون من أجل الحرية والاستقلال وسأتحدث باسمهم الآن.

إليكم وإلى قوى الديموقراطية والعالم باللغة الانكليزية.

السيد بيكر

السيد بانكين

سيداتي سادتي . . .

بالنيابة عن الوفد الفلسطيني نجتمع هنا في مدريد دولة ومدينة عريقة في تاريخها لكي ننسج نسيجاً يربطنا بماضينا ويربطنا بمستقبلنا ولنؤكد تكامل الرؤية التي بعثت الحضارة في العالم على أساس نظام يرتكز على الإنسجام في التنوع.

مرة أخرى يقوم المسيحي والمسلم واليهودي بمواجهة تحدي التبشير بحقبة جديدة، تكرس فيها القيم العالمية للديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة والأمن. من مدريد ننطلق في مسعانا وراء السلام نسعى لكي نضع حرمة الحياة

الإنسانية في مركز عالمنا ونعيد توجيه طاقاتنا ومـواردنا من السعي وراء الخـلاف المتبادل إلى السعي وراء الرفاهية والتقدم والسعادة المشتركة.

نحن شعب فلسطين نقف أمامكم بكامل آلامنا وعزتنا وتوقعاتنا فلطالما حملنا بين جوانحنا حنيناً إلى السلام وحلماً في العدالة والحرية. ولطالما مضى الشعب الفلسـطيني دون أن يجد من يلتفت إليـه وفُرض عليـه الصمت والإنكـار وسُلبت هويتنا من أجل أطماع سياسية وشُوِّه كفاحنا العادل ضـد الظلم واختـزل وجودنـا الحالي نتيجة مأساة سابقة لشعب آخر.

وطوال الجزء الأكبر من هذا القـرن وقعنا ضحيـة لخرافـة (أرض بلا شعب) ووُصفنا دونما وازع (بالفلسطينيين الخفيين). وإزاء هـذا التجاهـل المتعمد فقـد رفضنا أن نختفي أو أن نقبل بهوية مشوهة. وانتفاضتنا شهادة على جَلَدنا ومثابرتنا في نضال عادل لاستعادة حقوقنا.

وقد حان الوقت لكي نحكي قصتنا بأنفسنا وأن ندلي بشهادتنا دفاعاً عن حقيقة طالما ظلت مدفونة في وعي وضمير العالم. لا نقف أمامكم كمتسولين بل كحملة مشعل يعرفون أنه في عالمنا اليوم لا يمكن للجهل أبداً أن يكون عذراً. ونحن لا ننشد اعترافاً بالذنب بعد الفعل ولا انتقاماً لمظالم سابقة وإنما عملاً إرادياً يجعل من السلام العادل حقيقة واقعة. ونحن نتحدث سيداتي وسادتي إنطلاقاً من قناعة كاملة بعدالة قضيتنا وصحة تاريخنـا وعمق التزامنـا ففي ذلك تكمن قـوة الشعب الفلسطيني اليوم فقد تسلقنا جدران الخوف والتردد ونود أن نرفع صوتنا بالجسارة والأمانة اللتين يستحقهما تاريخنا وسيرتنا.

لقد دعتنا الدول الراعية للمؤتمر إلى هنا لكي نعرض قضيتنا ولكي نمد يدنا إلى (الآخـر) الذي كـان علينا أن نـواجه معـه واقعـاً خـاصـاً متبـادلاً على أرض فلسطين. ولكن حتى في الدعـوة إلى هذا المؤتمـر للسلام شُـوِّهت سيرتنـا ولم

يعترف بحقيقتنا إلا جزئياً.

إن الشعب الفلسطيني شعب واحد صهرته قرون من التاريخ في فلسطين وتربطه ذاكرة جماعية من الأحزان والأفراح المشتركة ويشترك في وحدة الهدف والرؤية، وأغانينا وأناشيدنا وقصصنا الشعبية وحكايات أطفالنا وروح نكاتنا وتصويرات شِعْرنا وتلك النبرة من الشجن التي تلون حتى أسعد لحظاتنا لا تقل أهمية لدينا عن أواصر الدم التي تربط بين عشائرنا وعائلاتنا.

ومع ذلك فإن الدعوة لمناقشة السلام، السلام الذي نرغب فيه جميعاً ونحتاج إليه، إنما تأتي إلى جزء فقط من شعبنا وتتجاهل وحدتنا الوطنية والتاريخية والعضوية فقد انتزعنا من أشقائنا وشقيقاتنا في المنفى لكي نأتي إلى هنا أمامكم باعتبارنا الفلسطينيين تحت الإحتلال برغم إصرارنا على أن الواحد منا يمثل حقوق ومصالح الكل.

وقد حُرمنا من حق الإعتراف العلني بولائنا لقيادتنا ونظام حكومتنا إلا أن التبعية والولاء لا يمكن فرض رقابة عليهما أو الانتقاص منهما. إن قيادتنا المعترف بها هي أكثر من مجرد القيادة المنتخبة من قبل الشعب الفلسطيني كله. إنها رمز هويتنا الوطنية ووحدتنا. حارس ماضينا وحامي حاضرنا وامل مستقبلنا والتي اختارها شعبنا لكي يعهد إليها بتاريخه والحفاظ على تراثنا الغالي.

وقد حظيت هذه القيادة بالاعتراف الواضح ودون تحفظات من قبل مجتمع الأمم باستثناءات قليلة فقط ممن فضلوا لسنوات عديدة الصورة على الأصل والظل على الجوهر.

وبصرف النظر عن طبيعة اضطهادنا وظروفه سواء بمصادرة الممتلكات أو التشتت في المنفى أو وحشية وقمع الاحتلال فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يمزق إرباً ويظل موحداً كأمة أينما كان أو فرض عليه أن يكون.

والقدس أيها السيدات والسادة تلك المدينة التي لا تمثل فقط روح فلسطين بل مهد الديانات العالمية الثلاث تظل حاضراً ملموساً حتى في غيابها المزعوم عنا على هذا المسرح. واستبعادها الجلي وإن كان مصطنعاً من هذا المؤتمر يعد إنكاراً لحقها في السعي إلى السلام والخلاص فهي أيضاً قد عانت من الحرب والاحتلال. القدس مدينة السلام منعت من مؤتمر للسلام وحرمت من أداء رسالتها. القدس الفلسطينية عاصمة وطننا ودولتنا المستقبلية ومعيار الوجود الفلسطيني ماضياً وحاضراً ومستقبلاً حرمت هي نفسها من أن يكون لها صوت وهوية.

والقدس تتحدى الاستحواذ أو الاسترقاق. ويظل ضم إسرائيل للقدس العربية غير مشروع في نظر المجتمع الدولي وإهانة للسلام الذي تستحقه هذه المدينة.

نأتي إليكم من أرض معذبة ومن شعب يعتز بنفسه وإن كان أسيراً. وقد طلب منا أن نتفاوض مع محتلينا ولكننا تركنا وراءنا أطفال الإنتفاضة وشعبنا تحت الإحتلال وحظر التجول ممن ناشدونا ألا نستسلم أو ننسى.

وبينما نتحدث فإن الآلاف من أشقائنا وشقيقاتنا يرزحون في سجون إسرائيلية ومعسكرات اعتقال وأغلبهم محتجزون من دون أدلة أو إتهام أو محاكمة والكثيرون منهم تساء معاملتهم بقسوة ويُعذبون أثناء الإستجواب وذنبهم الوحيد أنهم سعوا إلى الحرية أو تجرأوا على تحدي الإحتلال.

إننا نتحدث باسمهم ونقول... أطلقوا سراحهم.

وبينما نتحدث فإن عشرات الآلاف ممن جرحوا أو أصيبوا بالعجز الدائم يعانون من الألم فلندع السلام يداوي جروحهم. وبينما نتحدث فإن أعين الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والمبعدين والنازحين منذ ١٩٦٧ تطاردنا. فالمنفى

مصير قاس فليعودوا إلى ديارهم فمن حقهم أن يعودوا. وبينما نتحدث فإن صمت المنازل المدمرة يتردد صداه عبر الجدران وفي أذهاننا ويتعين أن نعيد بناء ديارنا في دولتنا الحرة.

وماذا نقول لأحباء ممن قتلوا برصاصات الجيش... وبماذا نجيب على الأسئلة وعلى الخوف القابع في أعين أطفالنا؟ فمن بين كل ثلاثة أطفال فلسطينيين تحت الإحتلال قُتِل واحد أو جُرح أو اعتقل خلال السنوات الأربع الماضية. كيف نشرح لأطفالنا حرمانهم من التعليم وكثيراً ما يغلق الجيش مدارسنا... أو السبب في تعرض حياتهم للخطر إذا رفعوا علماً في أرض يقتل فيها الأطفال ويسجنون... وأي قداس يمكن أن نرتله للأشجار التي اقتلعتها جرافات الجيش... والأهم من ذلك كله كيف نشرح لمن صودرت أراضيهم أو سُرقت مياههم النقية؟ رسالة السلام، أزيلوا الأسلاك الشائكة أعيدوا الأرض ومياهها المانحة للحياة.

المستوطنات يجب أن تتوقف الآن. فالسلام لا يمكن إحلاله بينما الأرض الفلسطينية تُصادَر بطرق لا حصر لها وبينما يتقرر وضع الأراضي المحتلة كل يوم بواسطة الجرافات الإسرائيلية والأسلاك الشائكة. هذا ببساطة ليس وضعاً إنه واقع مفروض والأرض مقابل السلام تصبح أضحوكة عندما تكون الأرض للمستوطنات غير الشرعية سياسة إسرائيلية وممارسة رسمية. المستوطنات يجب أن تتوقف الآن.

نود باسم الشعب الفلسطيني أن نتحدث مباشرة إلى الشعب الإسرائيلي الذي طالما تبادلنا معه الألم... دعونا نشترك في الأمل. إننا مستعدون للحياة جنباً إلى جنب على الأرض وعلى وعد بالمستقبل. غير أن المشاركة تتطلب شريكين مستعدين للمشاركة كطرفين متساويين. إن التبادلية والمعاملة بالمثل يجب أن

تحلا محل الهيمنة والعداء، من أجل المصالحة الحقيقية والتعايش تحت الشرعية الدولية. إن أمنكم وأمننا يعتمد كل منهما على الآخر ويتداخلان كتداخل مخاوف وكوابيس أطفالنا.

لقد شهدنا بعضاً منكم في أفضل الحالات وفي أسوأ الحالات لأن المحتل لا يستطيع أن يخفي أسراراً عمن يحتلهم ونحن شهود على الخسارة التي جاء بها الإحتلال منكم وخسارتكم. لقد شهدنا ألمكم إزاء تحويل أبنائكم وبناتكم إلى أدوات لاحتلال عنيف أعمى. . . ونحن واثقون إنكم لم تتصوروا في أي وقت مثل هذا الدور لأبنائكم الذي اعتقدتم أنهم سيصوغون مستقبلكم. لقد رأيناكم تنظرون بأعمق الأسف إلى الخلف إلى مأساة ماضيكم وتنظرون في ذعر إلى تشويه الضحية الذي يتحول إلى ظالم. لم يكن هذا هو ما رعيتم من أجله آمالكم وأحلامكم وذريتكم.

هذا هو السبب الذي من أجله رددنا بتقدير بالغ على أولئك الذين جاؤوا ليمنحوا العزاء للمعذبين منا ويعطوا الدعم لأولئك الذين كانت منازلهم تهدم ولتقديم التشجيع والمشورة لأولئك المحتجزين وراء الأسلاك الشائكة والقضبان الحديدية. ولقد سرنا معاً واختنقنا غالباً بالغاز المسيل للدموع الذي لا يعرف التمييز وبكينا من الألم بينما نزلت الهراوات على الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. فالألم لا يعرف الحدود الوطنية وليس بوسع أحد أن يدعي احتكار المعاناة.

لقد شكلنا مرة سلسلة بشرية حول القدس فتشابكت أيدينا لندعو إلى السلام. دعونا اليوم نشكل سلسلة معنوية حول مدريد ونواصل الجهد النبيل من أجل السلام ووعد الحرية من أجل أبنائنا وبناتنا. إكسروا حدود عدم الثقة والمخاوف المفتعلة. دعونا نتطلع إلى المستقبل بسمو وأمل.

ولأشقائنا وشقيقاتنا العرب الذين يمثل معظمهم هذه المناسبة التاريخية فإننا نعبر عن إخلاصنا وامتناننا لتأييدهم وتضامنهم المستمر مدى الحياة. إننا هنا نسعى معاً إلى سلام عادل ودائم يكون حجر الزاوية فيه الحرية لفلسطين والعدالة للفلسطينيين وإنهاء احتلال كل الأراضي الفلسطينية والعربية. وعندئذٍ فقط نستطيع بحق الإستمتاع معاً بثمار السلام والرفاهية والأمن والكرامة الإنسانية والحرية.

ونتوجه بالحديث بصفة خاصة إلى زملائنا الأردنيين في وفدنا المشترك. إن بين شعبينا علاقة خاصة جداً تاريخية وجغرافية. وسنسعى معاً إلى تحقيق السلام. وسنواصل السعي من أجل سيادتنا بينما نتقدم بحرية وطواعية لإعداد أسس إتحاد كونفدرالي بين دولتي فلسطين والأردن وهو ما يمكن أن يكون حجر زاوية لأمننا ورفاهيتنا.

ولمجموعة الأمم على كوكبنا الهش ولأمم افريقيا وآسيا وللعالم الإسلامي وعلى وجه الخصوص لأوروبا التي نلتقي اليوم على شواطئها الجنوبية الجارة... فإننا من قلب نضالنا الجماعي نحييكم ونشكر تأييدكم واعترافكم. لقد اعترفتم بحقوقنا وحكومتنا وأعطيتمونا دعماً حقيقياً وحماية. لقد اخترقتم ضباب العنصرية الذي يعمل على التشويه وخلق الأنماط والتجاهل وأقدمتم على رؤية ما لا يُرى وسماع صوت من فرض عليهم الصمت. إن الفلسطينيين تحت الإحتلال وفي المنفى أصبحوا أمراً واقعاً في عيونكم وقد أكدتم بشجاعة وتصميم صدق روايتنا. لقد تبنيتم قضيتنا وقد وضعناكم في قلوبنا. ونحن نشكركم على اهتمامكم وعلى جرأتكم على معرفة الحقيقة... الحقيقة التي يجب أن تحررنا جميعاً.

وللراعيين والمشتركين في هذه المناسبة ذات الجلال والتحدي فإننا نتعهد بالإلتزام بمبدأ العدالة والسلام والمصالحة على أساس الشرعية والمعايير الموحدة. سنثابر (في سعينا إلى السلام) على أن نضع أمامكم جوهر وتصميم

شعبنا الذي غالباً ما تعرض للإضطهاد إلا أنه لم يهزم قط. وسنواصل السعي من أجل حق شعبنا في تقرير المصير ومن أجل فرحة الحرية ودفء الشمس كأمة بين أنداد.

هذه هي لحظة الصدق ويجب أن تكون لديكم الشجاعة للإعتراف بها والإرادة لتنفيذها لأنه لم يعد ممكناً إخفاء حقيقتنا في غياهب الغفلة والإهمال، إن شعب فلسطين ينظر إليكم بنظرة مباشرة تسعى إلى ملامسة قلوبكم لأنكم أقدمتم على إثارة آمال لا سبيل إلى التخلي عنها. ليس بوسعكم أن تخذلونا لأننا حققنا القيم التي تعتنقونها وبقينا على إخلاصنا لقضيتنا.

إننا نحن الشعب الفلسطيني قد قمنا بالقفزة المبدعة في المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني ١٩٨٨ الذي أطلقت أثناءه منظمة التحرير الفلسطينية مبادرتها السلمية القائمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وأعلنت الإستقلال الفلسطيني على أساس قرار الأمم المتحدة ١٨١ الذي نص على قيام دولتين عام ١٩٤٨.. إسرائيل وفلسطين. وفي كانون الأول ١٩٨٨ أدى خطاب تاريخي أمام الأمم المتحدة في جنيف مباشرة إلى بدء حوار فلسطيني ـ أميركي. ومنذ ذلك الحين رد شعبنا إيجابياً على كل مبادرة سلمية جادة وفعل كل ما بوسعه لضمان نجاح هذه العملية. وعلى الجانب الآخر فإن إسرائيل وضعت عقبات وحواجز كثيرة في طريق السلام لإبطال فعالية العملية، ونشاطها الاستيطاني غير المشروع والمحموم هو أوضح دليل على رفضها حيث أقيمت آخر مستوطنة منذ يومين فقط.

إن هذه القرارات التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني حوّلت مسار التاريخ من الصراع والمواجهة التي لا سبيل لتفاديها إلى السلام والإعتراف المتبادل. لقد صغنا شكل مستقبل شعبنا بأيدينا وفي عمل من أعمال الإرادة الخالصة. لقد صاغ

برلماننا رسالة من شعب يتمتع بالشجاعة ليقول (نعم) لتحدي التاريخ مثلما أعطى الإشارة (في قراراته في الشهر الماضي في الجزائر وفي اجتماع المجلس المركزي في تونس هذا الشهر) للإنطلاق إلى هذا المؤتمر، لا يمكن جعلنا نتحمل عبء (لا) التي يقولها أناس آخرون. يجب أن ننال المعاملة بالمثل، يجب أن ننال السلام.

أيها السيدات والسادة لا يوجد في الشرق الأوسط شعب زائد عن الحاجة خارج الزمان والمكان بل هناك دولة يفتقدها الزمان والمكان بشدة.. دولة فلسطين، ولا بد من أن تولد على أرض فلسطين لإصلاح الظلم المتمثل في تدمير واقعنا التاريخي ولتحرير شعب فلسطين من أغلال الإضطهاد. إن وطننا القومي لم يفقد قط وجوده في عقولنا وقلوبنا ولكن يجب أن يوجد كدولة على كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ على أن تكون القدس عاصمة لها في سياق الوضع الخاص لتلك المدينة وطبيعتها غير الآحادية.

إن هذه الدولة (وهي في حالة نشوء) قد كانت موضعاً للترقب لزمن أطول مما ينبغي، ويجب أن تتحقق اليوم وليس غداً. ولكننا مستعدون لقبول اقتراح المرحلة الإنتقالية شريطة ألا تتحول الترتيبات المؤقتة إلى وضع دائم. ويجب أن يتم ضغط الإطار الزمني كي يستجيب للحاجة العاجلة للفلسطينيين تحت الإحتلال في التخلص من القمع والفوز بالاعتراف بإرادتهم الحقيقية. وخلال هذه المرحلة فإن هناك حاجة عاجلة جداً لحماية دولية لشعبنا والتطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة شرط ضروري، ويجب ألا تفتت المراحل على النتيجة بل أنها تتطلب قوة دافعة داخلية وحافزاً كي تؤدي تباعاً إلى السيادة.

إن المفاوضات الثنائية بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية وحل الإرادة الإسرائيلية ونقل السلطة إلى الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمضي قدماً تحت

القسر أو التهديد في ظل الاختلال الحالي في القوة. يجب أن تظهر إسرائيل استعدادها للتفاوض بنية صادقة عن طريق الوقف الفوري لكل أنشطة الإستيطان ومصادرة الأراضي في الوقت الذي تنفذ فيه إجراءات هادفة لبناء الثقة. ودون تحقيق تقدم حقيقي وتغييرات بناءة ملموسة واتفاقيات عادلة أثناء المحادثات الثنائية فإن المفاوضات المتعددة الأطراف لن تكون ذات معنى، إن الاستقرار والأمن والتنمية الاقليمية هي النتيجة المنطقية لحل عادل ومنصف للقضية الفلسطينية التي لا تزال مفتاح تسوية الصراعات، الهموم الأوسع نطاقاً.

وفي مواجهتها للإرادات بين شرعية الشعب وعدم شرعية الإحتلال فإن رسالة الإنتفاضة متسقة. . تجسيد الدولة الفلسطينية وبناء مؤسساتها وبنيتها الأساسية، إننا نسعى إلى الاعتراف بهذا النبض الخلاق الذي يرعى في طياته الدولة الناشئة المنتظرة. لقد دفعنا ثمنا باهظاً لجرأتنا على تجسيد أصالتنا وممارسة الديموقراطية الشعبية برغم قسوة الاحتلال، إن حضورنا إلى هنا كان نابعاً من الإرادة وهي نفس الإرادة التي أكدت نفسها في جوهر الانتفاضة كصرخة من أجل الحرية وعمل من أعمال المقاومة المدنية والمشاركة الشعبية. . . الانتفاضة هي حركتنا نحو بناء الأمة والتحول الاجتماعي، إننا هنا اليوم بتأييد من شعبنا الذي منح نفسه حق الأمل وتأييد السلام، يجب أن نسلم أيضاً بأن البعض في شعبنا تنتابهم شكوك قوية في هذه العملية. وقد أقمنا داخل هياكلنا الديموقراطية والاجتماعية والسياسية احتراماً للتعددية والتنوع وسوف نبقي حق المعارضة في الاختلاف في إطار الإحترام المتبادل والوحدة الوطنية.

إن العملية التي بدأت هنا يجب أن تقودنا إلى النور في نهاية النفق وهذا النور هو الذي يعد بفلسطين الجديدة. . فلسطين حرة وديموقراطية وتحترم حقوق الإنسان. . .

أيها السيدات والسادة. . إن تقرير المصير لا يمكن أن يمنح أو يمنع لمجرد هوى المصلحة الشخصية السياسية للآخرين حيث أنه مكفول في كل المواثيق الدولية والقانون الإنساني. إننا نطالب بهذا الحق ونؤكده هنا بحزم أمامكم وأمام أعين باقي العالم لأنه حق مقدس لا ينتهك سوف نسعى إليه سعياً دؤوباً ونمارسه بتفان وثقة في النفس وعزة نفس.

فلننهِ هذا التجاوز الفلسطيني ـ الإسرائيلي المميت في هذا الوضع غير الطبيعي للاحتلال الذي أزهق بالفعل الكثير من الأرواح، ليس هناك حلم بالتوسع أو المجد يبرر أزهاق حياة إنسان واحد. حررونا لنصبح جيراناً متساوين على أرضنا المقدسة.

إلى شعبنا في المنفى وتحت الإحتلال الذي أرسلنا إلى هذه المهمة ونحن نحمل ثقته وحبه وتطلعاته نقول إن العبء ثقيل والمهمة ضخمة ولكننا سنكون صادقين. وقد قال شاعرنا الوطني العظيم محمود درويش «وطني ليس حقيبة وأنا لست مسافر». إلى المنفيين والمحتلين نقول. . سوف تعودون وسوف تبقون وسوف نسود لأن قضيتنا عادلة، سنرتدي ثيابنا المطرزة وكوفياتنا وعلى مرأى من العالم نحتفل سوياً بيوم التحرير.

إن مخيمات اللاجئين ليست وطناً لائقاً بشعب ترعرع على أرض فلسطين في دفء الشمس والحرية. إن وابل القنابل الإسرائيلية التي تنهمر بشكل شبه يومي على سكاننا المدنيين العزل في مخيمات اللاجئين في لبنان ليس بديلاً عن مطر الوطن الشافي. ومع ذلك فالإرادة الدولية قد ضمنت عودته في قرار الأمم المتحدة ١٩٤ . . وهي حقيقة تلقى تجاهلاً وغير منفذة عمداً.

وبالمثل فإن كل القرارات الخاصة بالمسألة الفلسطينية بدءاً من القرار ١٨١ ومروراً بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وانتهاءً بقرار مجلس الأمن ٦٨١ أحيلت حتى الآن

إلى المناقشات العامة بدلاً من التنفيذ الفعلي . . . وإذا كان للشرعية الدولية وحكم القانون أن يسودا ويحكما العلاقات بين الدول فإنـه يجب احترامهمـا وتنفيذهمـا دون تحيز. ونحن الفلسطينيين لا نطالب بأقل من العدالة.

إلى الفلسطينيين في كل مكان. . اليوم نحمل في أيدينا هبة حبكم وآلامكم وهي هبة ثمينة سوف نضعها بـرفق هنا أمـام أعين العالم ونقـول هناك حق يجب الاعتراف به. . حق تقرير المصير وإقامة دولة. . . إن القـدس قلب وطننا ومهـد روحنا تتألق عبر حواجز الإحتلال والخـداع. إن الانتهاك المتعمـد لقدسيتهـا هو أيضاً من أعمال العنف ضد الذاكرة الإنسانية والثقافية والروحية والجماعية وعدوان على رموز التسامح والشهامة واحترام الأصالة الثقافية والدينية. . .

وفي مدريد لنشعل شمعة السلام وليزهر غصن الزيتون، فلنحتفل بـالعدالـة ونبتهـج بالحقيقـة لأن هيبة اللحـظة وعد للمستقبـل الـذي يجب أن نعمـل على صلاحه، سيكـون الفلسطينيـون أحراراً وستـرتفع هـاماتهم بين الأمم بكـل العزة والمجد اللذين هما حق لكل الشعوب. واليوم فإن شعبنـا تحت الاحتلال يـرفع غصن الـزيتون من أجـل السلام. وكمـا قال الـرئيس عرفـات عام ١٩٧٤ أمـام الجمعية العامة للأمم المتحدة «لا تدعـوا غصن الزيتـون يسقط من يدي». فـلا تدعوا غصن الزيتون يسقط من أيدي الشعب الفلسطيني».

١٠ نص كلمة وزير خارجية لبنان، فارس بويز، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣١/١٠/١٩٩١).

يسعدني، باسم فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي، وباسم الحكومة اللبنانية، أن أتوجه بشكري العميق، إلى اسبانيا: ملكاً وحكومةً وشعباً، لاستضافتها هذا المؤتمر، على أرضها العريقة.

أود أيضاً، أن أشكر كافة السلطات والإدارات الاسبانية، للتنظيم الدقيق، والترتيبات الفاعلة التي اتخذتها، وطبقتها بنجاح، خلال مهلة قصيرة جداً، مستجيبة لإجماع كافة المعنيين على عقد هذا المؤتمر في هذه العاصمة الجميلة مدريد. إن هذا الإجماع والترحيب، يدلان على ثقة العالم وثقتنا، بهذا البلد العظيم، موطن حضارة ثرية، نرى معالمها الباهرة في كل أرجاء هذه البلاد.

إن هذا الاجتماع، يجسد رغبة الجميع، بأن تكون اسبانيا، ملتقى آمال شعوب العالم المؤمنة، بأن السيطرة على الغرائز وتحكيم الحق والعقل والعدل، والسعي إلى السلام، هي أرفع وأرقى مستويات الحضارة.

إن هذا المؤتمر، الذي ينعقد تحت عنوان السلام، يتصف ولا شك بأهمية بالغة وقد يكون، ربما، الأهم منذ الحرب العالمية الثانية.

فالسلام مطمح البشرية جمعاء، والغاية التي تصبو إليها الشعوب على اختلافها، والهدف الذي تعمل من أجله الأديان والفلسفات والأيديولوجيات. إننا، على قدر إدراكنا لأهمية هذا المؤتمر، نشعر بواجب الإعراب عن تقديرنا العميق للجهود الجبارة والمساعي الدولية التي بذلتها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لتحقيق هذا المؤتمر، كما نقدر للدول والأطراف التي دعت انعقاده وتسهم في إنجاحه، جهودها المخلصة.

أود أيضاً، أن أنوه بجهود الرئيسين جورج بوش وميخائيل غورباتشوف، للمساعي التي بذلاها لعقد هذا المؤتمر، باذلين الكثير من الوقت على الرغم من تعدد مشكلات العالم الأخرى، كما أود أن أخص بالذكر الوزير بوريس بانكين الذي واكب ودعم الجهود الآيلة إلى عقد هذا المؤتمر، والوزير جيمس بيكر الذي كرس طاقاته وقدراته المميزة لتحقيق هذا الإنجاز الكبير مظهراً براعة وإصراراً نادرين.

أود أن أشكر السيد رئيس الوزراء فيليبي غونزاليس على كلمته القيمة والمجموعة الأوروبية على حضورها معنا والمواقف الرصينة التي عبر عنها رئيسها الحالي الوزير فان دان بروك.

إن لبنان الذي آمن برسالة السلام والتعايش والتسامح ومارس الانفتاح والتفهم واحتضن تبادل الأفكار والمعارف، يرحب اليوم بهذه الفرصة التاريخية لإحلال السلام في منطقة انبعثت منها الأديان والشرائع والحضارات وانطلق منها الفكر ومنها ولدت الفلسفات. شهدت للفراعنة وإبراهيم والمسيح ومحمد فالأنبياء والرسل والرفاق، فكانت الأهرام والمعابد والهياكل والكنائس والمساجد. وكانت القدس وبيت لحم ومكة والنجف. أرض تفاعل الحضارات السومرية والفينيقية والفرعونية والبابلية والاغريقية والبيزنطية والعثمانية والعربية، حيث امتزجت خطوط الهياكل وأعمدة المساجد ونقوش الكنائس. إنها أرض الدنيا وتاريخها وضميرها.

كل إنسان، أينما كان في العالم، له فيها جزء من هويته، إنها تراث الإنسانية، ولسنا نحن إلا حراس معابدها، وحماة ارثها، ومنها أتى مجدنا، وعليه نحن على مر الأجيال مؤتمنون.

ويعتز لبنان بهويته العربية التي تجمعه بدول يشترك معها في التاريخ واللغة والثقافة والمصير.

أيها السادة أتيناكم اليوم من وطن صغير بمساحته، متواضع بعدد سكانه، غير مميز بموارده الطبيعية، إلا أنه كبير بطموح أبنائه، غني بحضارته، عظيم بما أعطاه

للعالم من أبجدية وعلم وثقافة ومعرفة.

أتيناكم اليوم من وطن كان وما يزال منارة للعلم في كل محيطه، من مدرسة بيروت الرومانية للحقوق ومن جستنيانـوس وبابينيانوس حتى جـامعاتنـا وشعرائنـا ورجالات الفكر والعلم في بلادنا.

أتينـاكم اليوم من وطن انتشـر أبناؤه عبـر البحار والصحـاري نحـو القـارات الخمس وسائر الأوطان، فاندمجوا مع أمثالهم من البشر وتآخوا وبنوا وازدهـروا، أتيناكم من وطن صوبت على أرضـه المطامـع وتصارعت العقـائد والسيـاسات، وتصادمت الحضارات والثقافات والفلسفات، حتى قيل أنه زال وانتهى.

مزقته الحروب، حروب الآخرين على أرضه، وبقي ينزف ست عشرة سنة، حتى قيل إنه مات. وكثر الناعون وفاته، ونشأ مفهوم اللبننة وعني به اختصار الدول وتمزق الشعوب.

ها هو لبنان هذا كطائر الفينيق ينبعث متحـرراً من رماده، واقفـاً من كبوتـه، مكذباً من راهن على غيابه، ومن اعتقـد بزوالـه ومن لعب ورقة إلغـائه، هـا هو اليوم، ورغم بلاغة الجرح، وقساوة التجربة. عائد إلى الأسرة الدولية، مثبتـاً أنه أقوى من أن يلغى، وأعمق من أن يمحى، وأعرق من أن ينسى، وأعـظم من أن يفنى، وأثبت من أن يكون وطناً مؤقتاً أو عابراً.

إنه هنا، وعلى أسوار إرادة أبنائه تتكسر الأمواج.

إنه هنا خلافاً لكل التوقعات والحسابات والتحاليـل المتشائمـة كأنـه لوحـده يعرف أن قدره أن يعيش ورسالته أن يستمر. وإذا أتت الحرب اللبنانية بـرسالـة، فهي أن ميزة التركيبة اللبنانية لن تزول، لأنها مبنية على حتمية العيش المشترك.

أيها السـادة، سمعتم الكثير عن لبنان، ولا شك أنكم تعلمون أن هـذا البلد الصغير، مارس وعايش التجربة الإنسانية الكبرى، التي يصبـو المجتمع الـدولي الآن إلى الدخول في حقبتها.

تعرفون أن لبنان، يضم كل الأديان السماوية بكل تفرعاتها وطوائفهـا، وكان

الفرصة الأمثل لالتقاء وتفاعل كل الأفكار والمذاهب السياسية والفلسفية والاجتماعية.

وكان جو الديموقراطية، والحرية الفردية والاجتماعية، هو الضمان الحقيقي لممارسة ومعايشة واختبار كل تلك التجارب. فنحن في لبنان مؤهلون لإغناء فكرة النظام العالمي الجديد وترسيخ أسسه، نقول ذلك بعد تجربتنا المريرة التي أثبتت حتمية التعايش، بين الأفكار والمذاهب والديانات.

إن تجربتنا هذه، قد تغني مفهوم النظام العالمي المرتقب، وبالرغم من أن معالمه لم تتضح كلياً، إلا أن أسسه وقواعده ستتركز من دون شك على الحقائق الثابتة للمجتمعات وعلى ضرورة التعايش معها.

بعد أن دفعنا ثمن الصراعات الدولية، والاقليمية التي انعكست على أرضنا بدأنا مسيرة السلام الداخلي، حيث استطعنا تحقيق إنجازات مهمة وأساسية فاجأت الجميع فكانت التحدث والحلم في آن معاً.

بدأنا بتشكيل حكومة وفاق وطني فتولت إقرار وتطبيق وثيقة الطائف، وبادرنا إلى القيام بالإصلاحات الدستورية التي أوجدت مشاركة سياسية أشمل وأوسع، بين كافة مكونات التركيبة اللبنانية، فتولت الدولة حل الميليشيات وجمع أسلحتها، وأسقطت الحواجز المصطنعة بين المناطق والطوائف والأحزاب، فعاد اللبنانيون للاندماج معاً تعبيراً عن رفضهم للفرقة المصطنعة.

وباشرت الدولة بإعادة بناء المؤسسات الإدارية والأمنية والوطنية، فتحققت وحدة الجيش اللبناني وأخذ ينتشر باسطاً سلطة الدولة اللبنانية على معظم أراضيها، ممهداً لتثبيت سيادة دولته على أراضيها.

كل ذلك قد تم خلال فترة زمنية قصيرة جداً، بإمكانات متواضعة، لم يعوض عنها إلا دعم بعض الأشقاء والأصدقاء فكان أن أثبت لبنان، مرة أخرى، قدرته على تجاوز محنه ومفاجآت العالم.

فحين يتعلق الأمر بالمصير تهون على الشعوب المعجزات.

لقد أنجزت الدولة اللبنانية، كل ما تستطيع إنجازه على الصعيد الداخلي وأسقطت ذرائع عديدة كانت مبنية على عجزها عن التوحد وعن اتخاذ القرار الوطني. . لكن هذه المسيرة العظيمة لن تؤتي ثمارها الكاملة ما دامت هناك مشكلات عالقة تتعدى الوضع الداخلي إلى المعطيات الاقليمية والدولية.

أيها السادة، أثبتت الأحداث أن لبنان كل لا يتجزأ بجنوبه وشماله وبقاعه وبيروته وجبله، فأي غياب لمنطقة من مناطقه هو غياب لعضو أساسي من جسمه يجعله ينزف دوماً ويتخبط وينشر غضبه نحو كافة أنحاء العالم والدنيا. فتحول الغضب هذا في كثير من الأحيان لمقاومة الاحتلال، فتكاثرت أعمال العنف، وكان من ضحاياها لبنانيون وغير لبنانيين، لكن هذا العنف ما كان إلا تعبيراً، ولو موجعاً في بعض الأحيان، عن إصرار حماسي لإحقاق الحق.

أثبتت الأحداث أن جنوب لبنان بالذات فتيل يهدد بتفجير الوضع برمته ناشراً غضب أبنائه، وطالما هو يرزح تحت نير الاحتلال، وطالما إن قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية الكفيلة بحل مشكلته متجاهلة لا تحترم.

هذا الاحتلال، وما رافقه من أحداث وتطورات كلفت لبنان غالياً، إلا أنه أيضاً كلف العالم أجمع، فما من دولة إلا ودفعت بشكل من الأشكال ضريبة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب.

أيها السادة، كان لبنان وما يزال بلداً محباً للسلام، شارك في تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وترأس إحدى دورات جمعيتها العامة، وأسهم في تأسيس وانطلاق غير منظمة دولية أخرى، ولا سيما محكمة العدل الدولية، التي اشترك في عضويتها، كما شارك في وضع شرعة حقوق الإنسان.

لبنان بلد متمسك بالشرعية الدولية وبالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة وما إليها من أحكام القانون الدولي.

لبنان بلد يدعو لقيام نظام دولي جديد، تسوده مبادىء القانون ورفض العدوان وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

إن لبنان يعلق أهمية أساسية على تنفيذ القرار ٤٢٥، إذ أن اتفاقية الهدنة لعام

١٩٤٩ ما زالت تحكم الوضع بينه وبين اسرائيل، وقد نصت المادة الثامنة منها على أن يبقى هذا الاتفاق موضع التنفيذ حتى يتوصل الطرفان إلى حل سلمي.

لهذه الأسباب جميعها، سعى لبنان وما زال لتطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ١٦/٣/١٩٧٨ والذي يدعو: إلى الاحترام الدقيق لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها، ويدعو اسرائيل الى أن توقف عملياتها العسكرية ضد سلامة أراضي لبنان، وأن تسحب فوراً قواتها من كل الأراضي اللبنانية. وأقام القرار قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان من أجل تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفورية في المنطقة. وعلى الرغم من أن تطبيق القرار ٤٢٥ قد لاقى عقبات حالت دون تنفيذه الفوري والكامل وغير المشروط التزاماً بحرفية نص القرار، وهي عقبات ناتجة عن تمنع اسرائيل المستمر عن تنفيذ القرار ٤٢٥. إن تلك العقبات لا تزيد لبنان إلا إصراراً على تطبيقه الحرفي.

ويرى لبنان في تنفيذ هذا القرار تحدياً وامتحاناً لصدقية المجتمع الدولي، كي يثبت جديته بالتمسك بقراراته وفي إيجاد العناصر الضرورية لتنفيذها في روحيتها وحرفيتها. وفي تنفيذ ذلك القرار برهان ساطع على أن المجتمع الدولي لا يكيل بمكيالين، وإن ما يعبر عن تمسكه بالقانون الدولي وبسيادة الدول المستقلة على أراضيها غير محصور لا بمنطقة دون سواها ولا بحالة دون غيرها في العالم.

ويهمني في هذا المجال، تذكيركم بأن لبنان كان أول الدول العربية على الاطلاق في التنديد بالعدوان الذي وقع على الكويت، ولم يراوغ لبنان لحظة في موقفه خلال أزمة الخليج كلها، وبنى موقفه هذا استناداً إلى مبدأ سيادة الدول واستقلالها، وإن كان صعب عليه أن يطبق القانون الدولي قسراً على دولة عربية شقيقة ولو معتدية.

وتود الحكومة اللبنانية التأكيد أمامكم، على أنها وهي تتمنى لهذا المؤتمر

النجاح الكامل فهي لن تألو جهداً في السعي لتطبيق القرار ٤٢٥ أياً كان مسار هذا المؤتمر، وأياً كانت نتائجه النهائية.

لقد قمنا بتبليغ الدولتين الداعيتين لهذا المؤتمر، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بأن قبولنا الدعوة إليه مبني على هذا الموقف. وأود الإشادة هنا بالدعم الذي لقيناه في موقفنا هذا لدى العديد من الدول الصديقة، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، التي أعلمتنا خطياً بموقفها الثابت من أن التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على حل شامل في المنطقة ولا يرتبط بها، ولو أن حلاً كهذا من شأنه تعزيز السلام والاستقرار في لبنان.

إن القرار ٤٢٥ هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية منفصلة لتنفيذه، لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بموضوع الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ لا سيما القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

وإننا إذ نتمنى لهذه المساعي النجاح السريع والكامل، نؤكد أن لبنان معني بالدرجة الأولى بتحرير أراضيه كاملة. ولبنان الذي لا يقبل عن القرار ٤٢٥ بديلاً، يتوقع أن تسهم مساعي السلام وبوادر النظام الدولي الجديد في إزالة العقبات من أمام تنفيذ هذا القرار، بل أن تحسم نهائياً أشكال التلكؤ في تنفيذه.

وعند تنفيذ هذا القرار سيلتزم لبنان التزاماً أكيداً ضبط الأمن على حدوده الدولية المعترف بها، فلا يفسح المجال لأية خروقات أمنية وينتفي المبرر لأعمال مقاومة الاحتلال.

أما الحدود نفسها، فهي مرعية بالقرار ٤٢٥، المستند إلى اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩، وهي حدود معترف بها دولياً وليست في أي شكل من الأشكال موضوع تفاوض.

أيها السادة، يقع لبنان في منطقة الشرق الأوسط، وقد احتضن أفكارها وعقائدها دياناتها وفلسفاتها كما تأذى من النزاعات التي عصفت بها، وقد يكون اللبنانيون بالتالي أكثر إدراكاً من أي كان، وبلدهم ملتقى الشرق والغرب وعلى حافة البر والبحر، بأن لا سلام حقيقياً في المنطقة إلا السلام الشامل لكل شعوبها

ولكل بقاعها، فلن ينعم شعب من شعوب هـذه المنطقـة بالسـلام وعلى تخومـه براكين مشتعلة وشعوب مظلومة وحقوق منتهكة.

ولبنان العضو المؤسس والفاعل في جـامعة الـدول العربيـة، ملتزم القضيـة العربية، ولا سيما قضية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصيـر وعودتـه إلى أرضه وتحرير الأراضي العربية المحتلة وتحقيق السلام العادل في المنطقة.

ويهم لبنان أن يؤكد على تضامنه مع الموقف العربي الرامي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨، وهما القراران اللذان يشكلان القاعدة الأساسية لعقد هذا المؤتمر بالمعنى المتعارف عليه، أي الأرض مقابل السلام.

إن الاستمـرار في سياسـة الاستيطان لا بـد إلا وأن ينعكس سلباً على كـافة الجهود الآيلة إلى تحقيق السلام في المنطقة.

إن المشكلة الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الأوسط، فحلها حلاً عادلاً وشاملاً من شأنه أن يسمح لهذه المنطقة بأن تنعم بما تستأهـله من استقرار وأمن وطمأنينة، وهذا ينطبق بالذات على وطننا لبنان. وهو الذي تكبد أغلى الأثمان من جراء تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.

وقـد كان لبنـان بالـذات هدفـاً لاجتياحين اسـرائيليين كبيـرين سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٢، وقد خلفا أضراراً هائلة في الأرواح والممتلكات، ويؤسفني تذكيركم بأن الاعتداءات الاسرائيلية على وطني لبنان لم تتوقف بل إنهـا كانت تتـواصل حتى الأمس وربما في هذه اللحظة وأنا أخاطبكم.

إن لبنـان بمساحتـه الصغيرة وهي لا تتجـاوز الـ ١٠٤٥٢ كيلومتـراً مـربعـاً وبتركيبه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبتواضع ثرواته الطبيعية، قـد تمكن وبصعوبة من استضافة المهجرين الفلسطينيين، وذلك بانتظار حل لقضيتهم، إلا أنه لن يتمكن من تأمين مقومات وضرورات العيش الكريم ولا الاحتواء لهؤلاء من دون أن ينعكس ذلك سلباً على وضعه الداخلي ويفجر النزاعات والصراعات حول مستلزمات الحياة على أرضه في ميادينها الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية وحتى السياسية.

لذلك، إن لبنان يحذر من محاولة حل مشكلة الشعب الفلسطيني عبر توطين أبناء هذا الشعب على أرض ضيقة ذات نسبة سكان عالية، وضمن تركيبة دقيقة وحساسة، قد تجعل التصارع على البقاء أمراً خطيراً، كما أنها لا تعيد فلسطين لأهلها، بل قد تؤول إلى فقدان لبنان.

إن مشاريع التوطين تتجاهل انتماء الشعوب وتعلقها بأرضها في هذه المنطقة حيث الأرض هي أصل الهوية، وحيث حب الأوطان من الايمان، وحيث يرتبط الأصل بالأرض.

إن للأرض في معتقد وفلسفة كلا الشعبين اللبناني والفلسطيني أسوة بأخوتهم العرب، ارتباطاً وثيقاً بالهوية والتراث والاصالة والعراقة، وأن أي تنازل عن هذا الأصل سيبقى إلى الأبد في أذهان هذه الشعوب مبرر حقد وإحباط وثورة.

ويزيد الأمر تفاقماً اقتلاع مواطنين من أوطانهم الأصلية ومسقط رأسهم تحت شعارات مختلفة غير واقعية، وفصلهم عن مناخ أرضهم وثقافتهم والتراب الذي زرعوا والمنجزات التي شيدوا حيث ولدوا وترعرعوا، وحملهم على الهجرة من أراض شاسعة واسعة بمئات الألوف، ومن قارات بعيدة كل البعد من أجل توطينهم على أرض ضيقة موضع نزاع وقتال لم يتعرفوا عليها من قبل ولا تربطهم بها أي صلة واقعية، وعنيت دفع المواطنين السوفيات نحو الهجرة واقتلاعهم من مجتمعهم الطبيعي.

أيها السادة، آن الأوان لتدخل منطقة الشرق الأوسط في صلب النظام الدولي الجديد.

آن الأوان لتلمس شعوب هذه المنطقة معنى السلام والعيش الهنيء.

آن الأوان لكي تعود هذه المنطقة إلى أصالتها، حيث تعايشت فيها الأديان والحضارات والثقافات والشعوب بسلام.

آن الأوان، لتفجير طاقات الأفراد والجماعات في سبيل التنمية والازدهار.

آن الأوان لكي تصبح شعوب المنطقة عناصر فاعلة في النظام الدولي، بدل

أن تكون عـالة عليه ومصدر قلق لأعضائه.

آن الأوان لكي تكون هذه المنطقة قاعدة القانون الدولي وليس استثناء له.

آن الأوان لهذه المنطقة أن تعود معبراً للقارات، بدلاً من أن تكون حاجزاً أمام تقاربها.

آن الأوان أن تعود وتحتل شعوب هذه المنطقة ذات العراقة والتراث موقعها التاريخي فيتلمس آفاق البشرية ورسم توجهاتها.

آن الأوان لأن تتحرر شعوب هذه المنطقة من حالـة التعبئة القـاسية الـدائمة التي فرضت عليها، والتي أجهضت نموها الطبيعي وجعلتها تفـرط بقدراتهـا في سبيل الحروب والجيوش.

آن الأوان لكي يرتبط كل شعب من شعوب هذه المنطقة مستـلزمـات نموهـا بدل الانكال على مصادر البقاء الخارجية الظرفية وغير الثابتة.

آن الأوان لأن يعي الجميع أن ميزان القوى ليس إلا ظرفياً، وإنه قابل للتبدل.

آن الأوان لأن تقتنص الفرص التاريخيـة وأن يحل التقـويم الصحيح مكـان التنظير العقيم.

إن أمام شعوب المنطقة ونؤكد ذلك، فرصة تاريخية لن تتكرر دوماً. إن أمامها منـاسبة حقيقية للخروج من التقـوقع قـد تطلبت الكثيـر من الظروف الاستثنـائية والفريدة الملائمة، ومن الجهود الجبارة لا بل من القدر ربما.

لقـد أدى طول النـزاع وحدتـه إلى تطبـع الناس بمنـطق الشقـاق والقتـال، فتقوقعت الشعوب فيه، من هنا أن رهـان أي قائـد على السلام جـدير بـأن يقدر ويثمن ويدعم في مواجهة رفض الرافضين ومزايدات المزايدين.

فإذا أضعنا هذه الفرصة النادرة، وإذا فرطنا بشجاعة من قرر اقتناصهـا وقاوم إغـراءات التطرف السهلة ونـزعات العـدوان والغرائـز لتحملنا مسؤوليـة التاريـخ وستحاسبنا عليها أجيالنا المقبلة.

إن بديل النجاح في التوصل إلى السلام من خلال هذا المؤتمر، هذا البديل يدق أبوابنا جميعنا.

إنه يتجسد في القنـاعة التي ستعم المنـطقة بـأن السلام مستحيـل والانفتاح عقيم.

إنه يتجسد في القناعة التي ستعم المنطقة لأن فشل هذا المسعى التـاريخي سيقفل الباب أمام أي مسعى جديد في المدى المنظور.

إنه يتجسد في القناعة التي ستعم المنطقة بأن التطرف السياسي أو الديني أو الطائفي هو السبيل الوحيد لمقاومة الظلم والاجحاف.

أيها السادة، فلندعم رهان الحكماء والعقلاء، ولنسقط رهان اليأس والحقد والضغينـة. ولبنان الخـارج، من جحيم الحروب المتـداخلة على أرضه والعـائد لسيادته ولعافيته ولدوره التاريخي، لبنان الحريص على إنجاح هذا المؤتمر وعلى إحقاق الحق، يقول لكم بكلمات بسيطة.

لا لتوازن قوى الرعب، نعم لتضافر قوى السلام.
لا للظلم والاخلال، نعم لاقتحام السلام.
أنار الله خطانا وألهمنا رؤياه والسلام عليكم.

١١ نص كلمة وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في افتتاح المؤتمر (مدريد، ٣١/١٠/١٩٩١).

يطيب لي أن أستهل كلمتي في جلسة افتتاح مؤتمر السلام بتوجيه الشكر الجزيل لجلالة الملك خوان كارلوس وللحكومة الاسبانية والشعب الاسباني على استضافة هذا المؤتمر التاريخي وعلى كل ما قدمه من عناية وتسهيلات للوفود المشاركة وأعرب باسم سوريا رئيساً وحكومة وشعباً عن تقديرنا العميق لهذا البلد الصديق الذي نرتبط معه بعلاقات تاريخية وإنسانية وثقافية عميقة الجذور، ما زالت آثارها حية ومشرقة حتى يومنا هذا.

وأتوجه بالشكر لراعيي المؤتمر الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي على ما أبدياه من تصميم لعقد هذا المؤتمر في موعده كما اقترحه الرئيسان جورج بوش وميخائيل غورباتشوف. وفي هذا الصدد أعبّر عن مشاعر التقدير للجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس بوش مدعومة من الرئيس غورباتشوف والتي كان لها أكبر الأثر في إعطاء عملية السلام زخماً وجدية لا سابقة لهما، بحيث لا يمكن اعتبار هذا المؤتمر اجتماعاً احتفالياً كما كان يريده أحد الأطراف المشاركة، بل حدثاً دولياً أثار اهتمام العالم بأسره.

كما لا أنسى الجهود الشخصية المضنية لوزير (الخارجية الأميركية) جيمس بيكر خلال جولاته الثمانية في منطقتنا، وبخاصة محادثاته الهامة والطويلة والصريحة التي أجراها في دمشق. تلك المحادثات التي ساعدت بجديتها وبالمناخ الجدي الذي أحاط بها على جعل انعقاد مؤتمر السلام هذا ممكناً.

ولا بد هنا من تأكيد أن دور أوروبا في عملية السلام هو دور مهم وحيوي، بحكم جوار أوروبا لمنطقتنا والتأثير الأمني المتبادل والمصالح المشتركة بين

المنطقتين. كما إن دور الأمم المتحدة، بصرف النظر عن الصفة التي أعطيت له في هذا المؤتمر، سيبقى دوراً هاماً، ما دام هدف عملية السلام الوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة في إطار الشرعية الدولية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة. وما دامت النتائج التي تتوصل إليها الأطراف سوف تكرس من قبل مجلس الأمن.

إن انعقاد مؤتمر السلام في هذا البلد الجميل اسبانيا، يثير في النفوس مزيجاً لا حصر له من الرموز والمعاني والصور، فشعوب العالم أجمع، وليس شعوب منطقتنا فحسب تتقاذفها مشاعر متضاربة إزاء هذا المؤتمر، تتراوح بين النجاح والفشل، بين التفاؤل في تحقيق السلام والتشاؤم من العودة إلى المجابهة والصراع. وليس مبالغة القول ان استمرار الموقف الإسرائيلي المتعنت دون أي مبرر هو الذي يضع العالم على حافة مخاطر لا حدود لها ويحول دون تمتع المنطقة بالسلام.

لقد كان العرب عبر تاريخهم الطويل، دعاة سلام وعدل وتسامح. وتاريخهم القديم والحديث، مليء بالشواهد على ذلك، فاليهود، أكثر من غيرهم يعرفون وخصوصاً، الشرقيون منهم، أنهم عاشوا بين العرب المسلمين في كل المناطق التي جمعتهم عبر التاريخ من دون أن يتعرضوا لأي شكل من أشكال الإضطهاد أو التفرقة الدينية أو العرقية، بل عاشوا دوماً معززين مكرمين وساهموا في مختلف أوجه الحياة ولم يعرفوا أماناً وتسامحاً ومساواة تضاهي الأمان والتسامح والمساواة التي تمتعوا بها في ديار العرب والمسلمين. ومن يقلب صفحات التاريخ اليوم، يدرك الفرق الشاسع بين هذا التسامح العظيم والمساواة التامة في تعامل العرب مع اليهود عبر مئات السنين وبين الظلم والإضطهاد والتفرقة التي لحقت بالعرب الرازحين تحت الإحتلال الإسرائيلي وخصوصاً الفلسطينيين منهم.

ويكفي أن نذكّر إن نفعت الذكرى، إن تشريد ملايين العرب من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين خارج ديارهم ما كان ليحدث لو كان توجه السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ إنسانياً، ولما كانوا حُرموا من حق العودة إليها حتى يومنا هذا.

ولو لم تكن سياسات إسرائيل استعمارية استيطانية، لما حرم الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ من جميع حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها حقهم في تقرير المصير. هذا الحق. الذي ما انفكوا تحت سمع العالم وبصره، يعبّرون عنه في انتفاضتهم السلمية، أطفالاً ونساءً وشيوخاً، طيلة الأربع سنوات الأخيرة.

إن استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره سيدفع هذا الشعب إلى الاعتقاد بأن اللجوء إلى العنف وحده هو السبيل الأكثر جدوى لبلوغ حقه.

إن قائمة الأدلة على الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية طويلة وموثقة، صدرت بإدانتها عشرات القرارات عن الأمم المتحدة وهي ممارسات يدركها الإسرائيليون في قرارة نفوسهم ويعرفها العديد من المؤرخين والصحافيين النزيهين في الغرب وإن كان بعضهم لا يجرؤ على التعبير عنها بكل صراحة ووضوح لأسباب تجهلها للأسف أوساط واسعة من الرأي العام الأوروبي والأميركي.

أول هذه الأسباب، إقدام المتعصبين من اليهود في إسرائيل وخارجها على ملاحقة هؤلاء الكتّاب والصحافيين ومضايقتهم في حياتهم ومستقبلهم، وإتهامهم بمعاداة السامية إذا كانوا مسيحيين. أما إذا كانوا عرباً ومسلمين فإن أسهل شيء هو اتهامهم دونما دليل بالإرهاب والنية في تدمير إسرائيل. ذلك إن تقديم الدليل في عرف هؤلاء المتعصبين يقع على عاتق المتهم، خلافاً لكل عرف وقانون.

وهكذا، يصبح البريء في قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي، متهماً وينقلب المعتدون من الذين اغتصبوا أراضي الآخرين بالقوة، دعاة سلام. أما ضحايا العدوان الذين يطالبون باسترداد أراضيهم المحتلة، وحقوقهم المغتصبة، فيصبحون إرهابيين ودعاة حرب وتدمير.

لم نكن يوماً دعاة حرب وتدمير، فلقد طالبت سوريا دوماً بتحقيق سلام عادل وشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة، وأكدت نيتها الصادقة ورغبتها الجادة في السلام. ففي ذروة حرب تشرين (اكتوبر) قال السيد الرئيس حافظ الأسد لسنا

هواة قتل وتدمير وإنما نحن ندفع عن أنفسنا القتل والتدمير. لسنا معتدين ولم نكن قط معتدين ولكننا كنا وما نزال ندفع عن أنفسنا العدوان. نحن لا نريد الموت لأحد، وإنما ندفع الموت عن شعبنا. إننا نعشق الحرية ونريدها لنا ولغيرنا.

إن السلام واغتصاب أراضي الآخرين لا يجتمعان. ولكي يكون السلام دائماً ومستقراً، يجب أن يكون شاملاً لجميع أطراف الصراع وعلى جميع الجبهات، ولقد أكدت التطورات في منطقتنا صحة هذه الحقيقة، عندما استغلت إسرائيل توقيع سلامها مع مصر في العام ١٩٧٩ لتقدم على ضم القدس في العام ١٩٨٠، والجولان في العام ١٩٨١ وعلى غزو لبنان في العام ١٩٨٢. وكما يبدو في وضوح، فإن إسرائيل انطلقت في هذه السلسلة من الأعمال العدوانية بسرعة فاقت سرعتها في الإنسحاب من سيناء المصرية.

وفي أعقاب كل عدوان تداعى مجلس الأمن للإنعقاد وأصدر قرارات بالإجماع. القرار ٤٧٦ الذي اعتبر ضم القدس باطلاً ولاغياً. القرار ٤٩٧ الذي اعتبر فرض القوانين الإسرائيلية في الجولان باطلاً ولاغياً وليس له دولياً أي أثر قانوني، والقرار ٤٢٥ الذي طالب بانسحاب إسرائيلي غير مشروط من لبنان. لكن هذه القرارات، مثل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لم تأخذ طريقها للتنفيذ في حينه بسبب رفض إسرائيل وتعنتها ومناخ الحرب الباردة بين الشرق والغرب. أما الآن وبعدما انتهت الحرب الباردة وتحولت المجابهة والمنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى مرحلة جديدة من الوفاق والتعاون وانعقد مؤتمر السلام، فإن شعوب المنطقة والعالم أجمع ينتظر وضع هذه القرارات موضع التطبيق في أقرب وقت ممكن عبر محادثات جادة ومنتجة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ الذي ينعقد على أساسهما مؤتمر السلام، إنما صدرا كحل توافقي بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي بأغلبيتها، كما هو معروف دول متعاطفة مع إسرائيل منذ قيامها.

ومن هنا، فإن تنفيذ هذين القرارين يجب ألا يخضع لمساومات جديدة خلال

المحادثات الثنائية بل يجب أن ينفذا بكل أجزائهما على جميع الجبهات. لقد أكد القرار ٢٤٢ في وضوح في مقدمته على مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بواسطة الحرب. هذا يعني إن كل شبر من الأرض العربية التي احتلها الإسرائيليون بواسطة الحرب وهي الجولان والضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، يجب أن تعود إلى أصحابها الشرعيين دون نقصان.

لقد أصبح الرأي العام العالمي يدرك أكثر من أي وقت مضى وخصوصاً بعد أزمة الخليج، أن ازدواجية المعايير لم تعد مقبولة في هذا العصر وإن مبادىء القانون الدولي، لا شريعة الغاب، يجب أن تحترم وان قرارات الأمم المتحدة، لا القوة الغاشمة، يجب أن تطبق. وأصبحت شعوب العالم تدرك أخيراً أن إسرائيل هي وحدها التي تقوض جهود السلام بكل ما تملك من نفوذ وتواصل احتلالها أراضي الآخرين بالقوة. كما يدرك الجميع اليوم إسرائيل تتبنى إيديولوجية عقيمة وبالية، تقوم على التوسع وبناء المستوطنات وتشريد العرب من أراضيهم التي عاشوا فيها قروناً عديدة من الزمن لإحلال مهاجرين جدد محلهم لم يعيشوا في منطقتنا في أي حقبة من التاريخ.

وفي هذا الصدد، تود سوريا أن تذكر مجدداً راعيي المؤتمر، ومن خلالهما المجتمع الدولي، أن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية والفلسطينية أدى إلى تشريد حوالي نصف مليون مواطن سوري من الجولان، لم يتمكنوا حتى الآن من العودة إليه وكذلك يوجد أكثر من ربع مليون فلسطيني لاجيء في سوريا محرومين من حق العودة إلى وطن آبائهم وأجدادهم في فلسطين.

إن المزاعم التي تستند إليها إسرائيل لتهجير يهود العالم إليها على حساب السكان العرب الأصليين لا يقرها مبدأ قانوني أو إنساني، ولو أخذ العالم بهذه المزاعم، لتوجب حث جميع المسيحيين على الهجرة إلى الفاتيكان وجميع المسلمين إلى مكة المكرمة، وإنها لمفارقة غريبة أن ترفض إسرائيل تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر منذ العام ١٩٤٨ والقاضي بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض على من لا يرغب بالعودة، بحجة أن الأرض ستضيق بهم، بينما تستمر في الوقت ذاته بدفع مئات الألوف من المهاجرين اليهود

الجدد للإستيطان في هذه الأرض نفسها والتخلي عن أوطانهم الأصلية، الاتحاد السوفياتي الذي تبلغ مساحته ثلث مساحة العالم.

إننا نؤمن بأن زمن المغالطات والحجج الفارغة التي لا يقصد منها سوى تبرير استمرار الاحتلال والضم قد ولى، وأصبح الجميع معتدون وضحايا، أمام فرصة تاريخية قد لا تتكرر لإنهاء عقود طويلة من الصراع المدمر وإقامة سلام عادل، وشامل يخرج المنطقة من دوامة الحروب ويؤذن بقيام حقبة جديدة تنصرف فيها شعوب المنطقة إلى تحقيق ازدهارها وتنميتها.

عدالة السلام تحتم ألا تبقى الأراضي العربية تحت الإحتلال الإسرائيلي وأن لا يبقى الشعب الفلسطيني محروماً من حقه في تقرير المصير. وإذا كان الهدف فعلاً هو أن تتعايش شعوب المنطقة ودولها وتتمتع بالأمن والسلام والإزدهار وتضع طاقاتها ومواردها الوفيرة في خدمة اقتصادها وتنميتها، فهل يعقل أن يتم تحقيق مثل هذا الهدف المنشود دون إزالة الاحتلال وإعادة الحقوق؟

لقد قدم العرب الكثير من أجل السلام ليعلنوا صراحة بأنهم يرغبون بالسلام مطالبين فقط بالتمتع بالحقوق الأساسية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب والتي اعترفت بها الأسرة الدولية والعالم أجمع لكل شعب.

أما إسرائيل، فتصر وحدها من بين جميع دول العالم على التمسك بالأراضي العربية التي احتلتها، بحجة الأمن، وكان التوسع الجغرافي يضمن الأمن في زمن التقدم العلمي والتكنولوجيا، ولو أخذ العالم بهذا المنطق الإسرائيلي، فكم من الحروب والصراعات ستنشب بين الدول المتجاورة تحت هذه الحجة.

لقد استجاب العرب لدعوة راعيي المؤتمر، تقديراً لجهود هذين الراعيين ودأبهما الجدي في العمل لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، ولكن إسرائيل تخطىء كثيراً إذا ما فسرت هذه الإستجابة العربية على أنها إجازة لها لمواصلة مواقفها المتعنتة داخل المؤتمر أو داخل أي لجنة من لجانه.

كما تخطىء إسرائيل، في حق نفسها قبل خطئها في حق الآخرين، إذا ما استهترت بعملية السلام أو بالرغبة الدولية الإجماعية للوصول إلى تسوية عادلة

وشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وفقاً لمعايير الشرعيـة الدوليـة وروح ونص ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

لقد جاء الـوفد العـربي السوري إلى هـذا المؤتمر، رغم تحفـظات سوريـا العـديدة في مـا يتعلق بشكله وبصلاحيـاته ليحـاول الـوصـول إلى سـلام عـادل ومشرف، شامل لجميع جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي وجبهاته. جاء وفدنا مـزوداً باحتيـاطي لا ينضب من حسن النية والـرغبة الحقيقيـة الجادة في السـلام العادل وبتصميم على المساهمة في إنجاح عملية السلام في تحقيق هدفها النبيل، لا يعادله سوى تصميم على رفض أي استغلال باستعمال مسيـرة السلام الحـالية لإضفاء الشرعية على ما هو غير شرعي وغير مقبول بنظر الأمم المتحدة وميثاقهـ وقـراراتها أو تحقيق أي مكـاسب، مهما صغـرت، تكون بمثـابة انعكـاس لثقـل العدوان أو مكافأة للمعتدي.

هذا هو الموقف السوري الثابت المستند بكل عنصر من عناصره إلى مبادىء الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. إن هذا الموقف يحتم انسحاب إسرائيل من كل شبر من الجولان السوري المحتل والضفة الغـربية والقـدس وقطاع غـزة وجنوبي لبنان، كما يحتم تأمين الحقـوق الوطنيـة والسياسيـة المشروعـة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

إن إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عمل غير قانوني ويعتبـر باطلاً ولاغياً وعقبة كبيرة في طريق السلام مما يحتم إزالته ويشكل استمرار النشاط الإستيطاني في الأراضي العربية المحتلة بعدما بدأت عملية السلام، دليلاً ملموساً على ان إسرائيل لا تريد الوصول إلى سلام حقيقي.

إن قبول سوريا مبادرة الرئيس بوش المبنية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبـدأ الأرض مقابـل السلام، قـد فتح الـطريق، باعتـراف الجميع أمـام عملية السلام. وإن حضورنا للمشاركة في هذا المؤتمر يجسد رغبتنـا في تحقيق سلام عادل وشامل. كما إن مـوافقتنا على إجـراء محادثـات ثنائيـة مؤشر واضـح على إسهامنا الجاد في بناء سلام حقيقي وشامل في المنطقة.

لكن الحرص على إنجاح عملية السلام ستوجب ألا تبدأ المحادثات المتعددة الأطراف والتي لا تقع في نطاق القرار ٢٤٢ بعد تحقيق إنجاز جوهري ملموس في المباحثات الثنائية يؤكد زوال العوائق الرئيسية من طريق السلام.

ذلك إن إسرائيل كما يعرف الجميع، ليست مهتمة في تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وإنما تهتم فقط بدخولها مع دول المنطقة في مفاوضات حول التعاون الاقليمي مع تكريس احتلالها للأراضي العربية الأمر الذي يتناقض مع الهدف الذي انعقد على أساسه هذا المؤتمر.

لقد جئنا من أجل السلام العادل والمشرف الذي يستند إلى الحق والشرعية الدولية، لا من أجل سلام مزيف يعكس شروط المعتدي وثقل الإحتلال، جئنا من أجل سلام حقيقي يشمل جميع جبهات الصراع العربي - الإسرائيلي لا من أجل سلام يعالج جانباً من الصراع ليسبب صراعات وتوترات جديدة للمنطقة.

وانطلاقاً من إيماننا بهذا السلام، نعلن بثقة وتصميم، عزمنا على العمل من أجل تسوية سلمية، عادلة وشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي تحرر الأرض وتضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والأمن للجميع.

وإذا ما نجح مؤتمر السلام في تحقيق هذه الأهداف التي يتطلع العالم بأسره إلى تحقيقها فسيكون ذلك إيذاناً لبزوغ فجر جديد في منطقتنا المضطربة وبداية لحقبة من السلام والرخاء والاستقرار والسلام عليكم.

١٢ نص كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق شامير، في جلسة الردود في مدريد (مدريد، ١/١١/١٩٩١).

«أرجو أن أعتذر أولاً من حيث انني مضطر مغادرة هذه القاعة فوراً بعد بياني مع بعض زملائي من أجل العودة إلى إسرائيل قبل غروب الشمس قبل حلول يوم العطلة المقدس.

على مدى يومين.. سمعنا الكثير من الإنتقادات والإتهامات. يمكننا أن نرد على كل اتهام وكل سرد خاطىء للتاريخ والحقائق.. وقد كانت قليلة.. ويمكننا دحض أي جدال. كما اننا يمكننا الاستشهاد بالأخلاقيات والعدالة والشرعية الدولية لصالحنا.

ولكن هل هذا ما جئنا إلى هنا من أجله..

إن مثل هذه الإنتقادات والمشاحنات التي لا جدوى منها استمعنا إليها، وعلى مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية في الأمم المتحدة وفي عدد من المجتمعات الدولية، لكنها لم تقدم شيئاً في الإتفاق المشترك والسلام، لهذا السبب بالذات دعمنا في صورة دائماً المحادثات المباشرة وجئنا إلى هنا مسلمين بالإرادة الحسنة عاقدين الأمل على أن نحصد كثيراً وأن ننتقل إلى حوار أفضل من حيث المضمون والشكل من دون أن يؤدي إلى فصل حافل بالألم.

واسمحوا لي بأن أدلي ببعض التعليقات ليس من أجل الجدل بل من أجل تسليط بعض الأضواء على كثير من الحقائق، إن ممثل سوريا أراد منا ومن العالم أن يصدق بأن بلده هو نموذج لقضية وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق اليهود؟ إن مثل هذا الحديث يصبح إلى ما لا نهاية له، إن الطائفة اليهودية في سوريا تعرضت للقمع والتعذيب من أبشع الأنواع وكثير من اليهود غادروا هذا البلد

على مدى السنوات الماضية، والآلاف القليلة بقيت تعيش في عـذاب دائم وكل من يحاول عبور الحدود يزج في السجن ويضرب ويعذب ويتعرض لكل العقاب والتخويف، ولكن ليس اليهود وحدهم الضحايا، حتى اليوم إن سوريا هي المكان الذي يستضيف مجموعات من المنظمات التي تنشر العنف والموت وتنشر أهدافاً بما في ذلك الطيران المدني والنساء والأطفال في كثير من البلدان وفي إمكاني أن أعرض لحضراتكم كثيراً من الوقائع التي تدل إلى أي مدى تستحق سـوريا هـذا الشرف المشكوك فيه في أن تكون واحد من الأنظمة الطاغيـة والقمعية للعـالم، لكننا لم نأت من أجل هذا إلى هنا.

إلى الشعب اللبناني، جارنا في الشمال، نوجه رسالة من التعـاطف والتفهم بأنه يعـاني تحت نير الإحتـلال والقمع السـوري، وإنه يحـرم حتى من حقه في الاستقـرار، اللبنانيـون يعـانـون، ونحن ننضم إليهم في استعـادتهم استقـلالهم وحـريتهم، وليس لدينـا أي أطماع في الأراضي اللبنـانيـة، وفي إطـار معـاهـدة السلام، وبانسحاب الوجود السوري الكامل يمكننا أن نعيد الاستقرار والأمن إلى الحدود بين بلدينا.

وفي أوجه عدة، لدينا حالة من اللاحرب الواقعة بيننا وبين المملكة الأردنية، ونحن نؤمن بأن معاهدة السلام ممكنة مع الأردن وفي إطار هذه المعاهدة سنجدد معاً الحدود الآمنة المعترف بها، ونقيم أسسـاً للعلاقة المشـتركة والتعـاون الجيد بيننا. وفي إمكان البلدين أن ينتفعا من علاقات السلام، وأن يعقدا الأمل على أن يحقق ذلك عبر المفاوضات المباشرة.

لقد استمعت باهتمام إلى الكلام الذي أدلى به الناطق العربي الفلسطيني في الوفد المشترك الأردني - الفلسطيني، والفلسطينيون هم أقرب الجيران إلينا وعلى آفاق شتى، فإن حياتهم متشابكة بحياتنـا. وهذا يشكـل سبباً آخـر لإيلاء أهميـة للتعايش مع هذه المجموعة. إن المواقف العربية الفلسطينية تبذل جهداً شجـاعاً عندما تسلط علينا معانـاة شعب، لكن اسمحوا لي أن أقـول بأن تشـويه التـاريخ وتحريف الحقائق لن يجعلهم يحظون بالتعاطف الذي يبغون.

ألم يكن الفلسطينيون هم الذين ذبحوا جزءاً كبيراً من المجموعة اليهودية في الخليل من دون أي استفزاز؟ ألم يكن الفلسطينيون هم الذين رفضوا أي اقتراح سلمي منذ بداية هذا القرن وردوا دائماً علينا بالعنف؟ ألم يكن الفلسطينيون هم الذين خرج منهم الزعيم الذي تعاون مع النازيين في القضاء على اليهود؟ ألم يكن الفلسطينيون هم الذين دعوا أشقاءهم العرب العام ١٩٤٨ لمساعدتهم لتدمير الدولة اليهودية؟ ألم يكن الفلسطينيون هم الذين اغتبطوا ورقصوا على السطوح عندما كانت صواريخ سكود العراقية تسقط على تل أبيب؟ وهل نسوا أن الفلسطينيين قتل أكبر عدد منهم على يد أشقائهم في السنوات الماضية أكثر مما قتل في المحاربات مع قوى الأمن الإسرائيلية. وحتى اليوم وفي الظروف التي توصف بأنها ظروف احتلال، من الواضح أن أي يهودي يضل طريقه إلى قرية يخاطر بحياته بينما عشرات الآلاف من الفلسطينيين العرب يصلون في حرية إلى كل قرية ومدينة إسرائيلية ولا من أحد يزعجهم.

لقد تقدمنا إلى الفلسطينيين باقتراح ممكن يتيح لهم فرصة لتحسين حياتهم في صورة كبيرة وأنني أناشدكم قبول هذا الإقتراح وأن ينضموا إلينا في المفاوضات.

أيتها السيدات والسادة، لقد جئنا إلى هنا كي نسعى معاً إلى الطريق التي تؤدي بنا إلى السلام والتعايش بدلاً من أن ندخل في مباراة من الاتهامات والاتهامات المضادة. إن السلام ليس مجرد كلمات أو توقيع على ورقة السلام، بل هو مجموعة من التدابير هي نقيض العداء ومن شأنه أن يخلق لنا التفاهم والثقة.

وبقلب مفتوح ندعو الزعماء العرب لاتخاذ الخطوة الجريئة.

وقد وجهت دعوة إليهم كي يأتوا إلى إسرائيل من أجل الجولة الأولى من مفاوضات السلام ولكي نبدأ تبادلاً صريحاً ونعقد الأمل على أنهم سيقبلون هذه الدعوة، ونحن سنستجيب على الفور لذلك، وأنني على ثقة بأنني أتحدث بلسان

كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل الذين ينضمون إلي بالإعراب عن هـذا الأمل في أن هذا الإجتماع في نهاية المطاف سيسجل في التاريخ كمنعـطف بعيد عن العداء ويتجه نحو التعايش».

١٣ نص كلمة رئيس الوفد الفلسطيني، حيدر عبد الشافي، في جلسة الردود. (مدريد، ١/١١/١٩٩١).

«معالي وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر، معالي وزير الخارجية السوفياتي بوريس بانكين، أصحاب السعادة، سيداتي سادتي،

نود بادىء ذي بدء أن نتقدم بالتهنئة إلى الدولتين الراعيتين لهذا المؤتمر، على النجاح الذي حققناه بإخراج هذا المؤتمر إلى حيز الوجود، خصوصاً ان الكثيرين قد أخفقوا في ذلك قبلهما. إن انعقاد المؤتمر في ذاته مأثرة لا يمكن تجاهلها فهي تجسيد للمثابرة الحقة والثبات والعمل الجاد. ولأجل هذا فإننا نعبر عن تقديرنا.

سيداتي وسادتي،

إن هناك حاجة ملحة إلى «التوقف طواعية عن التشكك» كما تقول العبارة الأدبية إذا أريد النجاح لهذا المؤتمر التاريخي، كما أن هناك حاجة إلى الاستعداد، والمقدرة على ارتياد آفاق غير مطروقة من قبل، واستكشاف مجاهلها وطوبوغرافيتها غير المألوفة. تتطلب من هذه المحاولة الجادة التي نخوض غمارها الآن في مدريد حداً أدنى من الفهم المتبادل، وذلك للشروع في عملية التفاعل والتفاهم. حيث أن هذا العصر الذي يتميز بالترابط الدولي، هو في أمس الحاجة إلى تطوير سريع للحوار المشترك القادر على خلق مفاهيم ملائمة من الممكن أن تبنى على أساسها مواقف تتميز بالتطلع إلى الأمام وترسم استناداً إليها مسالك واضحة.

وإذا ما أخفقنا في ذلك، فلن يرحمنا الزمن، وستحملنا شعوبنا مسؤولية هذا

الفشل. ولذا فإن أمامنا مهمة بل واجب تجاوز المفاهيم الجامدة والمتعنتة وكذلك نبذ الجدل الذي لا جدوى من ورائه والايديولوجيات البالية، والتخلي عن المواقف الضيقة الأفق. إن مثل ذلك إنما يؤدي إلى تمسك المتحدثين بمواقف متعنتة تثير العداء لدى الحضور.

ولا بد من الإقرار بأن انتزاع ردود فعل فورية من خلال الاستفزاز والعداء قد يؤدي إلى توليد طاقة، إلا أن مثل هذه الطاقة سرعان ما تتلاشى وتكون نتائجها مدمرة في نهاية الأمر. إن الطاقة الموجهة التي تتميز بقوة دفع حقيقية. إنما تنبثق من تفاعل مسؤول وإيجابي بين أفرقاء متساوين باللجوء إلى معايير مرجعية معترف بها، بغض النظر عن مدى عدم الاتفاق.

لقد جئنا إلى هنا نحن الوفد الفلسطيني لنطرح أمامكم بكل أمانة تحدياً، ألا وهو أن نثبت لكم إنسانيتنا وأن نعترف بإنسانيتكم وأن نتجاوز قيود الماضي ونرسي أسس عملية السلام في إطار التبادلية والشمولية والاعتراف. لقد رفضنا عن عمد التقيد بخيار واحد أو الوقوع في شرك التمترس خلف موقف متصلب. فالسلام، أيها السيدات والسادة، يتطلب شجاعة في العمل ومثابرة في السعي.

لقد وجه الرئيس بوش في كلمته الافتتاحية رسالة قوية، لا إلى المشاركين فقط بل إلى العالم أجمع، تتضمن تعهداً لإقامة سلام مستند إلى «العدالة والشرعية» بصفتهما مرتكزين أساسيين. لقد شعرنا بالامتنان، حيث أن مبادرة السلام الفلسطينية مبنية بشكل ثابت على هذين المبدأين. وقد أعاد معظم الكلمات التي تلت ذلك التأكيد عليهما، كما سعت أيضاً إلى إبراز جدية القصد. إلا أن كلمة الوفد الاسرائيلي كانت الاستثناء الوحيد، حيث ظلت حبيسة بلاغتها العدائية، غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات المناسبة. لقد ولت أيام السيطرة وسياسة الهيمنة. وتؤكد الحقائق المستجدة لعالمنا المعاصر مبادىء السياسات الاخلاقية والوفاق الدولي بصفتها المعايير والمقاييس ذات القيمة الفعلية.

إضافة إلى ذلك، فإنه من غير المفهوم لدينا كيف تتمكن اسرائيل من انتهاك سلامة العملية وإجماع المشاركين من دون عقاب. إن قرار مجلس الأمن الرقم

٢٤٢ ومبدأ الأرض في مقابل السلام إنما يشكلان أساساً مرجعياً ومصدراً للسلطة القانونية للمؤتمر والمفاوضات، كما هو مذكور في كتب الدعوة إلى هذا المؤتمر. إن رد الشعب الفلسطيني الايجابي كان في الأساس إقراراً بهذا الالتزام وتقديراً له. إن جوهر ٢٤٢ كما ورد في ديباجته هو «عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب» ولهذا يشمل في ثناياه تعريفاً داخلياً وملزماً مما يجعله غير قابل لتأويلات أو تطبيقات غير موضوعية. لقد جئنا إلى هنا لتطبيق هذا القرار لا للخوض في مهاترات لغوية ولا لنكون طرفاً في تغييبه أو حذفه من جدول السلام. ولا يشكل هذا مطلباً عربياً وفلسطينياً فحسب، إنما هو أيضاً مطلب المجتمع الدولي كما أنه اختبار لصدقية العهد الجديد في السياسة الدولية.

كذلك فإن البنود الواردة في القرار ٢٤٢ تنطبق على القدس الشرقية، والتي لا تعتبر أرضاً محتلة فقط بل تشكل كذلك رمزاً عالمياً ومصدراً للابداع الثقافي والاغناء الروحي والتسامح الديني. ولعله مما يثير الألم والإستفزاز أن نرى إجراءات شبيهة بإجراءات الابارتايد يمنع الفلسطينيون اليوم بموجبها من دخول المدينة المقدسة. يجب أن تكون بوابات القدس مفتوحة. إن القدس الفلسطينية هي رمز هويتنا وتأكيد وجودنا الأزلي على أرض وطننا.

أيها السيدات والسادة،

إن القضية هنا قضية أرض، وإن بقاء الشعب الفلسطيني على ما تبقى من كروم الزيتون والتلال والوديان الآمنة وبيوت أجدادنا وقراهم ومدنهم، هو الذي يتعرض للتهديد والخطر. وتقضي الشرعية الدولية بإعادة الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلت بغير وجه حق إلى أصحابها الشرعيين. إن على اسرائيل أن تقر بمبدأ الحدود سواء أكانت تلك الحدود سياسية أم قانونية أم أخلاقية أم جغرافية، وعليها أن تقرر الانضمام إلى المجموعة الدولية من خلال قبولها لمبادىء القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. ولن تتمكن المراوغة وخداع النفس مهما عظمت من تغيير تلك الحقيقة.

لا يمكن الحصول على الأمن من خلال الاستيلاء على أراضي شعب آخر. كما أن الجغرافية ليست معياراً للأمن. بل إن عكس ذلك هو الصحيح. إن

الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وتوسيع رقعتها هما الطريقة المؤكدة لتكريس العداء. إننا نقدم إلى الشعب الاسرائيلي فرصة نادرة لتحقيق أمن حقيقي من خلال السلام. إن الاستقرار والأمن الحقيقيين والدائمين لا يتحققان إلا من خلال إيجاد حل للمظالم الحقيقية والأسباب الكامنة وراء الصراع وعدم الاستقرار.

إننا، شعب فلسطين، نقدم إلى الاسرائيليين هنا طريقة بديلة لتحقيق السلام والأمن: تخلوا عن المخاوف والشكوك، وتعاملوا معنا على قدم المساواة ضمن حل دولتين لشعبين، ودعونا نعمل من أجل تطور منطقتنا وازدهارها على أساس المنفعة والرخاء المتبادلين. فقد أهدرنا ما فيه الكفاية من الوقت والطاقات والموارد في هذا التدمير المتبادل. إننا نستحثكم على اغتنام هذه الفرصة وأن تكونوا على مستوى تحدي السلام.

إن إقامة المستوطنات على الأرض الفلسطينية المصادرة ونهب مواردنا سيؤديان بالتأكيد إلى تقويض العملية التي أطلقها هذا المؤتمر. إن هذه المستوطنات هي عقبة رئيسية في طريق السلام. كما أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق الفلسطينية ولاتفاق جنيف الرابع. فلتتوقف كل النشاطات الاستيطانية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية لأن هذه الاجراءات تشكل نهباً منظماً لتراث شعبنا ومستقبله.

إن الفلسطينيين هم شعب له حقوق وطنية مشروعة، لسنا «سكان المناطق» أو حدثاً عارضاً في التاريخ، أو مجرد عائق في وجه مخططات إسرائيل التوسعية ولا مشكلة سكانية مجردة. قد تفضل إغلاق عينيك عن هذه الحقيقة يا سيد شامير، إلا أننا هنا أمام أنظار العالم أجمع، وأمامك أنت بالذات، ولن يستطيع أحد إنكار وجودنا. إننا شعب واحد متحد على رغم محنتنا سواء أكنا في المنافي أم تحت الاحتلال، ونحن مصممون على ممارسة حقنا في تقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة تحت لواء قيادتنا الشرعية والمعترف بها، وستتم معالجة قضية لاجئينا جميعاً خلال المفاوضات حول الوضع النهائي بمقتضى قرار هيئة الأمم المتحدة الرقم ١٩٤.

لقد أعلنا قبولنا للمراحل الانتقالية بصفتها جزءاً من هذه العملية شرط أن

تتمتع بمنطق الترابط الداخلي، ضمن مدة زمنية محددة ومن غير أن يمس ذلك بالوضع النهائي. يجب أن تكون للفلسطينيين خلال المرحلة الانتقالية سيطرة ذات معنى على القرارات المتعلقة بحياتهم ومصيرهم، وخلال هذه المرحلة يمكن البدء بإعادة التوطين الفوري للذين طردوا من أراضيهم سنة ١٩٦٧ ولم شمل العائلات المشتتة.

كما عبرنا أيضاً عن الحاجة إلى الحماية وإلى تدخل طرف ثالث في أثناء التوصل إلى تسوية في ظل عدم التوازن بين المحتل والذين تحت الاحتلال، وحيث أن السلام هو وضع حضاري بين المجتمعات، فإنه لا يمكن للسلام الحقيقي بين الشعوب أن يسبق حل المشاكل الواقعة في صلب الصراع. إنه الحل الذي يفتح الباب أمام السلام وليس العكس من ذلك.

بناء على هذه المرتكزات فإننا ندعو بقوة وبجدية الدولتين الراعيتين للمؤتمر إلى أن تضعا الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت وصايتها مباشرة أو من خلال الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية. إن الشعب الفلسطيني على استعداد لأن يعهد إليكم في حماية أرواح أبنائه وحماية أراضيه إلى حين تحقيق سلام عادل وشرعي.

إن شعبنا الفلسطيني هو الشعب نفسه الذي احتفل في مناسبة افتتاح هذا المؤتمر بتقديم أغصان الزيتون إلى جنود الاحتلال الاسرائيلي وهو الشعب الذي زين أطفاله الدبابات الاسرائيلية برمز السلام هذا. لقد كان شعبنا الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال وفي المنافي حاضراً في أذهاننا وقلوبنا خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، وإن الصوت الذي استمعتم إليه كان صوته هو.

ونقول للدولتين الراعيتين للمؤتمر والمجتمع الدولي الذي ينشد تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط لقد منحتمونا فرصة عادلة للاستماع إلينا وإننا نشكركم على اهتمامكم بالإصغاء إلى صوتنا».

١٤ نص كلمة وزير الخارجية الأردني، كامل أبو جابر، في جلسة الردود (مدريد، ١/١١/١٩٩١).

«إن موقف الأردن يرتكز على أرضية معنوية متينة يلتزم بالمبادىء. يلتزم بأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وضمانات الدول الخمس ذوي العضوية الدائمة في مجلس الأمن ولا سيما الدولتين الراعيتين للمؤتمر.

كان يحدونا الأمل أن هذا سوف يضفي شعوراً بالتوازن خصوصاً وإننا شددنا على ضرورة بناء التسوية التفاوضية وعلى أساس إطار مؤسسي قانوني وبدلاً من ذلك يبدو أن الزمن قد توقف بالنسبة لإسرائيل.

وكان يحدونا الأمل وما زال بأن مؤتمر مدريد سوف يحدث تغييراً في الشعور والاتجاهات يفضي إلى بلورة موقف مضموني. وما استمعنا إليه مع هذا كان في الواقع تقهقراً آخر نحو القوالب الايديولوجية القديمة التي صممت بكل وضوح لتنهي العملية بل الأسوأ من ذلك لتقوضها.

ومن دواعي الحزن أن ما استمعنا إليه هو تكرار لمواقف سابقة تشير مرة أخرى إلى تصلب الطرف الآخر وإلى نكسة أخرى لروح التوفيق.

مواقف صممت بوضوح لتشبع الغموض ليس فقط لتمحو الصفحات التاريخية بما يتناسب وضغائن معينة بل الأسوأ من ذلك تدفع الطرف الآخر ليربص في الخنادق الايديولوجية الجامدة التي كان يحاول تجاوزها.

بالضرورة كان الاسرائيليون يعرفون أنهم قدموا إلى فلسطين ولم تكن اقليماً خاوياً بل كان أجداد الفلسطينيين يقطنون هذا الوطن حينذاك وكانت تسمى بأرض

اللبن والعسل. . . ليس هدفنا الآن ولم يكن هدفنا قط أوضحنا موقفنا أولا أن لا ننخرط في جدل تاريخي، نحن أيضاً لدينا تصورنا للتاريخ ولدينا قصة نقصها وبينما يوجد في ثقافتنا جمال رقيق هناك أيضاً ديمومة ضاربة حتى الآن لها رأي بشأن الموقف الجسور الذي اتخذناه.

وكان يحدونا الأمل أننا سوف نفلت من ماضينا ليس من منطق إنكار الماضي قط. . . بل أملاً في استشراف المستقبل. . . مستقبل أكثر إشراقاً بالنسبة لأطفال المنطقة.

وكان يحدونا الأمل أن المشتركين سوف يغتنمون هذه اللحظة التاريخية ويرتفعون إلى مستواها بدلاً من عملية إعادة كتابة التاريخ بطريقة انتقائية. . إن لب النزاع العربي ـ الاسرائيلي يدور حول الأراضي المحتلة، وإن القول بأن القضية ليست الأرض، يعد تقليصاً صارخاً للحقيقة.

وقد جئنا هنا مستعدين لصنع السلام في إطار تسوية شاملة وعادلة وقد حان الوقت لإسرائيل أن تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه ووطن أجداده ومهما بلغ الإنكار فهو لن يطمس هذه الحقيقة.

إن السلبيات التي تجلت في بيان إسرائيل تختلف اختلافاً جوهرياً باستعداد الجانب العربي للتفاوض بشأن تسوية مشرفة.

قالت إسرائيل لا لتقرير المصير الفلسطيني. . . لا. . . للانسحاب من الضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية. . . لا للانسحاب من قطاع غزة ومرتفعات الجولان والأراضي الأردنية بالإضافة إلى جنوبي لبنان. بحدة وعلى الملأ أعلنت إسرائيل فعلاً عن نيتها الاحتفاظ بموقفها غير القانوني ومواصلة برنامجها الاستيطاني. وكان يحدونا الأمل أن الوقت قد يكون قد حان لكي تتجاوز إسرائيل العبء الثقيل الناجم عن جراحها السابقة وأن تسلك طريقاً يؤدي إلى مستقبل أفضل بدلاً من ذلك فهي تتشبث بالماضي. . . وتستسلم لجراحها الذهنية والمادية. .

لقد تحاشينا السلبية والشعارات التي تثير الحزازات آملين في اتخاذ خطوة

أولى لرأب الصدع الجسيم.

كان أملنا أن نسكت المهاترات الجامحة المتطرقة... وقد أبرزنا رؤيتنا لسلام مشرف دائم وشامل سلام نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيه.

ينبغي أيضاً أن ننظر إلى أنفسنا في المرآة باعتزاز وسوف نفعل ذلك وهذا يشرح لماذا يقوم موقفنا على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ونبرز تسليمنا أن هذين القرارين يقلان عن العدالة المطلقة...

إن الأردن ملتزم بشكل لا رجعة فيه بقضية السلام النبيلة.. ونحن على أهبة الاستعداد الآن كما كنا دائماً أن نقدم نصيبنا المنصف لتحقيق ذلك.

«نحن لا نسعى للسلام بأي ثمن بل على العكس نحن نسعى إلى العدالة والإنصاف والشرعية.. تستطيع إسرائيل أن تحصل إما على الأرض أو على السلام لكن ليس على الإثنين معاً تستطيع أن تحصل على الأمن الحقيقي الذي ينبثق من تسوية تفاوضية سياسية عندما يقبلها جيرانها فقط كجزء من المنطقة وليس كتواجد غريب فيه... أما القوة وحدها فلن توفر الأمن لإسرائيل... أود أن أكرر موقف الأردن الذي يرتكز على مبدأ بسيط وصحيح... الأرض مقابل السلام... وبالتالي ندعو إسرائيل أن تنصاع لقراري مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ وكذلك القرار ٤٢٥ الذي يختص بلبنان... إنه السلام الذي يطالب إسرائيل أن تجلو عن الأراضي المحتلة ومرتفعات الجولان والجنوب اللبناني.

إن رفض إسرائيل أن تمتثل لهذه القرارات يقوض مصداقية الهيئة العالمية ويثير بكل حدة قضية انعدام التماثل وازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي.

يتعين أن يحصل الفلسطينيون على حق تقرير المصير على أرضهم وممارسة هذا الحق وبالتالي فإن الإيقاف الفوري لإقامة المستوطنات يعد شرطاً مسبقاً أساسياً لتسوية شاملة اقليمية.

إننا نؤكد على حق العرب في الأمن.. ليست إسرائيل فقط هي التي تحتاج إلى الأمن بل كل دولة في المنطقة تحتاج إلى الأمن.

وبالنظر إلى الاختلال في المعادلة العسكرية ينجلي الآن الجانب العربي هو الطرف الذي في حاجة أشد للأمن وضمانات الأمن.

لماذا نأتي إلى مدريد لحضور هذا المؤتمر التاريخي الدولي؟. هل لمجرد الخوض في جدل أو مناقشة أو كسب النقاط ضد بعضنا البعض.

جئنا هنا بغرض البحث الجدي في عناصر تسوية سلمية شاملة وموقفنا ما زال بناء وثقتنا وأملنا في جدية والتزام الدولتين الراعيتين لا يتزعزعان.

ربما ترغب إسرائيل في السلم حقاً... ولكنها ترغب أن يدفع العرب وحدهم الثمن مرة أخرى.. ونجد أنه من الضرورة أن نبرز أن المسألة هي مبادلة الأرض. الأرض في مقابل السلام.. هذا هو الذي يعد بمستقبل مشرق ويتعدى بكثير مجرد التواجد والتعايش.

وإذا كنا نطالب بحزم وبوضوح بتحقيق التسوية المشرفة الدائمة وإن كنا نأمل أن نحرك المنطقة من الماضي نحو المستقبل الواعد بدلاً من ذلك نجد أن إسرائيل ما زالت تتشبث بالماضي.

أعطوا المنطقة فرصة، أعطوا السلام فرصة لكي نوقف ونعكس مسار الاتجاهات الأيديولوجية الهمجية المذعورة التي سوف تؤدي أنوار السلام إلى إنهائها وهذا أملنا وشكراً للسيد الرئيس.

١٥ نص كلمة وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، في جلسة الـردود (مدريـد، ١/١١/١٩٩١).

«السيد الرئيس

«تنتهي اليوم المرحلة الافتتاحية من مؤتمر مدريد الذي أتيناه بفكر منفتح ورغبة في الإسهام بإحلال السلام المبني على العدالة والشرعية الدولية وقـرارات الأمم المتحدة.

«وكم شعرنا بالارتياح لدى سماعنا الكلمات التي تفضـل بها راعيـا المؤتمر الرئيسان بوش وغورباتشوف لما تضمنته من تكريس للمبادىء الأساسية التي يقوم عليها المؤتمر ألا وهي احترام القانون الدولي وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وضمان حقوق الشعوب بالأمن وبتقرير المصير.

«كما أن وفد لبنان استمع باهتمام كلي إلى كلمات سائـر الأطراف المـدعوة للتفاوض بغية التوصل إلى السلام المنشود ويرى إبداء الملاحظات التالية:

«أولاً ـ إن عقد المؤتمر خطوة أولى كان لا بـد منها في الـطريق نحو تحقيق أهدافه وهي إقامة سلام عادل ودائم وشامل في منطقتنا يرتكز على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

«ثانياً ـ نعتبر ما جاء في كلمتي الرئيس بوش وغورباتشوف لا سيما ما يتعلق بإقامة السلام على أساس العـدل والإنصاف أسـاساً صـالحاً لقيـام السلام والاستقـرار في منطقتنا.

«ثالثاً ـ إن الكلمة التي ألقيت باسم المجموعة الأوروبية تعتبر إسهاماً مشكوراً

ومتوازناً في الجهود الصادقة الرامية إلى تحقيق غايات المؤتمر. وقد لاحظنا بارتياح تخصيص لبنان بفقرة تدعم مطالبته بتنفيذ القرار ٤٢٥.

«رابعاً ـ وبالاستماع إلى المداخلات التي ألقيت، برز فارق واضح بين مواقف عربية سعت جاهدة لتجاوز الأحقاد ورواسب الماضي ولفتح صفحة جديدة من العلاقات الاقليمية المبنية على الحكمة والعقلانية وموقف إسرائيل بقي متمسكاً بأفكاره ومقولاته التقليدية التي ثبت بوضوح تعارضه مع مسيرة السلام في المنطقة.

«إن كلمة الوفد الإسرائيلي لم تكن فقط خالية من إعلان قبول المبادىء التي يقوم عليها المؤتمر بإجماع منظميه والمشاركين الآخرين فيه أي قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام بل، مضت في المغالطة وفي تبخيس الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

«كنا نأمل أن يشاركنا الوفد الإسرائيلي قناعاتنا بأن نجاح المؤتمر مرهون بتوفر إرادة السلام لدى أطرافه جميعاً وبضرورة التعبير الصريح عنا وكذلك باتخاذ تدابير محددة على الأرض من شأنها إرساء أواصر الثقة.

«وما زلنا ننتظر من الطرف الإسرائيلي أن يعلن بوضوح عن وجود هذه الإرادة لديه وذلك بإعلان التزامه تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وميثاق الأمم المتحدة خصوصاً لجهة حق الشعوب بتقرير مصيرها بحيث يكون هذا الحق فعلاً بمتناول الجميع ولا سيما في الوقت الحاضر بمتناول الشعب الفلسطيني.

«والملفت للنظر في تصريح رئيس وزراء إسرائيل محاولته إلغاء قرارات الأمم المتحدة والشك في مشروعيتها... مع أن وجود إسرائيل ما كان ليكون لولا قرار مجلس الأمن بإعطاء اليهود جزءاً من فلسطين.

«ثم إذا كان هذا موقف إسرائيل من قرارات الأمم المتحدة فما معنى انعقاد هذا المؤتمر الذي ينعقد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

«خامساً ـ وأنتقل الآن إلى موضوع وطني لبنان.. يطالب لبنان ويكرر اليوم أمامكم إصراره على ضرورة انسحاب إسرائيل الفوري والكامل وغير المشروط من

جميع الأراضي اللبنانية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الصادر في ١٩٧٨/٣/١٩ إلا أنه الملفت للنظر أن يتحدث رئيس وفد إسرائيل عن السلام ولا يقوم بأية خطوة تثبت ذلك. بل على العكس من ذلك تقوم إسرائيل بالاعتداء على لبنان وترفض تنفيذ القرار ٤٢٥. وهل أن التصعيد الإسرائيلي في جنوب لبنان والذي رافق انعقاد هذا المؤتمر هو الجواب الأفضل على المبادىء والأسس التي ينعقد تحت شعارها هذا المؤتمر.

«إن لبنان الراغب في السلام والذي أنجز خطوات جبارة في نهوضه برغم المصاعب والتحديات يعلن أمامكم تعهده بأن يجعل الأمن مستتباً على كامل أرضه وخاصة في الجنوب حالما تنفذ إسرائيل القرار ٤٢٥ وتسحب قواتها إلى ما وراء حدوده الدولية وفقاً لأحكام القانون الدولي ولا بد لوفد لبنان من أن يؤكد مجدداً أن تنفيذ القرار ٤٢٥ ينبغي أن يتم اليوم قبل غد خصوصاً إن ذلك من شأنه أن يشكل حافزاً لإنجاح مؤتمر السلام ومدخلاً صالحاً لتسوية مشاكل المنطقة.

«ونود سادساً أن نؤكد سلامة التفكير بالمستقبل ومحاولة التوصل إلى تصور لتنمية المنطقة بحيث تتوافر أسس البناء والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي. ولكننا نؤكد في الوقت نفسه شعورنا بأن التفاوض حول مسائل الحاضر هو أكثر أهمية وجدوى من التفاوض حول مسائل المستقبل. فلنهتم أولاً بحاضرنا وننجز الاتفاق حوله لنتفرغ بعد ذلك إلى معالجة المستقبل وتنظيم شؤونه. فكيف يمكن النظر في توزيع المغانم قبل أن نزيل عن كواهلنا عبء المغارم بحيث يتم الاعلان توخياً لتعزيز فرصة السلام عن وضع القدس ووقف الاستيطان واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام.

«من هنا نقول لفتح باب المفاوضات المتعددة الأطراف ينبغي إحراز إنجاز ملحوظ في المفاوضات الثنائية.

«أخيراً إننا نسجل في كلمة الرد التي ألقاها رئيس الوفد الإسرائيلي حرص إسرائيل على استقلال لبنان وعدم وجود مطامع لديها في ما يتعلق بالأرض اللبنانية إلا أننا نسأل ونتساءل عندئذ عن مبرر احتلال إسرائيل لأرض الجنوب والتنكيل الدائم والمستمر واليومي وتحريضها لأعمال العنف هناك واستفزازها لكرامة أبناء

الجنوب. أما استقلال لبنان الذي يبدو كأنه هاجس إسرائيل فهو يبدأ من الجنوب ولا يكتمل طالما أرض الجنوب ترزح تحت نير الاحتلال ومن ثغرة الجنوب استطاعت إسرائيل الدخول إلى الساحة الداخلية اللبنانية وإدخال كافة تناقضات المنطقة والعالم معها. وهي تعلم كل العلم ان سوريا قد قامت في لبنان بدعم جهود الشرعية في إعادة بناء المؤسسة وترسيخ الوحدة الوطنية وتجريد الميليشيات من السلاح. وعلاقة لبنان بسوريا لا تقبل تدخل إسرائيل التي تحاول ربط احتلالها بالوجود السوري الذي نظمه اتفاق الطائف المؤيد من المجموعة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة. أخيراً إن محاولة إسرائيل ربط انسحابها بأي عامل آخر يعني رفضاً واضحاً لتطبيق القرار ٤٢٥ الذي لا يقبل الشروط. وشكراً».

١٦ نص كلمة وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في جلسة الردود (مدريد، ١/١١/١٩٩١).

«السيد الرئيس جيمس بيكر، السيد الرئيس بوريس بانكين، السيدات والسادة.

«كنت أود أن أقرأ بياناً خطياً أعددته كرد على كلمة رئيس الوفد الإسرائيلي التي ألقاها في الأمس، لكن رئيس الوفد الإسرائيلي الذي غادر غير مكترث بهذا المؤتمر التاريخي ولعملية السلام قد انحرف عن الموضوع الرئيسي الذي عقد على أساسه هذا المؤتمر وهو تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة افتقدت الأمن والاستقرار والتنمية المتوازنة لعقود طويلة من الزمن.

«في الأمس تساءل بعض الصحافيين الغربيين إن كلمة الوفد السوري ربما كانت متشددة، وأنا قلت لهم إنها لم تكن متشددة وإنما كانت تعبّر عن الحقائق والوقائع المجردة كما هي، وتحديت بعضاً منهم عندما قلت لهم إنني سأستغرب جداً إذا تمكن الوفد الاسرائيلي من أن يرد على أية فقرة من كلمتي.

«كان هذا التحدي في مكانه لأنني لم أتهم إطلاقاً إسرائيل بما ليس فيها ولذلك لم يستطع رئيس حكومة إسرائيل أن يرد على أية كلمة أو عبارة وصفت فيها السياسة الإسرائيلية في منطقتنا.

«في خطاب رئيس الوفد الإسرائيلي بالأمس واليوم بابتعاده عن الموضوع لا بد من توضيح بعض الحقائق. وإن هذه الحقائق هي بالنسبة لنا ولراعيي المؤتمر وللأسرة الدولية بأسرها أمور مهمة تتعلق بمستقبل المنطقة وسلامها وأمنها واستقرار وأمن العالم بصورة عامة لذلك أقول باختصار إن رئيس حكومة إسرائيل لم يذكر في خطابه أبداً قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. هذا يعني أنه

ينسف الأساس الذي عقد على أساسه المؤتمر كما يشكل رفضاً حتى للدعوة التي وجهها راعيا المؤتمر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عندما قالا في هذه الدعوة إن المؤتمر يعقد على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

كما أنه بالطبع وتحصيل حاصل إن لم يتحدث عن الأرض مقابل السلام لأنه قال بكل صراحة إنه لا يريد السلام.

ومن يدقق في كلماته سوف يستنتج فوراً أنه قال إذا جاء الجانب العربي إلى المؤتمر أو إلى المباحثات ليتكلم عن الأرض فسنصل إلى طريق مسدود.

بالطبع لا أريد أن أدخل في المسار الذي، استخدمه رئيس الحكومة الإسرائيلية في الأمس لأنه كان مساراً مزيفاً ملفقاً. لا يستند إلى الوقائع ولن يعود إلى المؤرخين المحايدين في العالم، وبشكل خاص للمؤرخين، الأوروبيين والأميركيين الذين تعاطفوا كما هو معروف مع إسرائيل، يجد أنه إنما يسجل تاريخاً خاصاً به، وبعقليته.

على سبيل المثال هو يقول بأن اللاجئين الفلسطينيين غادروا فلسطين لأن الحكومات العربية طلبت منهم ذلك. أولاً هذا غير صحيح ولم تكن هناك وثيقة واحدة في يد وفد إسرائيل لتؤكد ذلك.

«وثانياً: لو افترضنا جدلاً ان هؤلاء الفلسطينيين قد غادروا بأوامر من حكوماتهم في ذلك الوقت فلما لا يسمح لهم رئيس الوفد الإسرائيلي الآن، الذي يتحدث عن السلام ويطنب في ذلك من دون أي مضمون، أن يعودوا إلى أراضيهم، الحكومات العربية الآن توافق على ذلك بل تطالب بذلك أيضاً.

«أشار رئيس الوفد الإسرائيلي أمس صراحة إلى أن فلسطين هي الوطن الحقيقي الوحيد لجميع يهود العالم واعتبر أن اليهودي الذي يعيش في أي بلد آخر في العالم مهما كان هذا البلد مضيافاً. على سبيل المثال الولايات المتحدة فعلاً هي مضيافة بالنسبة لكل اليهود وعاملتهم كما عاملهم العرب في تاريخهم ولكنها في نظره منفى، دياسبورا، أي أن اليهودي في الولايات المتحدة ليس مواطناً أميركياً، ولن يكون ولاؤه كما يدعي رئيس حكومة إسرائيل للولايات

المتحدة وإنما لإسرائيل لأنه هناك مجرد مقيم عابر هدفه الذهاب إلى إسرائيل بالرغم من كل ما قدمته له الولايات من مساندة ودعم داخل الولايات المتحدة في الساحة الدولية.

«أيضاً هم يريدون المواطن اليهودي السوفياتي أن لا يقيم في الاتحاد السوفياتي. أنا على ثقة بأن كلامه لا يعبّر عن حقيقة الأمر. هناك الكثير من اليهود الشرفاء في الاتحاد السوفياتي. في الولايات المتحدة. في أوروبا الذين يتمسكون بولائهم لهذه الأوطان التي عاشوا فيها وترعرعوا فيها. وبالتالي أن يستنتج الإنسان إن مجرد التركيز على هذه النقطة هي رغبة حقيقية من قبل رئيس حكومة إسرائيل، أن يبقى هذا التوتر ليس في منطقتنا وإنما في العالم أجمع، أن يبقي المسألة اليهودية حية في الأذهان. هو لا يريد أن يعامل اليهود بالمساواة هو يريد دوماً أن يرى أن اليهود مضطهدون وأن اليهود معذبون خلافاً للواقع العالمي الآن بالعكس هناك محاولات حتى عندما يتحدث وعلى سبيل المثال عن اليهود السوريين.

«اليهود السوريون ينطبق عليهم القانون السوري كأي مواطن سوري مسلماً كان أم مسيحياً. هم يعرفون حقيقة الأمر والعالم كله يعرف ومن زار سوريا يعرف، والمؤرخون يعرفون أن اليهودي السوري يعيش تماماً بكامل المساواة والحرية التي يعيش فيها المواطن السوري، أنا أستشهد باختصار شديد بفقرة من تقرير لوفد برلماني أوروبي زار دمشق منذ تقريباً شهرين سأقرأ النص:

هذا الوفد البرلماني قدم للبرلمان الأوروبي في أحد اجتماعاته الحديثة عن اليهود السوريين ما يلي: «تمتلك سوريا حرية دينية مذهلة بالنسبة لمن يعرف قليلاً عن البلدان العربية المسلمة. لقد كان اطلاعنا على هذا الوضع مثار دهشة كبيرة فالحرية الدينية تامة في سوريا لأن الدولة تعتبر نفسها علمانية فاليهودية والكاثوليكية والديانة الأرثوذكسية والإسلامية بطوائفها المتعددة تعبّر عن نفسها في سوريا وتمارس شعائرها الدينية بحرية كاملة».

«وبالطبع إنهم يوزعون منشورات من قبل السفارات الإسرائيلية في أوروبا على الكثير من دول العالم ليتحدثوا عن اضطهاد اليهود ثم يدفعون بمجموعة من الناس ليخرجوا للتظاهر أمام السفارات السورية حوالي عشرين أو خمسين شخصاً

يحملون لافتات كاذبة بأن السوريين اليهود مضطهدون في سوريا أو رهائن في سوريا. هذا كلام سخيف وتافه.

«السيد الرئيس، أيضاً أود الوصول إلى نقطة مهمة طالما أن موضوع المؤتمر هو السلام، رئيس الوفد الإسرائيلي بكلمته أمس اعترف بأنه لن يعيد أي جزء من الأرض كما أشرت، وخاصة عندما أشار إلى المساحة التي تتعلق بفلسطين وأشار إلى مساحة تتجاوز مساحة فلسطين التي كانت تحت الانتداب، وهذا يعني أنه يؤكد على احتلال الضفة الغربية وغزة والقدس والجولان، لمن يدقق سيكتشف هذه الحقيقة.

«العرب هم الشعب الوحيد الذي عاش في فلسطين عبر آلاف السنين حتى عندما جاء اليهود من الجنوب قادمين عبر سيناء كان الفلسطينيون هناك موجودين في فلسطين ولا أريد أن أدخل في هذه الحقبة، واستمروا حتى الآن.

«ثم أتساءل فقط تساؤلاً واحداً إذا كان رئيس حكومة إسرائيل يقول أنه من حق اليهودي أن يعود إلى فلسطين بعد غياب أكثر من ألفي عام فكيف لا يحق للفلسطيني الذي غادرها منذ أربعين سنة. أيهما أكثر واقعية عودة الفلسطيني الذي لا يزال يعرف بيته وبعضهم يملك مفتاح هذا البيت، أم الحديث عن عودة اليهود الذين كانوا قبل أكثر من ألفي عام. هذه المغالطة مسحتها هي في الفارق بين الأربعين عاماً والأربعة آلاف عام التي تحدث عنها رئيس حكومة إسرائيل في الأمس. وتحدث عن حرية العبادة. نحن نعرف جميعاً وفي الاعلام وفي وسائل الاعلام العربية كيف أنهم يشجعون المتطرفين الإسرائيليين لتدمير الأماكن المقدسة: حرق المسجد الأقصى ومحاولة نسف المسجد الأقصى ويدعون أن هناك محاكمات صورية لهؤلاء الناس.

«سيطرة إسرائيل على القدس ليست ضماناً لأي من الأديان الثلاثة ومن المشكوك فيه أن تبقى هذه المدينة مقدسة وآثارها الروحية خالدة ومدينة للسلام طالما أنها تحت سيطرة الإسرائيليين وأقدام عسكرهم.

«السيد الرئيس، كنت أود أن أركز على السلام الذي جئنا من أجله ولكن قبل

ذلك سأريكم صورة قديمة لشامير عندما كان عمره ٣٢ عاماً. تقول المعلومات وهي موزعة في أوروبا في ذلك الوقت عمره إثنان وثلاثون عاماً طوله مئة وخمسة وستون سنتيمتراً ثم بقية المواصفات التي تعرفونها جميعاً. وهذه الصورة وزعت لأنه «مطلوب للعدالة». هو نفسه اعترف بأنه كان إرهابياً. هو نفسه اعترف أنه مارس الإرهاب وساهم في اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت في العام ١٩٤٨، كما أذكر. هو يقتل وسطاء السلام ويتحدث عن سوريا ولبنان والإرهاب! وأنا سأعطيكم أيضاً مثالاً آخر على هذا الموضوع. إسرائيل خطفت في العام ١٩٥٤ طائرة مدنية سورية وأسقطت طائرة مدنية ليبية.

«المشكلة أنه ليس لدي الوقت الكافي للحديث عن الممارسات الإسرائيلية الإرهابية التي تحتاج إلى مجلد وليس فقط إلى ربع ساعة، ولكن أود أن أشير بسرعة إلى أن إسرائيل خطفت طائرة مدنية سورية في عام ١٩٥٤ كانت تنقل ركاباً مدنيين بين القاهرة ودمشق، وإسرائيل أسقطت طائرة مدنية ليبية في العام ١٩٧٣، كما أذكر، وقتلت أكثر من مئة راكب مدني كانوا فيها. إسرائيل أيضاً خطفت طائرة سورية منذ ست أو سبع سنوات وكان على تلك الطائرة وفد سياسي سوري، ولولا أن سارعت سوريا لتقديم شكوى لمجلس الأمن وإثارة القضية لما أطلقت سراح تلك الطائرة المدنية.

«أنا أجبت في الأمس عن مفهومنا للإرهاب ونعتقد أنه لم يستطع أن يرد على أي كلمة فيها ولا أريد أن أزعجكم بمزيد من التفاصيل إذا كان البعض يريد يستطيع العودة إليها.

«هو يقول إن حرب العام ١٩٦٧ هي حرب دفاعية وفي وسائل الاعلام يقولون إن العرب هم الذين هاجموا إسرائيل في العام ١٩٦٧ هم يحتقرون المؤرخين كثيراً وأود أن أقول بكلمة أخيرة انه بغض النظر عن من هو الذي احتل ومن هو الذي بدأ الحرب في العام ١٩٦٧ إنما نص القرار واضح سيدي الرئيس، إنه يمنع اكتساب أرض الآخرين بواسطة الحرب. إذن هذه الأراضي يجب أن تعود.

«وفي النهاية وبكلمة بسيطة سيدي الرئيس نحن جئنا من أجل السلام، سوف

نستمـر للعمل من أجـل السلام انـطلاقـاً من إيمـاننـا بهـذا السـلام ونعلن بثقـة وبالتصميم عزمنا على العمل من أجل سلام عادل وشامـل يحرر الأرض ويضمن الحقوق والأمن للجميع، وسوف نستغرب كثيراً إذا تهرَّب الجانب الإسرائيلي من متـابعة المبـاحثات الثنـائية أو اختلقت أعـذار من قبله لمنعها من الاستمـرار في مدريد. أنا آسف سيدي الرئيس أطلت لكن كان لا بد من توضيح هذه الحقائق. المعذرة وشكراً لكم».

١٧ نص كلمة وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، في جلسة الردود (مدريد، ١/١١/١٩٩١).

السيد الرئيس. . أعضاء الوفود

«لأن اجتماعاتنا هنا طوال الأيام الثلاثة الماضية وسط حفاوة بالغة وضيافة حارة قدمها مشكورين مضيفونا الأسبان قد وصفت بأنها تاريخية ومهمة للغاية.

«لقد كنت أتأمل المعنى الحقيقي لهذا المؤتمر بينما كنت أنظر عبر مائدة المؤتمر الموضوعة على حرف «تي» وأنا أستمع إلى وجهات نظر مختلف الأطراف وقد سألت نفسي. . هل نحن على أعتاب عصر جديد في الشرق الأوسط كما هو مفروض بالفعل؟ وكانت الإجابة بالتأكيد ولكن بصرف النظر عن الموقف بالنسبة لطرف أو آخر لا نستطيع أن نستمر في مهاجمة أحدنا الآخر واتهام أحدنا الآخر. .

«استمعنا خاصة اليوم لبعض الكلمات التي تقرر كيف كان الموقف صعباً في الشرق الأوسط وكيف كان التغير في المعاملة وأنا أصدر الكلمات إلى إسرائيل.

«إن الكلمات التي تليت اليوم لا تساعد السلام. . إنها ليست لغة السلام لقد أتينا لنناقش. . أتينا لنتحدث مع بعضنا عن المستقبل عندنا مسؤولية لعمل كل شيء وممكن لإنجاح هذا السلام. . الدول العربية أتت لكي تحصل على السلام ولا يجب أن نشك. . ونأمل في أن إسرائيل أتت لكي تنهي هذا الموقف وتدخل في السلام مع العرب والذي يجب أن يحترم. . القوانين والحدود وتقرير المصير. . هذا هو السلام.

راعيا المؤتمر قررا أن يتعاونا مع بعضهما وليس ضد بعضهما لصنع السلام وهذه حقيقة واقعة في اجتماعنا هنا.

سيداتي وسادتي. . الأحلام يجب أن تأتي إلى نهاية بناء المستوطنات يجب أن تتوقف أكثر من أي شيء آخر. . هذا المؤتمر يضع مسؤولية كبيرة على الوفود لكي تعطي الفرصة للسلام وإننا أتينا (هنا لنحقق هذا السلام. . يجب أن نسير على هذا الطريق. . في الأيام القليلة المقبلة والأسابيع والشهور التي سوف تأتي يجب أن نبدأ المناقشات وسوف تكون هناك صعوبات. . لحظات من التعصب ولكن يجب أن نستمر في البحث عن السلام. . سلام عادل وليس سلام بمقابل. . ولكن سلام على وضع قانوني وقراري ٢٤٢ و٣٣٨. . السلام يجب أن نحصل عليه في النهاية.

«مصر أمة كانت في المواجهة في الحرب والسلام، أمة بجذور عربية عريقة وفي سلام مع الإسرائيليين تعرف أكثر من أي أحد آخر في الشرق الأوسط الحرب والسلام وتعرفه من طرق عديدة. . مصر سوف تستمر في مساندة كل الدول في المنطقة بوضع الأسس العريقة في الشرق الأوسط، وسوف تستمر في هذا لوضع السلام وتأكيده في الشرق الأوسط وذلك بعرض المشاكل في المنطقة خاصة الصراع والأسلحة. وخاصة الأسلحة النووية. يحب أن نعرف كيف سنستمر على نفس المستوى وفي المساواة وهذا صعب جداً لكل الجوانب. يجب أن نعلم ونتعلم كيف تواجه المشاكل في المنطقة ولا نحلم. . يجب أن يكون سلام حقيقي بكل المعاني وعندما تختار إسرائيل أن تعيش مع العرب والفلسطينيين باحترام حقوقهم وإنهاء الاحتلال للأراضي العربية. إسرائيل أيضاً لها حقوق والجانب العربي قد استعد من ناحيته لاحترام هذه الحقوق كما قررت في القرارين ٢٤٢و٣٣٨. لن يكون هناك هروب من هذين القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

«أمامنا طريق طويل كلنا يجب أن نساهم في أن نسير على هذا الطريق. . وإن كل الجوانب التي تريد السلام يجب أن تدعم هذا السلام. . يمكن أن يؤكد أحدنا للآخر إنه لن تكون هناك أي صعوبة في ذلك يجب أن نعترف بالحقوق الفلسطينية. . يجب وضع كل القرارات الأخرى التي تساند ذلك السلام. . واجب ولكنه أمر ضروري أساسي يجب أن نتغلب على الفروق بيننا وسوف نفعل ذلك ونشكركم.

١٨ نص كلمة وزير الخارجية السوفياتي، بوريس بانكين في جلسة الردود (مدريد، ١/١١/١٩٩١).

«(. . .) اسمحوا لي أن أطرح أمامكم بإيجاز رؤيتنا لعناصر محورية لعملية السلام على أساس ما طرحه الرئيس غورباتشيوف.

أولاً: ينبغي أن تتمخض المفاوضات عن حل وسط تاريخي بين العرب وإسرائيل ليترك وراءه ما يفصل الآن بين الأطراف المتنازعين من الخلافات النفسية والاقليمية والقومية. وينبغي أن يضمن لكل الدول والشعوب في الشرق الأوسط الحق في السلام والوفاق وإمكان البقاء ضمن الحدود المعترف بها دولياً والآمنة للجميع، ولا يجوز استثناء أحد، لا الفلسطينيين ولا إسرائيل. إن معادلة حل وسط تاريخي بين العرب وإسرائيل تتضمن الفكرة الأساسية والهدف الرئيسي للتسوية، ومن شأن تحقيقها أن يصبح مع ما نسترشد به في مسيرتنا وفي الوقت نفسه محوراً للاتفاقات المقبلة حول إقامة السلام الوطيد والشامل والعادل.

إن هدفاً كهذا لا يمكن تحقيقه إلا على أساس الاتفاقات المقبولة لدى الجميع في شأن مسألة الأراضي في هذا النزاع وفي شأن جوهر النزاع ألا وهو المشكلة الفلسطينية. وقد يكون هناك رأيان في هذا الموضوع. إن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي وضع أساساً لمؤتمرنا يتضمن مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وينطبق هذا المبدأ على كل الجبهات بما فيها الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. إن إعادة هذه الأراضي إلى مالكيها الشرعيين سيمكن من تحويل الحدود بين الدول إلى جسور للتمازج والتعايش وإزالة العقبة الرئيسية أمام إنهاء حال الحرب وإقامة السلام.

ثانياً: ينبغي في إطار عملية التسوية أن يوضع حد للمأساة المعمرة التي

امتدت عقوداً وهي مأساة أربعة ملايين من الفلسطينيين. إن المشكلة الفلسطينية هي مصدر أول ورئيسي للهزات التي فجرت الوضع في المنطقة أكثر من مرة وجعلت العالم كله يهتز. وواضح أن المشكلة الفلسطينية إنما ترسبت فوقها المسائل المعقدة الكثيرة التي لا يمكن أن تزاح كلها دفعة واحدة، وقد دلت خطابات المشاركين في المؤتمر على أن حلها يمر بالمراحل الانتقالية قبل أن يصل الأمر إلى التسوية النهائية. إلا أن مما لا شك فيه أن الفلسطينيين لهم الحق في أن يقرروا مصيرهم وهو الحق الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بمثابة الحق الطبيعي لأي شعب من الشعوب. ويتلخص الأمر في أن يجري الطرفان بما يستوجب الأمر من المسؤولية وحسن النية مفاوضات في شأن طريقة تحقيق هذا الحق، وذلك بمراعاة الواقع الملموس في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعندي ان صيغة المفاوضات التي يقترحها الراعيان للمؤتمر تفتح الطريق أمام حلول واقعية لهذه المشكلة بمراعاة المصالح لكل من الفلسطينيين وإسرائيل.

ثالثاً: ينبغي إيجاد الحل المناسب والمقبول لدى الجميع لمسألة القدس. إن موضوع هذه المدينة يرتبط به كل المشاكل المطروحة وأظن أن البحث عن قاسم مشترك لمواقف الأطراف من هذه المسألة يتطلب وقتاً طويلاً وعملاً دؤوباً وتحلياً بالصبر والإناة والتجاوب في هذا الوضع البالغ الحساسية. إن انظار كل مؤمن، مسلماً كان أم مسيحياً، مشدودة إلى المساجد والمعابد والكنائس المقدسة، ولا بد من أن يولوا كل المشاعر اهتمامهم.

رابعاً: ينبغي ضمان تنفيذ القرار ٤٢٥ لمجلس الأمن في شأن لبنان.

خامساً: مع ما باشرناه من تحرك نحو السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لا يجوز أن نترك جانباً مسألة إقامة التعاون الشامل في المنطقة، فلا يمكن ضمان الأمن الحقيقي للجميع ولأي واحد إلا بواسطة علاقة من الثقة والتفاهم المستمد قوته من الأواصر الوثيقة والتطور المشترك. وقد اتفق على أن يبدأ بناء الوفاق الشرق الأوسطي في الوقت الذي هبط مستوى الثقة المتبادلة في المنطقة إلى ما تحت الصفر، وكم هي صعبة وواسعة النطاق والمضمون تلك المشاكل التي يتوجب حلها من أجل بدء المسيرة في الطريق نحو السلام الوطيد العادل. وأقصد

قبل كل شيء سباق التسلح بلا قيد أو حد، إذ تمثل منطقة الشرق الأوسط مثالاً حياً يدل على أن التراكم بلا حدود لترسانة الأسلحة الفتاكة لا يستنفذ الموارد المادية للدول فحسب بل يعزز التفكير العسكري الثأري الخطير مما يحول المنطقة إلى حقل للألغام. ولا شك في أن أحداث معروفة كانت مثالاً سوياً لظاهرة التسلح المفرط في أبعاد أخرى. هناك مشاكل أخرى من القضايا الاقليمية العامة في الشرق الأوسط ولا يمكن حلها إلا من خلال جهود مشتركة. فمثلاً إن شعوب منطقة الشرق الأوسط تعرف أكثر من غيرها أهمية الماء وقيمته للإنسان، ولا يستطيع بلد واحد فقط أياً كان أن يحتفظ بموارد مائية على أساس جهوده المنفردة. ولا يجوز أن نهمل مشكلة الإرهاب التي تقلق كل عائلة عربية وإسرائيلية وممارسات غير إنسانية لاختطاف الرهائن والتي لا تزال تشكل قنبلة تهدد عملية التسوية في الشرق الأوسط إن خطر تقويض البيئة الطبيعية المحيطة وتدهورها لا يعرف الحدود الرسمية بين الدول، فلنذكر أنه في أثناء أزمة الخليج خرج خطر الكارثة الايكولوجية من إطار المنطقة التي اندلع فيها النزاع، ويصعب تصور مستقبل الشرق الأوسط من دون إقامة تعاون اقتصادي متكافىء متبادل المنافع، وإذا بقيت المنطقة مشطورة بعدم الثقة والمنازعات والمواجهات بينها لن تستطيع اللحاق بالسياق العام لتطور العالم المعاصر والذي تعزز فيه المكاشفة والتعاون الواسع أليس هذا من العوامل التي من شأنها أن تحفز دول المنطقة على توحيد جهودها؟ إنها مشاكل ينبغي أن تعالج على طاولة المفاوضات إذا أردنا أن يستبدل بالحقد وعدم الثقة حل وسطي تاريخي بين العرب وإسرائيل.

«أيها السيدات والسادة، إن هذا المؤتمر على وشك أن ينتهي ومواقف الدول طرحت وحددت، وأمامنا الآن مرحلة التفاوض وصوغ الاتفاقات الثنائية والمتعددة الطرف التي من شأنها أن تضمن تحقيق تسوية شاملة وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن. فلنكن واقعيين لأن هذه الاجتماعات ليست سوى فرصة للخروج نحو التسوية، وعلينا أن نتعامل معها بالحذر لئلا نتعثر ونخفق. وإنني أحض ممثلي الأطراف كافة على إبداء أقصى حد من التجاوب البناء إلى طاولة المفاوضات وكذلك الاستعداد لمراعاة المصالح في ما بينهم، إنه أضمن طريقة مجردة نحو الحلول المقبولة للجميع.

لهذا السبب من المهم أن ينتقل المشاركون مباشرة بعد الاجتماعات العامة إلى مناقشة المسائل الملموسة في إطار لجان العمل الثنائي. إننا على اقتناع بأن الأمر يستوجب أن يتم ذلك هنا في مدريد حفاظاً على ما قد أنجز من المقدمات. إن تعدد الجوانب لعملية سلمية في الشرق الأوسط وشموليتها يستوجبان بإلحاح الانتقال السريع إلى مناقشة المسائل المتعلقة بتنظيم المفاوضات المتعددة الطرف.

أما بالنسبة إلى طابع الاتفاقات المقبلة، فينبغي أن يحدده الأطراف المعنيون وهو يلقي مسؤولية كبيرة على عاتق الجميع. إن المفاوضات تحتاج إلى لفتات تدل على حسن النيات ولا شك في أن من بين هذه اللفتات المقنعة جداً لنكون مستعدين لحوار جاد أن يوقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. أعتقد أنه في هذا المجال سيجد العرب اقتراحات مناسبة في مقابل ذلك. وأود أن أؤكد أن الاتحاد السوفياتي بصفته أحد الرئيسين يحرص على المساهمة مساهمة فعالة في تنقية أجواء المؤتمر من أجل التوصل إلى اتفاق. إني متأكد من أن علاقة الثقة والصدقية المتبادلة التي أقيمت مع شريكنا الرئيسي الآخر للمؤتمر الولايات المتحدة من شأنها أن تساعد على ذلك. ولو سارت الأمور على هذا النحو، في إمكاننا القول إن أيام مدريد الثلاثة ستدخل في تاريخ الشرق الأوسط بمثابة نقطة انطلاق للمرحلة الجديدة ومرحلة السلام الدائم والوطيد. وعندنا أن الحال الجديدة للأوضاع في المنطقة ستوفر لشعوب الشرق الأوسط ضمانات للمستقبل الذي يليق بها ويستحق أمجاد ماضيها العظيم.

إن المنطقة التي أهدت إلى العالم أبجديته الأولى وثلاثة أديان عالمية ومنجزات في علم الرياضيات والفلك والطب وإبداعات الفن والثقافة والإعمار والأدب الرفيع هي المنطقة التي كانت منذ زمن بعيد منطقة طرق تجارية وينبغي أن تتحول من ساحة للعداء والتضارب والارهاب إلى ساحة للتعامل الدولي المثمر والتعاون والسلام (...)».

١٩ نص كلمة وزير الخارجية الأميركي، جيمس بايكر، في جلسة الردود (مدريد، ١/١١/١٩٩١).

«في الأشهر الثمانية الأخيرة، بذل عدد من الأشخاص في المنطقة جهوداً جبارة للمساهمة بوسائل عدة في جعل هذا المؤتمر وهذه المفاوضات ممكنة. جميعكم في القاعة من بين هؤلاء الناس. لكن هناك عدداً ليس بيننا الآن، أشخاصاً قدموا في رأيي مساهمات أساسية إلى العملية، ما كان هذا المؤتمر أن يعقد من دونها. وفي هذا المجال أود أن أوجه تحية:

- إلى الرئيس المصري حسني مبارك الذي كان صديقاً وناصحاً ومؤيداً لهذه العملية منذ بدايتها.

- إلى الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية الذي أثبت بالكلمة والفعل وجود فرص جديدة للسلام العربي - الإسرائيلي بعد حرب الخليج والذي جسد هذه المقاربة الجديدة في العالم العربي.

- إلى الرئيس السوري حافظ الأسد الذي ثبت تأكيده لي أن سوريا اتخذت خياراً تاريخياً وقراراً بالسلام وأن التزامه المبكر هذه العملية أمران حيويان.

- إلى الملك حسين عاهل الأردن، الذي استطاعت شجاعته وقيادته واستعداده لالتزام دعم العملية علناً وسريعاً خلق القوى المحركة في المنطقة.

- إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير الذي أثبت أن تصميمه المتواصل وقيادته القوية أمران حيويان للتوصل إلى اتفاق على عقد هذا المؤتمر وبدء المفاوضات المباشرة الثنائية من أجل سلام حقيقي بين إسرائيل وجيرانها.

ـ إلى وزير الخارجية ديفيد ليفي الذي كان مصمماً على تطوير عملية سلام نشطة وذات معنى والذي عمل على تجاوز العقبات في طريقنا.

ـ إلى الرئيس اللبناني الياس الهراوي الذي عمل على إعادة تحقيق سلطة مركزية في دولته التي خربتها الحرب، الأمر الذي يعتبر خطوة ضرورية نحو السلام في المنطقة.

ـ إلى الفلسطينيين الذين اجتمعت معهم مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي اللذين أتاحت شجاعتهما الشخصية في وجه الضغوط الضخمة إمكان حياة أفضل للفلسطينيين.

وعلى رغم أن هذه الفترة تشهد تغييرات دراماتيكية في العالم، فإن أهمية هذا المؤتمر لا تزال بارزة. فقبل أربعة عشر يوماً دعا الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين إلى مؤتمر السلام هذا وإلى مفاوضات مباشرة تليه. ورداً على الدعوة وافقت إسرائيل والأردن والفلسطينيون وسوريا ولبنان على حضور المؤتمر والمشاركة في المفاوضات المباشرة. ووافقت أيضاً كل من المجموعة الأوروبية ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وعمان ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا على المشاركة في هذه العملية.

ويجسد هذا المؤتمر تجسيداً حياً انتهاء الحرب الباردة والشركة الأميركية ـ السوفياتية في حل النزاعات الاقليمية. فنحن نتعاون حيث كنا نتنافس سابقاً. وهناك تعاون حيث كان انقسام. وما كان غير معقول في السابق ـ أن ترعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عملية للسلام في الشرق الأوسط ـ صار واقعاً هذا الأسبوع.

فعملنا، أي صنع السلام عبر المفاوضات، بدأ لتوه. وفيما ننظر إلى التحديات التي تنتظرنا يجب أن نتذكر ونتعلم من إنجازاتنا حتى الآن.

ـ لقد راوغ الأطراف مدى عقود في الإتفاق على إمكان إجراء مفاوضات.

وفي نهاية الأسبوع هذا يجب أن تبدأ مفاوضات ثنائية مباشرة تهدف إلى سلام شامل وأصيل.

ـ لقد راوغ الأطراف مدى عقود في الإتفاق على مضمون المفاوضات. وفي نهاية الأسبوع هذا، يجب أن نبدأ مفاوضات على الأساس المقبول أي قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ـ لقد راوغ الأطراف مدى عقود في الإتفاق على طريقة التفاوض. وفي نهاية هذا الأسبوع ستبدأ مفاوضات على مستويين وعلى مراحل. وفي غضون أسابيع سيجتمع الأطراف الذين يرغبون في المشاركة لتنظيم مفاوضات متعددة الجانب على مواضيع عدة تؤثر على حياة شعوب المنطقة.

هذا ليس مجرد كلام فارغ. فخلال الأشهر الثمانية من الديبلوماسية وعلى رغم أن الأطراف عادوا أحيانا إلى ترداد الشعارات القديمة والرموز القديمة، فإنهم خلصوا أيضاً إلى تفهم الحاجة إلى الخوض عملياً في حل مشاكلهم. ولطالما قلت سابقاً إن الأطراف ربما صعدوا مواقفهم خصوصاً كلما اقتربوا من المفاوضات.

وهذا ليس مستغرباً، خصوصاً في اجتماع عام. لكن مفتاح المسألة هو تجاوز البلاغة والدخول في مفاوضات مباشرة.

إن مبدأ أساسياً في التفكير الأميركي هو أن المفاوضات هي أفضل وسيلة لحل النزاعات والتوصل إلى السلام. المفاوضات لا تضمن السلام. لكن من دون مفاوضات، ليست هناك أي وسيلة لصنع سلام أصيل ولا أي آلية لتطوير تفاهم يمكن أن يدوم.

إن الولايات المتحدة مستعدة لأن تكون القوة المحفزة وشاحنة الطاقات والقوة المحركة في عملية التفاوض. إن دورنا في هذه العملية سيستند إلى المبادىء التي أعلنها الرئيس بوش في آذار الماضي وهي ستبقى حجر الزاوية الذي يقود مشاركتنا في عملية التفاوض.

إن الولايات المتحدة ستكون وسيطاً نزيهاً. لدينا مواقفنا وآراؤنا في شأن عملية السلام ولن نتخطى حقوقنا بتعداد هذه المواقف. لكن كوسيط صادق لديه خبرة ـ خبرة ناجحة ـ في مفاوضات الشرق الأوسط، نعلم أيضاً أن مساهمتنا الحساسة ستكون في غالب الأحيان تأثيراً وإقناعاً هادئاً من وراء الكواليس.

ولا يخطئن أحد في تفسير دورنا كوسيط نزيه ويظن أننا سنغير مواقف السياسة الأميركية. ولا يخطئن أحد في تفسير مواقفنا في السياسة بأنها تعني خفض تصميمنا على مساعدة الأطراف في التوصل إلى حلول للمشاكل مقبولة لدى الجانبين. ما يهم ليس سياساتنا بل سياسات الأطراف. فهم الذين يجب أن يتفاوضوا على السلام.

وقدم الأطراف هذا الأسبوع إيضاحات على تفكيرهم في شأن تسوية. وحددوا ثلاثة متطلبات في البحث عن السلام:

١ ـ سمعنا توقاً إلى السلام ـ أمل شعوب المنطقة في العيش في علاقة متبادلة مقبولة مع الجيران، علاقة تميزها معاهدات سلام وعلاقات اقتصادية وروابط ثقافية وحوار سياسي.

٢ ـ سمعنا تأكيداً على الأرض ـ رغبة شعوب المنطقة في ممارسة سلطتها على أراض تعتبرها جزءاً من نطاقها القومي والسياسي والتاريخي والديني.

٣ ـ سمعنا الحاجة إلى الأمن ـ مطلب الشعوب للعيش أحراراً من الخوف وواجب الحكومات في بذل ما تستطيع لحماية مواطنيها.

وما قاله الأطراف بالفعل هذا الأسبوع إن هذه المسائل الأساسية ـ الأرض والسلام والأمن ـ هي عوامل غير منفصلة في البحث عن تسوية شاملة.

فقد أوضح الأطراف أنه لا يمكن التوصل إلى سلام من دون حل لمشكلة الأرض والأمن، وأن حلاً لمشكلة الأرض وحدها لا يمكن أن يحل النزاع من دون تحقيق سلام وأمن وأنه يستحيل تحقيق الأمن وحده من دون سلام. ولا يمكن لهذه

العملية التي بدأنا أن تنجح إلا إذا وضعت كل المسائل على طاولة واحدة وحلت كل المسائل حلاً مقبولاً.

إن أمراً أساسياً هو أسلوب التفاوض. اليوم يقف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في جانب واحد من الطاولة - في الشكل والمضمون - في سعيهما إلى سلام عالمي وحل النزاعات الاقليمية. اليوم وفي المستقبل سنعمل معاً في السعي إلى تسوية في الشرق الأوسط.

وستبقى الولايات المتحدة معنية وعلى أعلى المستويات بهذه العملية. وأننا نتوقع أن نكون في متناول الأطراف خلال العملية. إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مستعدان للمشاركة مباشرة في المفاوضات نفسها في حال موافقة جميع الأطراف.

سنؤدي دورنا. لكن لا يمكننا أن نؤدي لكم دوركم أيضاً. ستوفر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التشجيع والنصيحة والتوصيات والمقترحات والآراء لمساعدة عملية السلام. سترضون أحياناً عن آرائنا وأحياناً قد تغضبون. سندعم مواقفكم أحياناً ولن ندعمها أحياناً أخرى. سنعمل بهدوء ووراء الكواليس أحياناً، لكن في أحيان أخرى سنعلن آرائنا ومواقفنا. إلا أن كل هذا لن يحط عن كاهلكم واجب صنع السلام. وإذا لم تفعلوا فنحن بالطبع لن نفعل. وكما قلت منذ بداية هذا الجهد، لا يمكن أن نزيد السلام أكثر منكم، أنتم الأطراف المعنيون مباشرة بغيابه.

ولا يمكن توقع عمل الأطراف في هذه العملية خارج نطاقهم السياسي، بل يجب أن يتوقع منهم أن يتفقوا ويصنعوا ويوجهوا ويقودوا السياسة والرأي. لقد اتخذ الزعماء في المنطقة قرارات صعبة وشجاعة للمجيء إلى هذا المؤتمر والتفاوض، ومطلوب منهم قرارات أصعب وأكثر شجاعة لتسوية هذا النزاع.

دعوني أقول كلمة عن مكان انعقاد المفاوضات الثنائية.

فكما تعلمون تضمنت الدعوة التي وجهت إلى الأطراف في ١٨ تشرين الأول تواريخ اتفق عليها بعد مفاوضات دقيقة. وحددت هذه الدعوة أن مفاوضات

مباشرة ثنائية ستبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر. لكن لم يكن هناك أي اتفاق على مكان انعقاد هذه المفاوضات الثنائية.

فالأطراف لم يستطيعوا بعد الإتفاق على مكان انعقاد هذه المفاوضات. إن رأي الراعيين أن تبدأ المفاوضات المباشرة الثنائية في مدريد في أسرع وقت ممكن. وإن نية الراعيين أن يواصلا المشاورات مع الأطراف لتحقيق ما تضمنته الدعوة في هذا المجال.

من وجهة نظر الراعيين وبالطبع من وجهة نظر غالبية العالم، سيكون من الصعب جداً فهم رفض طرف الآن حضور المفاوضات الثنائية بسبب الإختلاف على مكان انعقادها.

وأخيراً، أريد أن أشير إلى أن اجتماعاً سيعقد في غضون أسابيع بين هؤلاء الأطراف الذين يرغبون في المشاركة في المفاوضات المتعددة الجانب لتنظيم هذه المفاوضات. وستركز هذه المحادثات على مسائل تعتبر مصالح حساسة لكثير من الأطراف في المنطقة. وستكون هذه المحادثات مكملة للمفاوضات الثنائية. وإنني مسرور لأن المفاوضات المتعددة الجانب لاقت دعماً واسعاً واهتماماً في الشرق الأوسط وخارجه.

ركز الكثيرون هذا الأسبوع على الحاجة إلى خطوات تؤدي إلى بناء الثقة. ولا تزال الولايات المتحدة تعتقد إن إجراءات لبناء الثقة هي أمر مهم للعملية وللأطراف أنفسهم.

وأريد أن أكون صادقاً جداً وأنا أقف هنا بين زملاء أمضيت معهم ساعات طويلة منذ آذار أن عدم استعداد الأطراف لاتخاذ خطوات لبناء الثقة كان أمراً مخيباً للآمال. لقد تعاملتم بنجاح مع الصيغ والمواقف. لقد وافقتم على عبارات مناسبة. لقد بدأتم عملية من المفاوضات يمكنها أن تنجح. لكنكم فشلتم في التعامل مع البعد الإنساني للنزاع تعاملاً مناسباً.

ففي جولاتي في المنطقة، رأيت مشاهد مروعة من المأساة الإنسانية والمعاناة واليأس، أناساً أبرياء وسط خلافات يتمنون أن تنتهي، لاجئين ونازحين يرتحلون

عبر الامتداد الواسع للزمن، أمهات وأباء خائفين على المستقبل الذي ينتظر أولادهم، وأولاداً يتعلمون العداء والنزاع بدل الصداقة والتأقلم.

إن الصيغ والتعابير والمفاوضات لا تكفي. ودعم عملية التفاوض لن يدوم إلا إذا عالج جميع الأطراف البعد الإنساني. يجب إيجاد الطريقة لإرسال إشارات السلام والتصالح التي تؤثر على شعوب المنطقة. لا تنتظروا الطرف الآخر لتبدأوا. يجب على كل واحد منكم أن يتحرك فوراً. وأنتم تعلمون بلا شك ما هو المطلوب.

وعبر المفاوضات وهذه الخطوات وغيرها، يمكنكم أن تعبروا عن التفهم لمخاوف الآخرين. يمكنكم أن تؤثروا على الناس ـ النساء والرجال والأطفال ـ ضحايا النزاع العربي ـ الإسرائيلي. لا يمكننا أن ننجح على الطاولة إلا إذا وجدنا وسائل الوصول بعضنا إلى البعض بعيداً منها.

لقد كانت التحديات جسيمة والعقبات كثيرة على طريق السلام. وأوجدت قراراتكم في الأشهر الثمانية من الديبلوماسية المكثفة قاعدة جديدة من الواقعية والتزام السلام. وكان هذا المؤتمر حيوياً في تدمير حواجز الإتصال وفي الإظهار للجميع أن الزعماء العرب والإسرائيليين يمكنهم أن يلتقوا وجهاً لوجه.

وفي الختام، دعوني أكلمكم فرداً فرداً شخصياً ومباشرة.

لقد انتظر العالم هذا الأسبوع أكثر من أربعة عقود. وحاول محبو السلام أينما كان أن يجمعوكم لتناقشوا خلافاتكم. وهذا الأسبوع وهنا في مدريد اجتمعتم أخيراً وعقدتم مثل هذا اللقاء.

لقد كانت هذه البداية ـ بداية جيدة ـ بداية تاريخية اخترقت المحرمات القديمة ـ بداية مهمة تفتح فرصاً أخرى.

لكنها بداية فقط ـ وهذا لا يكفي. ويجب ألا تدعوا هذه البداية تتحول نهاية.

فعندما تخرجون من هذه الأبواب تحملون معكم مسؤوليات ضخمة.

تحملون معكم المسؤولية حيال شعوبكم في السعي إلى السلام. وتحملون معكم مسؤولية بناء سلام عادل وشامل. تحملون معكم المسؤولية حيال أنفسكم لتبتعدوا عن الماضي وتتبعوا مستقبلاً جديداً.

لانـه إذا لم تغتنموا هـذه الفرصـة التاريخيـة، فلا أحـد سيلوم أحداً خـارج منطقتكم.

ومع دخولكم مفاوضات مباشرة مـع جيرانكم أنتم تحملون المصيـر وتحدي صنع السلام. واستمرار هذه العملية ونجاحها في أيديكم. ولا يزال العالم ينـظر إلى كل منكم ليتخذ قرار السلام».

القسم الثاني

رسائل الضمانات الأميركية للأطراف المشاركة في المؤتمر

١ نص رسالة التطمينات التي بعثت بها الإدارة الأميركية إلى لبنان (بيروت، ١٥/ ١٠/ ١٩٩١).

مسودة رسالة التطمينات ـ لبنان.

بيروت في ١٥ تشرين الأول ١٩٩١.

«السيد العزيز رئيس الجمهورية.

يشكل قرار لبنان بحضور مؤتمر السلام الذي سيطلق المفاوضات المباشرة الثنائية بين لبنان وإسرائيل، وتلك المتعددة الأطراف بينها وبين الدول العربية الأخرى خطوة مهمة في جهودنا المشتركة لإنجاز تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي. لقد عانى لبنان طويلاً من غياب حل لهذا النزاع. وفي الواقع فإننا نأمل في أن يؤدي التقدم نحو هذه التسوية إلى تعزيز الآمال في الوصول إلى لبنان مستقر وسيد وحر وخال من وجود القوات غير اللبنانية.

إن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لتوفير تطمينات معينة تتصل بالعملية التي دخلنا فيها. وتشكل هذه التطمينات مفاهيمنا على المؤتمر والمفاوضات اللاحقة ونوايانا في ما يتعلق بها.

وتنسجم هذه التطمينات مع سياسة الولايات المتحدة، وهي لا تتناقض مع مؤتمر السلام ومع الإطار الذي أوجدناه لعقده ولا تؤدي إلى تقويضه.

وأكثر من ذلك لن تكون هناك تطمينات تقدم لطرف معين من دون أن يكون الأطراف الآخرون على علم بها. وبهذا نستطيع تعزيز الشعور بالثقة وتقليل فرص حصول سوء التفاهم.

وكما أعلن الرئيس بوش في كلمته أمام الكونغرس في السادس من آذار ١٩٩١، فإن الولايات المتحدة ما زالت على إيمانها الثابت بأن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، إن نتيجة كهذه يجب أن تؤدي أيضاً إلى الأمن والاعتراف بكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد أشار الرئيس بوش إلى أن أي شيء غير هذا سيؤدي إلى الفشل في اختباري عدم التحيز والأمن المتلازمين.

وكما تعلمون، سترعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً مؤتمر السلام الذي لا يمكن أن ينعقد إلا في حالة موافقة الأطراف جميعها عليه. وستبدأ المفاوضات الثنائية بعد أربعة أيام من افتتاحه. وستجتمع الأطراف المشتركة في المفاوضات المتعددة الأطراف بعد أسبوعين من هذا الافتتاح لتنظيم هذه المفاوضات. وستتخذ العملية مسارين: من خلال التفاوض المباشر بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، وبالصورة التي شرحناها لكم وللأطراف الأخرى، وبين إسرائيل والفلسطينيين.

وستتصرف الولايات المتحدة كوسيط نزيه في محاولة وضع حل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، إن هدفنا يتمثل، جنباً إلى جنب مع الاتحاد السوفياتي، بتأدية دور القوة المحركة في هذه العملية لمساعدة الأطراف على التقدم باتجاه سلام شامل، وسيكون بإمكان أي طرف الوصول إلى ممثلي الدولتين راعيتي المؤتمر (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) في أي وقت يريده. إن الولايات المتحدة مستعدة للاشتراك في جميع مراحل المفاوضات مع موافقة الأطراف جميعها في كل مرحلة منها. وستقوم الولايات المتحدة، من جانبها، بالعمل على إجراء مفاوضات جدية كما ستحاول تجنب إطالتها أو دفعها إلى المراوحة من جانب أي طرف.

وتستمر الولايات المتحدة في تأييدها قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥، وهي تعتمد بأن للبنان الحق في الاستقلال ووحدة أراضيه. ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وتؤمن في الوقت نفسه بأن للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة.

ويتمثل موقف الولايات المتحدة في أن التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بهـا، لكن تسويـة كهذه يمكنهـا تعزيـز السلام والاستقرار في لبنان.

ويودي التأكيد لكم على أن ما من شيء، خلال هذه العملية، قادر على تغيير التزام الولايات المتحدة أو تعديله في ما يتعلق بوحدة لبنان وسيادتـه ووحدة أراضيـه كما بانسحاب القوات غير اللبنانية كافة منه ونزع سلاح جميع الميليشيات. وتواصـل الولايات المتحدة دعمها للحكومة اللبنانية ولجهودها من أجل بسط سلطتها على أراضي البلاد كلها من خلال تطبيق اتفاق الطائف. وفي هـذا الصدد، إننـا نثني على الحكومة اللبنانية لجهودها الراسخة في تنفيـذ هذه العمليـة من خلال نـزع سلاح الميليشيات.

وفي الواقع، فإن وجهة نظرنا تتمثل في أن إطلاق عملية السلام وحده القادر على تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان وجعلهما أقرب إلى متناول الشعب اللبناني الذي يستحقهما».

٢ التأكيدات الأميركية للحكومة الإسرائيلية حول أسس المفاوضات (تل أبيب، ١٥/١٠/١٩٩١).

١ ـ الهدف الأساسي للمفاوضات هو إرساء سلام حقيقي وتوقيع اتفاق سلام وإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها.

٢ ـ لن يكون لمؤتمر السلام سلطة فرض وجهة نظره على الأطراف.

٣ ـ المفاوضات بين الأطراف ستكون مباشرة.

٤ ـ الولايات المتحدة لا تدعم فكرة الربط بين المفاوضات المختلفة الإسرائيلية ـ السورية أو الإسرائيلية ـ الأردنية أو الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

٥ ـ إن أي طرف لن يجبر على التفاوض مع من لا يرغب في التفاوض معه.

٦ ـ لا تعتزم الولايات المتحدة إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير.

٧ ـ الفلسطينيون المشاركون في مؤتمر السلام سيكونون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

٨ ـ الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة.

٩ ـ لإسرائيل الحق في تفسير قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كما تريد.

١٠ ـ لإسرائيل الحق بحدود آمنة تضمن أمنها.

١١ ـ ستعمل الولايات المتحدة على بسط السلام في الشرق الأوسط.

١٢ ـ ستستمر الولايات المتحدة في العمل لإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ولإلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

١٣ ـ خلال المؤتمر ستقوم الولايات المتحدة بإجراء مشاورات مع إسرائيل.

١٤ ـ تجدد الولايات المتحدة اعترافها المعلن عام ١٩٧٥ والذي اعتبرت فيه

أن للجولان دوراً استراتيجياً.

١٥ ـ الولايات المتحـدة مستعدة لضمـان الحدود المستقبليـة بين إسرائيـل وسوريا.

١٦ ـ لإسرائيل الحق بحدود شمالية آمنة في حال الانسحاب من لبنان.

١٧ ـ الولايات المتحدة تضمن أمن إسرائيل.

٣ نص رسالة الضمانات التي بعث بها الإدارة الأميركية إلى الجانب الفلسطيني (القدس، ١٨/ ١٠/ ١٩٩١).

إن القرار الفلسطيني بحضور مؤتمر السلام من أجل البدء بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل يؤلف خطوة هامة في البحث عن حل شامل وعادل ودائم في المنطقة. والولايات المتحدة تؤمن منذ زمن طويل، أن المشاركة الفلسطينية هي أساسية لنجاح جهودنا.

في إطار العملية، التي نبدأ بها، نرغب في الإجابة على طلبكم بصدد بعض التطمينات المرتبطة بتلك العملية وهذه التطمينات تؤلف مفاهيم الولايات المتحدة ونواياها المتعلقة بالمؤتمر، وبالمفاوضات التالية له.

وهذه التطمينات هي متفقة مع سياسة الولايات المتحدة، ولا تخل، أو تناقض قراري مجلس الأمن، ٢٤٢ و٣٣٨. إضافة إلى ذلك لن تكون هناك تطمينات معطاة لأحد الأطراف غير معلومة لجميع الأطراف الأخرى. بهذه الطريقة نستطيع أن نرعى الشعور بالثقة ونضعف إلى الحد الأدنى احتمالات سوء الفهم.

كما قال الرئيس بوش في ٦ آذار (مارس) ١٩٩١ في خطابه أمام الكونغرس، الولايات المتحدة ما تزال تعتقد جازمة أن السلام الشامل يجب أن يبنى على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ «الأرض مقابل السلام». وهذه النتيجة يجب أن تضمن الأمن والاعتراف لجميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. ونوه الرئيس، بأن أي شيء آخر لا يصمد أمام اختباري العدل والأمن.

العملية، التي نحاول أن ننشئها، تقدم للفلسطينيين طريقاً، كي يحققوا

أهدافهم. تعتقد الولايات المتحدة بوجوب وضع نهاية لـلإحتلال الإسـرائيلي، الأمر، الذي يحصل فقط عبر مفاوضات صحيحة وذات معنى. وتعتقد الـولايات المتحدة أيضاً بأنه يجب أن تخلق علاقة جديدة من الروح المشتركة، التي تجعل الفلسـطينيين والإسرائيليين يحتـرم كل طـرف منهم أمن الآخر وهـويته وحقـوقـه السياسية. نعتقد أن الفلسطينيين يجب أن يكسبوا السيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها، مما يتعلق بحياتهم وبقدرهم.

المفاوضات الثنائية المباشرة سوف تبدأ بعد أربعة أيـام من افتتاح المؤتمـر، والفرقاء الذين يرغبون حضور المفاوضات المتعددة الأطراف، سوف يدعون بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم تلك المفاوضات. وفي هذا المجال، سـوف تدعم الولايات المتحدة اشتراك الفلسطينيين في أي مفاوضات ثنـائية أو متعـددة الأطراف. والمؤتمر، والمفاوضات التي تليه، ستكون مبنيـة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

والعملية سوف تجـري عبر مسـارين، من خلال المفـاوضات المبـاشرة بين إسرائيل والدول العربية، وإسرائيـل والفلسطينيين. والـولايات المتحـدة مصممة على إنجاز التسوية الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وسوف تبـذل قصارى جهودها، كي تضمن تقدم العملية على خطى سيرهـا إلى الأمام في اتجـاه تلك الغاية.

ومن أجل التسوية الشاملة، يجب أن تجري جميع المفاوضات بأسرع وقت ممكن في اتجاه الإتفاق. والولايات المتحدة، من جانبها، سوف تعمل من أجل المفاوضات الجدية وسوف تحاول تجنب التطويل والمراوحة في المكان من قبل أي طرف.

سوف يكون المؤتمـر تحت الرعـاية المشتـركة للولايـات المتحدة والاتحـاد السوڤياتي. والجماعة الأوروبية سوف تشـارك في المؤتمر إلى جـانب الولايـات المتحدة والاتحاد السوڤياتي، وسـوف تكون ممثلة بـرئاستهـا، ويمكن أن يدعى المؤتمر مجدداً بموافقة جميع الأطراف فقط.

فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة سوف يرسل الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً عنه إلى المؤتمر كمراقب. والدولتان الراعيتان للمؤتمر سوف تبقيان الأمين العام على علم بتقدم المفاوضات. والإتفاقات المنجزة بين الأطراف سوف تسجل في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسوف يقدم تقرير بها إلى مجلس الأمن، والأطراف سوف يطلبون تصديق المجلس على هذه الإتفاقيات. وبما انه من مصلحة جميع الأطراف، أن تنجح هذه العملية، فإن الولايات المتحدة لن تدعم، طيلة مجرى العملية، قيام عملية منافسة أو موازية في مجلس الأمن.

والولايات المتحدة لا تحاول تحديد، من يتكلم باسم الفلسطينيين في هذه العملية. نحن نحاول البدء بعملية تفاوض سياسية، يشترك فيها الفلسطينيون مباشرة، وتقدم طريقاً لإنجاز الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ولمشاركته في تحديد مستقبله. ونعتقد أن الوفد المشترك الأردني ـ الفلسطيني يقدم أفضل طريق واعد نحو تلك الغاية.

الفلسطينيون، وحدهم، يستطيعون اختيار أعضاء وفدهم، وهؤلاء لا يخضعون لأي نقض من أي جهة وتفهم الولايات المتحدة أن أعضاء الوفد سيكونون فلسطينيين من الأراضي، من الذين يقبلون بالمفاوضات على مسارين، في مراحل، ومن الذين يرغبون في العيش بسلام مع إسرائيل، وأي طرف لا يُجبر على الجلوس مع أي طرف آخر لا يريد الجلوس معه،

وسيكون الفلسطينيون أحراراً في إعلان جانبهم من الوفد المشترك، وفي إصدار بيان خلال افتتاح المؤتمر ويستطيعون أيضاً طرح أي مسألة تخص مضمون المفاوضات خلال المفاوضات.

والولايات المتحدة تفهم مدى الأهمية، التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية. لذلك نريد التأكيد (التطمين)، أن لا شيء يعمله الفلسطينيون بخصوص اختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية، يمكن أن يؤثر على مطلبهم بالقدس الشرقية. أو أن يضر بنتيجة المفاوضات، أو أن يكون بمثابة سابقة فيها. يبقى موقفاً حازماً للولايات المتحدة كون القدس يجب ألا تعود أبداً مدينة مقسمة، وكون وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالمفاوضات. لذلك، نحن لا

نعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو بتوسيع حدودها البلدية، ونشجع جميع الأطراف كي يتجنبوا الأعمال من جانب واحد، التي من شأنها أن تزيد التوترات المحلية، أو تجعل المفاوضات أصعب، أو تحدد نتيجتها مسبقاً. وموقف الولايات المتحدة أيضاً إمكان انتخاب فلسطيني مقيم في الأردن ومرتبط بعائلة مقدسية بارزة، كي ينضم إلى الجانب الأردني من الوفد.

عدا ذلك، موقف الولايات المتحدة أيضاً، هو أن يحق لفلسطيني القدس الشرقية الإشتراك في التصويت للإنتخابات لسلطة حكم ـ ذاتي ـ إنتقالية. وتعتقد الولايات المتحدة أيضاً أن الفلسطينيين من القدس الشرقية، والفلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة، الذين تتحقق فيهم المقاييس الثلاثة يجب أن يحق لهم الإشتراك في المفاوضات من أجل الوضع النهائي.

والولايات المتحدة تدعم حق الفلسطينيين في طرح أي مسألة، بما في ذلك مسألة القدس الشرقية على طاولة المفاوضات.

وبما أن المسائل ذات العلاقة معقدة، والإنفعالات عميقة، فإن الولايات المتحدة ترى، منذ زمن طويل، أن المرحلة الإنتقالية مطلوبة من أجل هدم جدران الشك وعدم الثقة، ومن أجل وضع أسس المفاوضات الصلبة حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة. وهدف المفاوضات من أجل الترتيبات الإنتقالية هو تحقيق نقل السلطة بشكل سلمي وأصولي من إسرائيل إلى الفلسطينيين. يحتاج الفلسطينيون، أن يحققوا سيطرة سريعة على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها، التي تتعلق بحياتهم، وأن يتحولوا إلى وضع جديد، يمارس فيه الفلسطينيون السلطة في الضفة الغربية وغزة. والولايات المتحدة من جانبها، سوف تناضل منذ البداية، وسوف تشجع جميع الأطراف، كي يقروا الخطوات، التي من شأنها أن تخلق جواً من الإطمئنان والثقة المتبادلة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان.

وكما تعلمون، فيما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، المفاوضات سوف تجري على مراحل، بدءاً من المحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي. سوف تجري هذه المحادثات بهدف الوصول إلى اتفاق خلال

سنة. وإذا ما تم الاتفاق، فإن ترتيبات الحكم الذاتي سوف تدوم لخمس سنوات. وفي بداية السنة الثالثة من ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي، سوف تجري المفاوضات على الوضع الحقوقي الدائم. وهدف الولايات المتحدة هو أن تنتهي مفاوضات الوضع الحقوقي الدائم في نهاية المرحلة الإنتقالية.

وكان موقفنا منذ زمن طويل هو أن المفاوضات المباشرة المبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ يمكن أإن تؤدي إلى سلام حقيقي لا أحد يستطيع أن يملي نتيجة المفاوضات سلفاً وتفهم الولايات المتحدة، أن الفلسطينيين يجب أن يكونوا أحراراً، في افتتاح أي بيانات في المؤتمر وفي المفاوضات، التي تليه، وفي طرح أي مسألة ذات أهمية بالنسبة لهم. إذن الفلسطينيون أحرار في مناقشة أي نتيجة، يعتقدون، أنها تتفق بأفضل ما يمكن مع مطالبهم. والولايات المتحدة سوف تقبل أي نتيجة متفق عليها بين الطرفين. وفي هذا المجال، وإنسجاماً مع سياسة الولايات المتحدة الثابتة، ليست الكونفدرالية مستبعدة كنتيجة ممكنة للمفاوضات حول الوضع الحقوقي النهائي.

والولايات المتحدة تعتقد منذ زمن طويل، أن لا طرف يجب أن يقوم بأعمال من جانب واحد، من شأنها أن تعمل على التحديد المسبق للموضوعات، التي لا يمكن أن تحل إلا بالمفاوضات. وفي هذا الخصوص، عارضت الولايات المتحدة النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧. وسوف تستمر في معارضة ذلك، لأنه يبقى عقبة في طريق السلام.

سوف تعمل الولايات المتحدة كوسيط مخلص، في محاولتها لحل النزاع العربي - الإسرائيلي. ونيتنا مع الاتحاد السوفياتي، أن نلعب دور القوة المحركة في هذه العملية، كي نساعد الأطراف على الحركة إلى الأمام في اتجاه السلام الشامل. وكل طرف يستطيع الاتصال بالدولتين الراعيتين في أي وقت. والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في كل مراحل المفاوضات، مع موافقة الأطراف في كل تفاوض.

هذه هي التطمينات، التي تقدمها الولايات المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ المبادرة، التي ناقشناها، نحن مقتنعون، بأن لدينا فرصة حقيقية في إنجاز شيء

هام جداً في عملية السلام، ونحن مستعدون للعمل بجهد معكم في الفترة القادمة من أجل بناء التقدم، الذي صنعناه. سوف توجد تحديات صعبة من أجل جميع الأطراف، ولكن مع التزام الفلسطينيين وابداعهم المستمرين، يكون لدينا احتمال حقيقي في تحريك مؤتمر السلام وفي المفاوضات، ثم بعدئذٍ في منحى السلام الواسع الذي نطلبه جميعاً.

٤ نص رسالة التطمينات التي بعث بها الرئيس الأميركي، جورج بوش، إلى إسرائيل (القدس، ١٨/١٠/١٩٩١).

«١٨ تشرين الأول ١٩٩١

«رسالة تطمينات

«إن قرار إسرائيل الاشتراك في مؤتمر السلام للشرق الأوسط، لبدء محادثات مباشرة وثنائية إلى مفاوضات سلام متعددة الأطراف، هي خطوة مهمة توصل إسرائيل بصورة أقرب كثيراً إلى السلام والأمن اللذين تتوق إليهما. الآن، هذا أوان التقرير من جانب كل الأطراف، لكي تتمكن من التحرك بسرعة نحو مؤتمر ومفاوضات، والحقيقة إنه بواسطة مفاوضات مباشرة فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي وأمن.

«في سياق المسار الذي نبدأ به، نرغب في الرد على طلبكم لتطمينات معينة تتعلق بهذا المسار، هذه التطمينات تشكل مفاهيم الولايات المتحدة ومقاصدها المتعلقة بالمؤتمر والمفاوضات.

«لقد، وضحنا من البداية ان الولايات المتحدة ستكون مستعدة لإعطاء تطمينات تتلاءم مع سياستنا والتي لا تضعف أو تناقض الإطار الذي أوجدناه لعقد مؤتمر السلام. قلنا أيضاً، إنه لن تكون هناك تطمينات لأحد الأطراف لا تعرفها الأطراف الأخرى.

«هذا المسار من المفاوضات، مبني على العلاقات الفريدة بين دولتينا، التي تستند على قيم ومصالح مشتركة وعلى احترام الديموقراطية. منذ إنشاء دولة إسرائيل، أدركت الولايات المتحدة إن التحديات التي تواجه إسرائيل تتعلق

بجوهر وجودها. وعلى امتداد فترة طويلة للغاية، عاشت إسرائيل في منطقة رفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها. لهذا السبب، كان مفتاح التقدم نحو السلام دائماً، اعرافاً بحاجات أمن إسرائيل وبضرورة التعاون الوثيق بين دولتينا لتلبية هذه الحاجات.

«إننا نؤكد لكم، إن التزاماتنا بأمن إسرائيل باقية على ما هي عليه. كل من يحاول أن يدس بيننا ساعياً للمس بهذه الالتزامات ـ لا ينجح في فهم الروابط العميقة بين دولتينا وطبيعة التزاماتنا بأمن إسرائيل، بما في ذلك الالتزام بتثبيت تفوقها النوعي، نريد أن نعود ونؤكد موقفنا، بأن إسرائيل تستحق حدوداً آمنة وقابلة للدفاع، والتي يجب أن يتفق عليها في مفاوضات مباشرة بحيث تكون مقبولة من جيرانها. إن الولايات المتحدة تؤمن إن الهدف من هذا المسار، هو سلام عادل ودائم، يتحقق عبر محادثات تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، بما في ذلك عقد اتفاقات سلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها العربيات.

«لقد أبلغتمونا أنتم وبقية الأطراف، بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبأن هذه (التفسيرات) ستعرض أثناء المفاوضات. ووفقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، لا نؤيد أيضاً استمرار السيطرة أو الضم للمناطق التي تحتلها إسرائيل.

«لن تكون للمؤتمر قوة فرض حلول على الأطراف أو استخدام حق النقض (الفيتو) للاتفاقات التي ستتحقق بواسطته. لن تكون له صلاحية اتخاذ قرارات ولا حق التصويت على مسائل أو نتائج. يمكن أن يتجدد انعقاد المؤتمر فقط بموافقة كل الأطراف.

«ستبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر، إن الأطراف التي سيطلب منها الانضمام إلى المحادثات المتعددة الأطراف، ستجتمع بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لكي تنظم هذه المفاوضات، تدعم الولايات المتحدة المشاركة وتنظيم هذه المفاوضات المتعددة الأطراف. إننا نعتقد

أن هذه الأبحاث يجب أن تتمحور حول موضوعات اقليمية عامة، مثل المياه، البيئة، الرقابة على الأسلحة والأمن الاقليمي، التطوير الاقتصادي، مسألة اللاجئين وموضوعات أخرى.

«إن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية شاملة للنزاع الإسرائيلي العربي وستبذل كل ما في وسعها لضمان تقدم هذا المسار، في السبيلين، حتى نهايته. تأمل الولايات المتحدة بتوسيع حجم السلام بحيث يشمل دولاً أخرى في المنطقة.

«لا تؤيد الولايات المتحدة خلق ارتباط بين المفاوضات المختلفة لتحقيق تسوية شاملة.

«تؤمن الولايات المتحدة إنه لن يجبر أي طرف في هذه العملية على الجلوس مع من لا يرغب بالجلوس معه. لا يجوز أن تكون هناك مفاجآت بخصوص نوعية التمثيل في المؤتمر أو في المفاوضات. تؤمن الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين سيكونون ممثلين في وفد أردني ـ فلسطيني مشترك في المؤتمر. الفلسطينيون الذين هم سكان الضفة الغربية وغزة والذين يقبلون بالنهج الثنائي السبيل والمفاوضات على مراحل ويريدون العيش بسلام مع إسرائيل، سيساهمون في الوفد وفي المفاوضات بشأن تسويات مرحلية.

«أكثر من ذلك ـ لا تهدف الولايات المتحدة إلى الوصول بـ م.ت.ف. إلى داخل المسار أو إلى حمل إسرائيل على الدخول في حوار أو مفاوضات مع م.ت.ف. ستعمل الولايات المتحدة كوسيط مناسب لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي.

«تعتقد الولايات المتحدة أن من الضروري (قيام) فترة انتقالية لإسقاط أسوار الشكوك وعدم الثقة ولوضع أساس لمفاوضات مستمرة بشأن المكانة الدائمة.

«في ما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ستجرى الأبحاث على مراحل، أولاً في محادثات بشأن تسوية مرحلية لحكم ذاتي سيستمر خمس سنوات. ستجرى هذه المحادثات بهدف تحقيق اتفاق خلال سنة. ابتداء من

السنة الثالثة من فترة الترتيبات المرحلية، ستبدأ المفاوضات على الترتيبات الدائمة. في ضوء علاقاتنا الفريدة مع إسرائيل، توافق الولايات المتحدة على التشاور مع إسرائيل وعلى أخذ مواقفها بالحسبان في مسائل مسار السلام. وفي الوقت نفسه تحتفظ الولايات لنفسها بالحق في إعلان مواقفها التقليدية عند الحاجة.

«لقد عبرتم عن قلق خاص بالنسبة إلى هضبة الجولان. في ما يتعلق بذلك، تواصل الولايات المتحدة دعم تعهد الرئيس فورد، لرئيس الحكومة رابين في ١ أيلول ١٩٧٥، بأن الولايات المتحدة ستؤيد الموقف بأن تسوية شاملة مع سوريا، في سياق اتفاق سلام، يجب أن تضمن أمن إسرائيل في وجه هجوم من هضبة الجولان.

«تواصل الولايات المتحدة تأييد موقفها بأن سلاماً عادلاً ودائماً، يجب أن يكون مقبولاً من الطرفين. لم تبلور الولايات المتحدة حتى الآن موقفاً نهائياً من مسألة الحدود. وعندما تضطر إلى عمل ذلك، فإنها ستولي وزناً كبيراً لموقف إسرائيل بأن كل تسوية سلمية مع سوريا يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان. في ما يتعلق بذلك، فإن الولايات المتحدة على استعداد لاقتراح ضمانات أميركية للترتيبات الأمنية في الحد الذي سيكون متفقاً عليه بين إسرائيل وسوريا، طبقاً لعمليتنا التشريعية.

«وفي ما يتعلق بلبنان وطبقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، فإننا نؤمن بأن لإسرائيل الحق في الأمن على امتداد كل الحدود الشمالية. أكثر من ذلك ـ ستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان وبتجريد كل الميليشيات من أسلحتها.

«إننا نستمر في النظر إلى معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر والروابط بينهما، كحجر الزاوية لسياستنا في المنطقة وتأييد إتمام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وإكمال الاتفاقات الملحقة بها.

«هذه هي التطمينات التي تقدمها الولايات المتحدة في سياق تقدم المبادرة

التي تحدثنا فيها. بعمل مشترك على أساس الثقة المتبادلة التي ميزت العلاقات بيننا دائماً. يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة التقدم نحو السلام الذي منع عن إسرائيل على امتداد فترة طويلة».

القسم الثالث

ملاحق

١ نص اتفاق الهدنة الموقع بين الجمهورية اللبنانية ودولة إسرائيل في ٢٣/٣/١٩٤٩.

مقدمة

إن الفريقين في هذا الاتفاق،

استجابة منهما إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الذي دعاهما، كتدبير إضافي موقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة.

وحيث أنهما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، وعيّنا ممثلين معتمدين للمفاوضة وعقد اتفاق هدنة.

فإن الممثلين الموقعين أدناه، بعد أن تبادلوا وثائق اعتمادهم المطلق التي وجدت مستوفية جميع الشروط، اتفقوا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين واعترافاً بما للضمانات المتبادلة حول العمليات العسكرية المقبلة للفريقين من أهمية في هذا الشأن، يؤكد هذا الاتفاق المبادىء التالية التي ينبغي على كلا الفريقين التقيد بها تقيداً تاماً أثناء الهدنة:

١ ـ يجب على الفريقين كليهما من الآن فصاعداً أن يحترما بكل أمانة توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية.

٢ ـ لا يجوز للقوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأي من الفريقين القيام بأي عمل عدواني أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق الآخر أو قواته المسلحة، مع العلم بأن عبارة «التخطيط» المستعملة في هذا السياق لا تتناول التخطيط المعتاد التي تجريه القيادات في المنظمات العسكرية عموماً.

٣ ـ يحترم احتراماً تاماً حق كل من الفريقين في أمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر.

٤ ـ تعتبر إقامة هدنة بين قوات الفريقين المسلحة خطوة لا بد منها في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين.

المادة الثانية:

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، على وجه التخصيص، يؤكد هذا الاتفاق المبادىء والغايات التالية:

١ ـ يُعترف بمبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ ـ ويُعترف أيضاً بأنه لا يمكن بشكل من الأشكال لأي من بنود هذا الاتفاق أن يمس حقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ أن أحكام هذا الاتفاق مبنية على الاعتبارات العسكرية وحدها.

المادة الثالثة:

١ ـ تطبيقاً للمبادىء الواردة أعلاه ولقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، أقرت بهذا الاتفاق هدنة عامة بين القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية للفريقين.

٢ ـ لا يجوز لأية فئة من القوات البرية أو البحرية أو الجوية، العسكرية أو شبه العسكرية، التابعة لأي من الفريقين، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن

ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر، ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة المبين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

٣ ـ لا يجوز توجيه أي عمل حربي أو عمل عدائي من أراضٍ يسيطر عليها أحد فريقي هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

١ ـ يسمى الخط الموصوف في المادة الخامسة من هذا الاتفاق «خط الهدنة»، ويُحدد طبقاً للغاية والقصد اللذين ينطوي عليهما قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨.

٢ ـ إن الغاية الأساسية من خط الهدنة الخط الذي لا يجوز أن تتخطاه القوات المسلحة التابعة لكل من الفريقين.

٣ ـ إن تعليمات قوات الفريقين المسلحة وأنظمتها التي تحرم على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط تبقى سارية بعد توقيع هذا الاتفاق، وذلك بالنسبة إلى خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة.

المادة الخامسة:

١ ـ يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

٢ ـ في منطقة خط الهدنة تتألف القوات العسكرية لكلا الفريقين من قوات دفاعية فقط كما هي محددة في ملحق هذا الاتفاق.

٣ ـ يتم سحب القوات إلى خط الهدنة وتخفيضها إلى المستوى الدفاعي وفقاً لأحكام الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وكذلك يتم في المدة عينها نزع الألغام من الطرق والمناطق الملغومة التي يخليها كل من الفريقين، وإرسال المخططات التي تبين مواقع حقول الألغام إلى الفريق الآخر.

المادة السادسة:

يجري تبادل جميع أسرى الحرب الذين يحتجزهم أي من الفريقين والتابعين للقوات المسلحة النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر كما يلي:

١ ـ يجري تبادل أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها في جميع المراحل. يجري التبادل في رأس الناقورة خلال أربع وعشرين ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢ ـ يشمل تبادل الأسرى هذا أسرى الحرب الملاحقين جزائياً وكذلك الذين صدرت بحقهم أحكام جنائية أو غيرها.

٣ ـ ترد إلى أسرى الحرب المتبادلين جميع الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والأشياء القيّمة والرسائل والوثائق ومستندات الهوية وسواها من الأمتعة الشخصية أياً كان نوعها، وإذا كان الأسرى قد هربوا أو توفّوا ترد إلى الفريق الذي ينتمي هؤلاء إلى قواته المسلحة.

٤ ـ جميع الشؤون التي لم يرد عليها نص صريح في هذا الاتفاق تقرر وفقاً للمبادىء الواردة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والموقعة في جنيف في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٢٩.

٥ ـ تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية البحث عن المفقودين، من عسكريين ومدنيين، داخل المناطق التي يسيطر عليها كل من الفريقين، وذلك لتسهيل تبادلهم على وجه السرعة. ويتعهد كل فريق بأن يبذل للجنة كل تعاون ومساعدة في القيام بهذه المهمة.

المادة السابعة:

١ ـ تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء يعين اثنين منهم كل من فريقي هذا الاتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين في تلك المنظمة يعينه رئيس الأركان المذكور بعد التشاور مع فريقي هذا الاتفاق.

٢ ـ يكـون مقر لجنـة الهدنـة المشتركـة في مخفر الحـدود إلى الشمال من المطلة، وفي مخفر الحـدود اللبناني في النـاقورة، وتجتمـع اللجنة في الأمـاكن والأوقات التي تراها ضرورية لتصريف أعمالها بصورة فعالة.

٣ ـ تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعها الأول بدعوة من رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من تـوقيع هذا الاتفاق.

٤ ـ تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركـة بالإجمـاع كلما تيسـر ذلك، وإلا اتخذت القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المقترعين.

٥ ـ تضع لجنة الهدنة المشتركة القواعد الإجرائية التي تتبعها. ولا تجتمع إلا بناء على دعوة يوجهها رئيسهـا إلى الأعضاء حسب الأصـول. ويكتمل النصـاب بحضور أكثرية أعضائها.

٦ ـ تكـون للجنة سلطة استخـدام المراقبين من بين المنـظمات العسكـرية التابعة للفريقين، أو من بين عسكريي هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، أو من كلتا الجهتين، بالعـدد الذي يُعتبـر ضروريـاً للقيام بمهمـاتها. وفي حـالة استخدام مراقبي الأمم المتحدة لهذه الغاية فإنهم يظلون تحت قيادة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنـة التابعـة للأمم المتحـدة. أما المهمـات ذات الطابـع العام أو الخاص التي تسند إلى مراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركـة فتكون خاضعـة لموافقـة رئيس أركان الأمم المتحـدة أو ممثله المعين في اللجنة أيهما كان متولياً رئاستها.

٧ ـ تحـال بشكـل فـوري المـطالب أو الشكـاوى التي يتقـدم بهـا أي من الفريقين. والمتعلقة بتـطبيق هذا الاتفـاق، إلى لجنة الهـدنة المشتـركة بـواسطة رئيسها. تتخذ اللجنة بشأن جميع هذه المطالب أو الشكاوى الإجراءات التي تراها مناسبة، وذلك بواسطة أجهزة المراقبة والتحقيق لديها، بغية الوصول إلى تسويـة عادلة مقبولة لدى الفريقين.

٨ ـ إذا اختلف على تفسير معنى بند معين من بنود هذا الاتفاق، فيما عـدا

المقدمة والمادتين الأولى والثانية، يعمل بتفسير اللجنة. ويجوز للجنة، بمحض تقديرها وكلما دعت الحاجة، أن تقترح على الفريقين من وقت إلى آخر تعديلات في أحكام هذا الاتفاق.

٩ ـ ترفع لجنة الهدنة المشتركة إلى كلا الفريقين تقارير عن أعمالها كلما رأت ذلك ضرورياً. وترسل صورة عن كل من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإحالتها إلى الإدارة أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

١٠ ـ يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والوصول في المناطق المشمولة بهذا الاتفاق إلى المدى الذي تراه اللجنة ضرورياً، على أنه في حال اتخاذ اللجنة مقررات كهذه بأكثرية الأصوات يستخدم مراقبو الأمم المتحدة وحدهم.

١١ ـ توزع نفقات اللجنة، غير تلك العائدة إلى مراقبي الأمم المتحدة بين فريقي هذا الاتفاق بالتساوي.

المادة الثامنة:

١ ـ لا يخضع هذا الاتفاق للإبرام، بل يصبح نافذاً فور التوقيع عليه.

٢ ـ حيث إن هذا الاتفاق قد جرت المفاوضة فيه، وعقد استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الذي دعا إلى إقرار هدنة لدرء الخطر الذي يهدد السلم في فلسطين ولتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، فإنه يبقى نافذاً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، باستثناء ما ورد في البند ٣ من هذه المادة.

٣ ـ يجوز لفريقي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله هو أو أي من أحكامه ويجوز لهما وقف تطبيقه، فيما عدا المادتين الأولى والثالثة، في أي وقت. وإذا لم يتوصل إلى رضى متبادل، وبعد أن تكون قد انقضت سنة واحدة على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، يجوز لأي من الفريقين أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة ممثلي الفريقين إلى مؤتمر غايته مراجعة أو تعديل أو تعليق أي من الأحكام الواردة في هذا الاتفاق باستثناء المادتين الأولى

والثالثة. ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا إلزامياً للفريقين.

٤ ـ إذا لم يسفر المؤتمر المشار إليه في البند ٣ من هذه المادة عن حل متفق عليه لنقطة مختلف عليها، جاز لأي من الفريقين أن يرفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة طلباً للحل المنشود على أساس أن هـذا الاتفاق إنمـا عُقد استجابة لقرار مجلس الأمن في سبيل إقرار السلم في فلسطين.

٥ ـ وقع هذا الاتفاق على خمس نسخ، يحتفظ كـل فريق بنسخـة، وتسلم نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسالهما إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة، ونسخة إلى الوسيط لفلسـطين بالوكالة.

كتب في رأس الناقورة في الثالث والعشرين من شهر مارس (آذار) سنة ألف وتسعمئة وتسـع وأربعين بحضـور المنـدوب الشخصي لـوسيط الأمم المتحـدة لفلسطين بالوكالة ورئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

عن حكومة إسرائيل:	عن حكومة لبنان:
تواقيع:	تواقيع:
المقدم مردخاي ماكليف	المقدم توفيق سالم
يهوشوع بلمان	الرائد ج. حرب
شبطاي روزين	

ملحق *

تحديد قوات الدفاع

أولاً: إن قوات الدفاع العسكرية المشار إليها في البند ٢ من المادة الخامسة يجب ألا تتجاوز ما يلي:

١ ـ فيما يتعلق بلبنان

أ) كتيبتين وسريتين من مشاة الجيش اللبناني النظامي، وبطارية ميدان مؤلفة

من ٤ مدافع، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات و٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة (٢٠ سيارة).

المجموع: ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند (أ) أعلاه إلى الجنوب من الخط العام الممتد من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا.

٢ ـ فيما يتعلق بإسرائيل

أ) كتيبة واحدة من المشاة، وسرية مساندة واحدة مع ستة مدافع هاون وستة رشاشات، وسرية استكشاف واحدة مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة وبطارية واحدة من مدفعية الميدان بأربعة مدافع، وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان ووحدات إدارية للتموين والتجهيزات، على أن لا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة (٢) (أ) أعلاه إلى الشمال من الخط العام الممتد من نهارية إلى ترشيحا والجش وماروس.

ثانياً: لا تفرض أية قيود على تنقلات أي من الفريقين في ما يتعلق بتموين هذه القوات الدفاعية و/ أو تحركاتها وراء خط الهدنة.

رأس الناقورة، ٢٣ آذار/ مراس ١٩٤٩

٢ نص القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢.

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تحيا في أمن. وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

(١) يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يقتضي إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين:

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في الصراع الأخير.

(ب) إنهاء كل دعاوى أو حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة.

(٢) يؤكد أيضاً ضرورة:

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان حصانة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

(٣) مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه إلى الشرق الأوسط

لإقامة وإجراء اتصالات مع الدول المعنية من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام ومبادىء القرار.

(٤) مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص.

٣ نص القرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣.

(١) إن مجلس الأمن يدعو جميع أطراف النـزاع بوقف كـل إطلاق النيـران وإنهاء كل نشاط عسكري فوراً ـ في مدى ١٢ ساعة على الأكثـر من اتخاذ هـذا القرار ـ في المواقع التي يحتلونها الآن.

(٢) يدعو جميع الأطراف المعنية بالبـدء فوراً بعـد وقف إطلاق النيـران في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله.

(٣) يقـرر المجلس أن تبدأ فـوراً وفي نفس الوقت مـع وقف إطـلاق النـار المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشـراف مناسب تهـدف إلى إقامـة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٤ نص القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨.

«إن مجلس الأمن،

بعدما أخذ علماً برسالتي مندوب لبنان الدائم (١٢٦٠٠/س و١٢٦٠٦/س) ورسالة مندوب إسرائيل الدائم (١٢٦٠٧/س).

وبعدما استمع إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان وإسرائيل،

إذ يعرب عن اهتمامه بتدهور الوضع في الشرق الأوسط ومضاعفاته بالنسبة إلى الحفاظ على السلام الدولي،

واقتناعاً منه بأن الوضع الحالي يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط،

١ ـ يدعو إلى احترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً،

٢ ـ يدعو إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية وتسحب على التو قواتها من كل الأراضي اللبنانية،

٣ ـ يقرر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشىء فوراً تحت سلطته قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة خاصة بجنوب لبنان وغايتها التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف القوة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة».

٥ نص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ تحرك مجلس الأمن رقم ٤٢٥ تاريخ ١٩/٣/١٩٧٨.

١ ـ يقدم هذا التقرير كمتابعة لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨ الذي قرر فيه المجلس، من بين أمور أخرى، إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة في لبنان تكون تحت سلطة المجلس،والطلب من الأمين العام أن يرفع إليه تقريراً عن مراحل تنفيذ القرار.

شروط العمل وبرنامجه

٢ ـ تكون شروط العمل وبرنامجه لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما يلي:

أ ـ تفصل القوة في مسألة الإذعان لما تفرضه الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ب ـ تتولى القوة التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية، وتعيد إقامة السلام والأمن الدوليين، وتساعد حكومة لبنان في تأمين إعادة سلطتها الفعالة إلى المنطقة.

جـ ـ تثبت القوة نفسها وتحافظ على وجودها في منطقة عمليات يتم تحديدها في ضوء الفقرة ٢ «ب».

د ـ تقوم القوة بكل ما تستطيع من جهود لمنع تجدد القتال ولضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأعمال عدائية من أي نوع.

هـ ـ لاداء هذه المهمة، سيتعاون مع القوة المراقبون العسكريون الدوليون الذين سيستمرون في عملهم على خط حدود الهدنة بعد انتهاء فترة انتداب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٣ ـ يجب تأمين ثلاثة شروط لضمان فاعلية القوات الدولية. أولاً، يجب أن تتمتع في كل وقت بثقة مجلس الأمن ودعمه الكاملين. ثانياً، يجب أن يتعاون جميع الأفرقاء المعنيين مع عملها على وجه تام. ثالثاً، يجب أن تتمكن من أداء وظيفتها كوحدة عسكرية متكاملة وفعالة.

٤ ـ مع أنه لا يمكن مقارنة الإطار العام لعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بإطار عمل قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة، أو قوة مراقبة فك الاشتباك التابعة للأمم المتحدة فإننا نرى أن المبادىء التوجيهية العامة لعملها، بعدما برهنت أنها مرضية، يمكن تطبيقها عملياً على القوة الجديدة. وهذه المبادىء العامة، بعد إجراء التعديلات الضرورية عليها، هي الآتية:

أ ـ تكون القوة في امرة الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام وخاضعة لسلطة مجلس الأمن.

ب ـ يجب أن تتمتع القوة بحرية الحركة والاتصال وغيرهما من التسهيلات الضرورية من أجل اداء مهماتها. ويجب منح القوة وإفرادها جميع الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في ميثاق الامتيازات والحصانات في الأمم المتحدة.

جـ ـ تتألف القوة من عدد من الفرق تقدمها دول مختارة، بناء على طلب الأمين العام. ويتم اختيار الفرق بالتشاور بين الأمين العام ومجلس الأمن وجميع الأفرقاء المعنيين، آخذين في الاعتبار المبدأ المتفق عليه في التمثيل الجغرافي المتوازن.

د ـ سيتم تزويد القوة بأسلحة دفاعية. وهي لن تستعمل القوة إلا دفاعاً عن النفس. ويشتمل الدفاع عن النفس في هذه الحال على مقاومة أي محاولات مسلحة لمنع القوات الدولية من تأدية مهماتها التي انتدبها مجلس الأمن من أجلها. وستتابع القوة عملها مفترضة إن أفرقاء النزاع سيتخذون كل الخطوات الضرورية للإذعان لقرارات مجلس الأمن.

هـ ـ إذ تؤدي مهماتها، ستتصرف القوة من دون أي تحيز.

و ـ الموظفون الملحقون بالقوة يتم تأمينهم، مبدئياً، بواسطة الأمين العام من بين موظفي الأمم المتحدة الحاليين. وهؤلاء الموظفون سيتبعون بالطبع قوانين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنظمتها.

٥ ـ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مثل أي عملية حفظ سلام تقوم بها الأمم المتحدة، لا يجوز ويجب ألا تقوم بمهمات هي من اختصاص حكومة البلد الذي تعمل فيه. هذه المسؤوليات يجب أن تمارس بواسطة السلطات اللبنانية المختصة. ومن المفهوم أن الحكومة اللبنانية ستتخذ التدابير الضرورية للتعاون مع القوات الدولية في هذا المجال. ويجب التذكير بأن القوات الدولية ستعمل في منطقة كثيفة بالسكان.

٦ ـ إني أتصور أن تنفيذ مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يتم على مرحلتين: في المرحلة الأولى، تتثبت القوة من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبانية إلى الحدود الدولية. وحين يتم تنفيذ هذه المرحلة، تقيم القوات الدولية منطقة عمليات وتحافظ عليها كما هو محدد. وفي هذا الإطار فهي ستتولى مراقبة إيقاف الأعمال العدوانية، وضمان الطابع المسالم لمنطقة العمليات، وتسيطر على التحركات فيها، وتتخذ التدابير التي تراها ضرورية لتأمين العودة الفعلية للسيادة اللبنانية.

٧ ـ إن تشكيل القوة يتم على افتراض أنها تمثل تدبيراً مؤقتاً إلى أن تتمكن حكومة لبنان من ممارسة مسؤولياتها كاملة في لبنان الجنوبي. وإن إنهاء مجلس الأمن انتداب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لن يؤثر على استمرار عمل لجنة الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية المشتركة كما ينص قرار مجلس الأمن في هذا الخصوص (١٠٦١١/س).

٨ ـ بهدف تسهيل مهمة القوة، خصوصاً في ما يتعلق بإجراءات التعجيل في انسحاب القوات الإسرائيلية وما يرتبط بها، قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع إسرائيل ولبنان كتدبير أولي لتطبيق قرار مجلس الأمن. ومن المفترض أن يبدي الطرفان تعاوناً كاملاً مع القوات الدولية في هذا الخصوص.

خطة العمل المقترحة

٩ ـ في حال موافقة مجلس الأمن على المبادىء والشروط التمهيدية المذكورة فوق، فإنني أنوي القيام بالخطوات الآتية:

أ ـ سأصدر تعليمات إلى الجنرال انـزيو سيـلا سفيو كبيـر منسقي بعثات الأمم المتحـدة لحفظ السـلام في الشـرق الأوسط، كي يتصل فـوراً بحكـومتي إسرائيل ولبنان ومقابلة ممثليهما بهدف الاتفـاق على شكليات انسحـاب القوات الإسرائيلية وإقامة منطقة عمليـات الأمم المتحدة. وهـذا لن يؤخر في أي شكـل تشكيل القوة.

ب ـ في انتظار تعيين قائد القوة، اقترح تعيين الجنرال ايمـانويـل ارسكين رئيس أركان منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة، قائداً مـؤقتاً. وإلى أن تصل فرق القوة الأولى، سيقوم بمهماته بمساعدة عدد من المراقبين العسكـريين ينتقون من بين عناصر منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة، وفي الـوقت نفسه، ستتخذ تدابير عاجلة لتأمين وترتيب وصول فرق من القوة إلى المنطقة في وقت قريب.

جـ ـ حتى تستطيع القوة القيام بمسؤولياتها، فمن المعتقد، كتقدير أولي، إنها يحب أن تضم خمس كتائب في الأقل، كل واحدة منها تتألف من ٦٠٠ عنصر من جميـع الرتب، إضـافة إلى الـوحدات اللوجستيـة الـلازمـة. وهـذا يعني أن العـدد الكامل يصبح في حدود أربعة آلاف عنصر.

د ـ آخـذاً في الاعتبار المبـادىء المحددة في الفقـرة ٤ «ج»، أقوم حـالياً بالاستقصاءات اللازمة حول توافر فرق من دول مناسبة.

هـ ـ بسبب صعوبة إيجاد فرق لوجستية، وبسبب ضرورة التوفير، فإن ما أنوي القيام به هو اختيار إمكان اعتماد الترتيبات اللوجستية المتوافرة. أما إذا ثبت عـدم إمكان اعتمـاد هذا الحـل، فسيكون ضـرورياً عنـدئذ السعي إلى تـدابير أخـرى مناسبة.

و ـ ومن المقترح أيضاً فصل عدد مناسب من مراقبي منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة لمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تأدية مهمتها، كما يحصل مع قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة.

ز ـ هناك نية لأن تتمركز القوة في المنطقة لفترة أولية تحدد بستة أشهر.

تقدير النفقات وأساليب التمويل

١٠ ـ في الوقت الحاضر هناك عوامل كثيرة مجهولة. وإن أصح تقدير أولي ممكن، بناء على التجارب والأسعار الحاضرة بالنسبة إلى قوات حفظ سلام أخرى في الحجم نفسه، هو ٦٨ مليون دولار تقريباً، لقوة من ٤,٠٠٠ من كل الرتب، لفترة ستة أشهر. وهذا الرقم يشتمل على التكاليف الاعدادية لتركيز القوات (باستثناء تكاليف النقل الجوي) وهي ٢٩ مليون دولار، وتكاليف تموين القوة لستة أشهر وهي ٣٩ مليون دولار.

١١ ـ تعتبر تكاليف القوة من نفقات المنظمة، يتم تأمينها من الدول الأعضاء بالتوافق مع الفقرة الثانية من البند السابع عشر من الميثاق.

٦ نص القرار ٤٢٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨.

«إن مجلس الأمن

١ - يـوافق على تقريـر الأمين العـام حـول تنفيـذ قـرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الوارد في الوثيقة ١٢٦١١/س في تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨.

٢ - يقرر تشكيل القوة بالتوافق مع التقرير المذكور لفترة أولية تبلغ ستة أشهر على أن تتابع عملها بعد هذا التاريخ، إذا دعت الحاجة، شرط أن يوافق مجلس الأمن على هذا.

٣ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس خلال أربع وعشرين ساعة حول تنفيذ هذا القرار».

٧ نص القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩.

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين.

أ ـ إن الجمعية العامة،

وقد عقدت دورة استثنائية بناءً على طلب السلطة المنتدبة، لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقبلية في الدورة العادية الثانية.

وقد ألّفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة.

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة أ/ج ع/٣٦٤)[1] بما في ذلك عدد من التوصيات الإجماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة.

تعتبر ان من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علماً بتصريح سلطة الإنتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨.

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع

(١) المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٢، الملحق رقم ١١، المجلد الأول إلى الرابع.

أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.

وتطلب:

(أ) أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

(ب) أن ينظر مجلس الأمن، إذا كانت الظروف خلال الفترة الإنتقالية تقتضي مثل ذلك النظر، فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم. فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هـذا التهديـد، وجب عليه، في سبيـل المحافـظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف تفويض الجمعية العامة إتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة، تمشياً مع المادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، وكما هو مبين في هذا القرار، سلطة الإضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

(جـ) أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقـوة، تهديـداً للسلام، أو خـرقاً لـه، أو عملاً عـدوانياً، وذلـك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

(د) أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام، من جانبهم، بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.

تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة ١ أدناه. وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الـظروف، وتزويـد اللجنة بـالموظفين الـلازمين

للمساعدة على الإضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة لها(*).

ب(٢) ـ إن الجمعية العامة،

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال لا يتجاوز ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار، للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول

دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية

أ ـ إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

١ ـ ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر، في أي حال، عن ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨.

٢ ـ يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الإنسحاب، في أي حال عن ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨.

يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة، في أبكر وقت ممكن، بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة.

تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية، تضمن ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر، في أي حال، عن ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨.

(*) انتخبت الجمعية العامة في جلستها العامة رقم ١٢٨ التي انعقدت في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وفقاً لنصوص القرار المذكور أعلاه، الدول الأعضاء التالية كأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لفلسطين: بوليفيا، وتشيكوسلوفاكيا، والدانمارك وبنما، والفيليبين.

(٢) تم تبني هذا القرار دون الرجوع إلى اللجنة.

٣ - تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس، المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزءين الثاني والثالث أدناه.

٤ - تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

ب - خطوات تمهيدية للإستقلال

١ - تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافياً وغير جغرافي.

٢ - في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن. وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق، إلى أبعد حد ممكن، خططها للإنسحاب مع خطط اللجنة لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية، تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى، كما يقتضي الحال.

على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره.

٣ - تمضي اللجنة، لدى وصولها إلى فلسطين، في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس، بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين. على أن الحدود الموصوفة في الجزء الثاني

من هذه الخطة، يجب تعديلها كقاعدة بحيث تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.

٤ ـ تختار اللجنة وتنشيء في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتاً، وتسيّر أعمال مجلسي الحكومة الموقتين، العربي واليهودي، بتوجيه اللجنة العام.

إذا لم يكن في الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، أو إذا انتخب (المجلس) ولم يستطع الإضطلاع بمهماته، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر ليتخذ، إزاء هذه الدولة، التدابير التي يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علماً بذلك.

٥ ـ مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين، في أثناء فترة الإنتقال ـ بإشراف اللجنة ـ كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.

٦ ـ يتسلم، بالتدريج، كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكل منهما، خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الإنتداب وتثبيت استقلال الدولة.

٧ ـ توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة الموقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية، بعد تكوينهما، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية، المركزية منها والمحلية.

٨ ـ يجند مجلس الحكومة الموقت لكل دولة، في أقصر وقت ممكن، ميليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة، تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود.

يجب أن تكون هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة، من أجل أغراض العمليات، تحت امرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة. بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على الميليشيا، بما فيها اختيار قيادتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.

٩ - يجري مجلس الحكومة الموقت لكل دولة انتخابات «الجمعية التأسيسية» على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.

يضع مجلس الحكومة الموقت أنظمة الإنتخابات في كل دولة، وتوافق عليها اللجنة. ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كل دولة، من تجاوزت سنهم ثمانية عشر عاماً، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب) عرباً ويهوداً مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين، ولكنهم وقعوا قبل الإقتراع بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.

يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس، ممن وقعوا بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور.

يمكن للنساء أن يقترعن، وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية.

في أثناء الفترة الإنتقالية، لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

١٠ - تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة موقتة لتخلف مجلس الحكومة الموقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان، في جملة ما يحويان، أحكاماً لما يلي:

(أ) تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالإقتراع السري، على أساس التمثيل النسبي، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية

(ب) تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفاً فيها، بالوسائل السلمية، وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

(جـ) قبول التزام الدولة بالامتناع، في علاقاتها الدولية، من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

(د) أن تكفل الدولة لكل شخص، وبغير تمييز، حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الإجتماعات وإنشاء الجمعيات.

(هـ) المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

١١ ـ تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء، لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي، بغية إنشاء الإتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

١٢ ـ في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين وبين إنهاء الإنتداب، تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قواتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على الإضطلاع بهذه المهمات. كذلك تتعاون السلطة المنتدبة مع اللجنة على تنفيذ مهماتها.

١٣ ـ ولضمان استمرار الخدمات الإدارية، ولضمان انتقال الإدارة برمتها، لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة، إلى المجلسين الموقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنقل بالتدريج، من السلطة المنتدبة إلى اللجنة، مسؤولية جميع مهمات

الحكومة، بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

١٤ ـ تسترشد اللجنة، في أعمالها، بتوصيات الجمعية العامة، وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة، ضمن توصيات الجمعية العامة، نافذة فوراً ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن.

وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إذا كان ذلك مرغوباً فيه.

١٥ ـ ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العادية. المقبلة للجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن في الوقت نفسه.

جـ تصريح

ترفع الحكومة الموقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال، تصريحاً إلى الأمم المتحدة يتضمن، في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون، أو نظام، أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول
الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

١ ـ لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

٢ ـ فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة

والمرور، بما ينسجم مع الحقوق القائمة، لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، وكذلك للأجانب، دون تمييز في الجنسية، على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة.

كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.

٣ ـ تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس، بطريقة من الطرق، صفتها المقدسة. فإذا بدا للحكومة، في أي وقت، أن أي مكان مقدس، أو مبنى أو موقعاً دينياً معيناً بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم، وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول، أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

٤ ـ لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس، أو مبنى أو موقع ديني، كان معفى منها في تاريخ إنشاء الدولة.

يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة، يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية، أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأناً بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبنّي توصيات الجمعية.

٥ ـ يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية المواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يبت، على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التي قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى الحاكم تعاوناً تاماً، ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للإضطلاع بمهماته في الدولة.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١ ـ تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة، المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة، مضمونة للجميع.

٢ ـ لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال، بسبب الأصل، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس.

٣ ـ يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.

٤ ـ يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية، بما في ذلك الأوقاف.

٥ ـ باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة، لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

٦ ـ تؤمّن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الإبتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة في الإحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة، ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها، على أساس حقوقها القائمة.

٧ ـ لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها، أو في الاجتماعات العامة[٣].

---

(٣) يضاف البند التالي إلى التصريح المتعلق بالدولة اليهودية: «يمنح المواطنون الناطقون بالعربية في الدولة اليهودية تسهيلات كافية لاستعمال لغتهم، سواء في الكلام أم في الكتابة، في التشريع وأمام المحاكم وفي الإدارة.

٨ ـ لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية، أو يهودياً في الدولة العربية⁽⁴⁾، إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات، يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقيات الدولية

والإلتزامات المالية

١ ـ المواطنة (Citizenship):

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية، يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الإعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر، خلال سنة من يوم الإعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى، شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح، الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة، الحق في اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة. وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه، في الوقت ذاته، قد أجرى الاختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في اقليم الدولة اليهودية المقترحة، ولليهود المقيمين في اقليم الدولة العربية المقترحة، الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى، أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة، ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

---

(٤) في التصريح المتعلق بالدولة العربية تحل عبارة: «يملكها عربي في الدولة اليهودية»، محل عبارة: «يملكها يهودي في الدولة العربية».

٢ ـ الإتفاقيات الدولية:

(أ) تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها. وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طوال المدة المقررة لها لمدى عقدها، مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الإتفاقيات.

(ب) كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي وقعتها أو انضمت إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين، أو بشأن استمرار صحتها، يرفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

٣ ـ الإلتزامات المالية:

(أ) على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين في أثناء ممارستها الإنتداب، والتي تعترف بها الدولة. وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

(ب) تفي الدولة، عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط، بتلك الفئة من الإلتزامات التي تشمل عموم فلسطين، وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

(جـ) يجب إنشاء محكمة ادعاءات (Court of Claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك، ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

(د) تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من فلسطين، قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، صالحة وفق شروطها، ما لم تعدل بطريق الإتفاق بين صاحب الإمتياز والدولة.

الفصل الرابع
أحكام متنوعة

١ ـ تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح، ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود، أو إلى خطر خرقها. ويجوز للجمعية العامة، بناء على ذلك، أن توصي بما تراه ملائماً للظروف.

٢ ـ يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية، بناء على طلب أحد الطرفين، ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

د ـ الإتحاد الإقتصادي والعبور

١ ـ يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع إتحاد إقتصادي وعبور (ترانزيت). وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من القسم ب، نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين، ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصاً لإنشاء الإتحاد الإقتصادي لفلسطين، وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك. وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين الموقتين على هذا المشروع حتى أول نيسان (أبريل) ١٩٤٨، فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الإتحاد الإقتصادي الفلسطيني:

٢ ـ تكون للإتحاد الإقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية:

(أ) إيجاد وحدة جمركية.

(ب) إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحداً.

(جـ) إدارة السكك الحديدية، والطرق المشتركة بين الدولتين، ومرافق البريد، والبرق والهاتف، والموانىء، والمطارات المستعملة في التجارة الدولية،

على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.

(د) الإنماء الإقتصادي المشترك، وخصوصاً فيما يتعلق بالري، واستصلاح الأراضي، وصيانة التربة.

(هـ) تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة، على أساس من عدم التمييز.

٣ ـ ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب، أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

٤ ـ تكون وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الإتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

٥ ـ تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك وتؤخذ قراراته بالأكثرية.

٦ ـ يجوز للمجلس في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم، أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه، حبس جزء ملائم من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي. فإن تمادت الدولة في عدم التعاون، يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة إتخاذ ما يراه ملائماً من العقوبات، بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون قد احتبسها.

٧ ـ تكون وظيفة المجلس، فيما يتعلق بالإنماء الأقتصادي، تخطيط برامج، مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

٨ ـ فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الإقتصادي المشترك، الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الإحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

٩ ـ يجوز لكل دولة ـ بما يتفق مع البند ٢(ب) أعلاه ـ أن تدير مصرفها المركزي الخاص، وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية، وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد، وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتماداً على إئتمانها الذاتي، ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك، خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب، سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة، في أية فترة مدتها إثنا عشر شهراً، مبلغ من القطع الأجنبي كافٍ لكي يضمن للإقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الإستهلاك المحلي، مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الاقليم خلال الإثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

١٠ ـ تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الإقتصادي المشترك.

١١ ـ توضع تعريفة جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

١٢ ـ تضع جداول التعريفة لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين، وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأكثرية الأصوات. وفي حال وقوع خلاف في لجنة التعريفة، فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يضع التعريفة بنفسه في حال عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع

جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

١٣ ـ يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك.

أ ـ نفقات المصالح الجمركية، ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

ب ـ نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

جـ ـ الإلتزامات المالية لإدارة فلسطين، وهي:

(١) نفقات إدارة الدين العام.

(٢) معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل، وفقاً للقوانين، وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه.

١٤ ـ بعد تغطية هذه الإلتزامات بتمامها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد على ١٠٪، ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين، هادفاً المحافظة على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين، غير أنه لا يجوز أن تزيد أي حصة منهما على المقدار الذي ساهمت به في دخل الإتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه في السنة. ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك، بعد انقضاء خمس سنوات، أن يعيد النظر في مبادىء توزيع الإيرادات المشتركة، مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة.

١٥ ـ تشترك الدولتان في عقد جميع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية، وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس، الاقتصادي المشترك. وتلزم الدولتان، في هذه الأمور، بأن تتصرفا طبقاً لقرار أكثرية المجلس الاقتصادي المشترك.

١٦ ـ يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية.

١٧ - على جميع المشاريع المدارة من المجلس الإقتصادي المشترك، أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد.

حرية المرور والزيارة:

١٨ - يتضمن التعهد أحكاماً تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس، ضمن اعتبارات الأمن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

إنهاء التعهد وتعديله وتغييره:

١٩ - يبقى التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه نافذين مدة عشر سنين، ويستمر كذلك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهى بعد ذلك بعامين.

٢٠ - لا يجوز، خلال فترة السنوات العشر الأولى، تعديل هذا التعهد أو أية إتفاقية صادرة عنه، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

٢١ - كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه، بناء على طلب أي من الفريقين، إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

هـ - الموجودات

١ - توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجرى التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه. وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في اقليمها.

٢ - يجب على الدولة المنتدبة، خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب، أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر في اتخاذه. متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة، وأية موجودات أخرى.

و ـ الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر)، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع، قد وقّعا من قبل الدولة، يصبح عندئذٍ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني

الحدود(*)

أ ـ الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي الصالحة. ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركاً منطقة الصالحة المبنية في الدولة العربية. فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوبي هذه القرية. ومن ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية وطيطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقي بخط حدود قضاء عكا ـ صفد ـ ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراضية. ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا ـ صفد العام، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا ـ عكا، ماراً بغربي تقاطع طريقي عكا ـ صفد ولوبية ـ كفرعنان، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود، الحدود الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحته

(*) الحدود الموصوفة في الجزء الثاني محددة في الملحق أ. إن الخريطة الأساسية المستعملة في تحديد وصف هذه الحدود، هي «فلسطين ١: ٢٥٠,٠٠٠» المنشورة في «مسح فلسطين» The Survey of Palasine ١٩٤٦.

الوكالة اليهودية لري الأراضي إلى الجنوب والشرق.

تعود الحدود فتلتقي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة ـ طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادىء الأمر حدود القضاء، ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم*، ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضي، ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا. وحين تصل جنجار، تتبع حدود أراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا ـ العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل. وهذه هي نقطة التقاطع.

تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل، خطاً من هذه النقطة، ماراً نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضياً من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذياً حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم. ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفاعمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان. ومن هنا يسير شمالاً فشمالاً شرقياً إلى نقطة على طريق شفاعمرو ـ حيفا، إلى الغرب من اتصالها بطريق عبلين. ومن هناك يسير شمالاً شرقياً إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة. ومن هناك يسير على تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية ثمره إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا ـ صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب على

(*) تل عدس.

محاذاة الجانب الجنوبي من طريق عكا ـ صفد إلى حدود منطقة الجليل ـ حيفا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود إلى البحر.

تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية على نهر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان ـ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي إلى ملتقى حدود أقضية بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس ـ جنين في اتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي، مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جلبون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنا تسير بادىء الأمر نحو الشمال الغربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة ـ جنين، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديد الحجازي. ومن هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي، بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريق حيفا ـ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة، إلى الغرب من المنسي: وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعرة، ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريباً ملتقية بحدود فاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية فاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطاً في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم ـ قلقيلية ـ جلجولية ـ رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين، التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا ـ اللد ـ بيت نبالا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية إلى زاويته الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة

المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب، مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب. (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربي ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني، ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية، على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية. ومن هناك ينعطف شمالاً فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا ـ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة وياصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور والبطاني الشرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنه وبرقة إلى البحر، في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير الشرقية وعبدس، ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عفا، قاطعة طريق الخليل ـ المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع والخليل إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع ـ غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة. ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع، في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه، ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي

شرقي، وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع - الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقاً وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع - الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول ١٥٠ و١٦٠.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريباً إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالاً، بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعاً على محاذاة ساحل البحر الميت، لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات، وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنه وبرقة حتى نقطة التقاطع. ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي، مارة عبر أراضي البطاني الشرقي، على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من البطاني الشرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية البربرة، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون، تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة إلى الجنوب من خط التوازي ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريباً إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة، ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠. ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحيبة وتمضي في اتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة باسم البها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع - العوجا العام إلى الغرب من

خربة المشرف، ومن هناك تلتقي بوادي الزيـاتين إلى الغرب من السبيـطة، ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هـذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبـرز بعد ذلـك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي تقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية.

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يـافا التي تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتسل حتى التقائه بطريق يافا ـ القدس، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا ـ القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة الإلتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضي مكفيه يسرائيل، وإلى الشمال الغربي من منـطقة مجلس حولون المحلي، وإلى الشمـال من الخط الذي يصـل الزاويـة الشماليـة الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. أما مسألة حي الكارتون فستبتها لجنة الحدود، بحيث تأخذ بعين الإعتبار، إضافة إلى الإعتبارات الأخرى، الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

ب ـ الدولة اليهودية

تحـد القطاع الشمـالي الشرقي من الـدولة اليهـودية (الجليـل الشـرقي) من الشمال والغرب الحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سورية وشرق الأردن. ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح. ومن هناك تمتد الدولة التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودي من السهل السـاحلي من نقطة بين مينـاء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب، تاركاً يافا قطاعاً تابعاً للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهوديـة الحدود التي وصفت فيمـا يتصل بالدولة العربية.

جـ ـ مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس. (راجع أدناه الجزء الثالث، القسم ب).

الجزء الثالث

مدينة القدس[٦]

أ ـ نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص. وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب ـ حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية: مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا. كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب)[٧].

جـ ـ نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية، خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة، يتضمن جوهر الشروط التالية:

---

(٦) بالنسبة إلى مسألة تدويل القدس، أنظر أيضاً قرارات الجمعية العامة ١٨٥ (الدورة الإستثنائية ـ ٢) الصادر في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، و١٨٧ (الدورة الإستثنائية ـ ٢) الصادر في ٦ أيار (مايو) ١٩٤٨. و٣٠٣ (الدورة ٤) الصادر في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، وقرارات مجلس الوصايا (القسم ٤).

(٧) متضمنة في هذا الكتاب كملحق ب.

١ ـ الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع، في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية، الأهداف الخاصة التالية:

أ ـ حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة، الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم ـ المسيحية واليهودية والإسلام ـ وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام ـ السلام الديني خاصة ـ مدينة القدس.

ب ـ دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بنّاء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه. ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته. على ألا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية، بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية. وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين، يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق. ويختارون، قدر الإمكان، من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية، لينال موافقته عليه

٣ ـ الاستقلال المحلي:

(أ) يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة

(القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

(ب) يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة، تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه.

وتستمر وحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤ ـ **تدابير الأمن:**

(أ) تجرد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها، ويحافظ عليه. ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

(ب) في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

(ج) للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجد أفرادها من خارج فلسطين، ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والانفاق عليها.

٥ ـ **التنظيم التشريعي:**

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك، فيجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي. ويعطي الدستور الحاكم الحق في

الاعتـراض (VETO) على مشاريـع القوانين المتنـافية مـع الأحكام المـذكـورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهرياً بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

٦ ـ القضاء

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

٧ ـ الاتحاد الاقتصادي والنظام والاقتصادي:

تكون مدينـة القدس داخلة ضمن الاتحـاد الاقتصادي الفلسـطيني، ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة، ويجب أن يحتـوي الدستـور على أحكام للشؤون الاقتصـادية التي لا تقـع ضمن نـظام الوحدة الاقتصادية، وذلـك على أساس من عـدم التمييز والمسـاواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

٨ ـ حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخـول والإقامـة ضمن حدود المـدينة مضمـونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهوديـة ولمواطنيهـا، وذلك بشـرط عدم الإخـلال باعتبـارات الأمن، مع مراعـاة الاعتبارات الاقتصـادية كمـا يحددهـا الحاكم وفقـاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها، بـالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

٩ ـ العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهوديـة، ويكونـان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠ ـ اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن

يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

١١ ـ المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢ ـ حريات المواطنين:

أ ـ يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التنظيم.

ب ـ لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس.

جـ ـ يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساوٍ في التمتع بحماية القانون.

د ـ يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ ـ مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة، لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و ـ تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها. ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها

الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة، لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز ـ لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة، أو الأمور الدينية، أو الصحافة، أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

١٣ ـ الأماكن المقدسة:

أ ـ لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية.

ب ـ تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقاً للحقوق القائمة، شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

جـ ـ تصان الأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية، ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم، في أي وقت، ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً على طلبه خلال مدة معقولة.

د ـ لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفى منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

١٤ ـ سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

أ ـ إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب ـ وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم، بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين، ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين، والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

جـ ـ وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات، على أساس الحقوق القائمة، في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامه بهذه المهمة، بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

ـ مدة نظام الحكم الخاص:

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية، في ضوء المبادىء المذكورة أعلاه، في ميعاد أقصاه أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. ويكون سريانه، أول الأمر، خلال عشر سنوات، ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام، في أقرب وقت، بإعادة النظر في هذه الأحكام، ويجب، عند انقضاء هذه المدة، أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به، وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الاعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

الجزء الرابع
الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما، وكذلك في مدينة القدس.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٢٨، بـ ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالآتي:

مع القرار: استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بييلوروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، ايكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب افريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواي، فنزويلا.

الفهرس

القسم الأول

أسماء الوفود

وكلمات رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

القسم الثاني

رسائل الضمانات الأميركية للأطراف المشاركة في المؤتمر

القسم الثالث

ملاحق

